



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة ابن خلدون تيارت

كلية: العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم التجارية

تخصص: دراسات كمية في التجارة الدولية

تحت عنوان:

دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة قياسية لحالة الجزائر

(2000-2022)

تحت إشراف:

د بنية صبرينة

من إعداد الطالب:

ماحي زكرياء

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة	الصفة
اد. بن الحاج جلول ياسين	أستاذ التعليم العالي	جامعة ابن خلدون تيارت	رئيسا
د. بنية صبرينة	أستاذ محاضر أ	جامعة ابن خلدون تيارت	مقرا
د. بلجيلالي فتيحة	أستاذ محاضر أ	جامعة ابن خلدون تيارت	عضوا مناقشا
د. بربار نور الدين	أستاذ محاضر أ	جامعة ابن خلدون تيارت	عضوا مناقشا
اد. مداحي محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة البويرة	عضوا مناقشا
اد. حفيظ إلياس	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي نور البشير البيض	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي جَعَلَ الْمَوْتَ
وَالْحَيَاةَ وَالَّذِي
يُعِيدُ النَّاسَ
وَالَّذِي يُعَلِّمُ
بِالْقُرْآنِ وَالَّذِي
يُعَلِّمُ بِالْقُرْآنِ
وَالَّذِي يُعَلِّمُ
بِالْقُرْآنِ

إهداء

لحمد لله وكفى والصلاة على النبي سيد الخلق المصطفى

أهدي ثمرة جهدي لمن أوصى الله عز وجل بطا عتقهما وبرهما، لي من ربياني صغيرا وعلماي كبيرا ورفقاني بدعواتها

لي أبي رمز العطاء الدائم وهي رمز المحبة والحنان

لي من كانت نعم السند في الشدائد قبل الرخاء زوجتي العزيزة

لي أخي ما رزقني المولى عز وجل أبنائي يحيى ومحمد، أوعوا الله عز وجل أن ينبتكما نباتا حسنا

كما أهدي ثمرة جهدي لي أخي وأخواتي وكل الأصدقاء والأحباب

وكل من ساعدني من قريب أو بعيد.

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الخلق جميعين

بعد شكر الله عز وجل على إتمام هذه الأظروحة

وتقدم بجزيل الشكر والعرفان للاستاذة بنية صبرينة لإشرافها على هذا العمل وعلى فتحها الثمين وجهودها الطيبة ونصائحها خلال

فترة إنجاز هذا العمل الذي أسأل الله عز وجل أن يجعله في ميزان حسناتها.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لى أعضاء اللجنة الموقرين على قبولهم مناقشة هذه الأظروحة و تخصيص جزء من وقتهم الثمين

لأجل قراءتها وإثرائها وتصويبها.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بالشكر الجزيل لى كل الذين كان لهم الفضل على من قريب أو بعيد

خلال كامل مسيرتي الدراسية.

الملخص:

تهدف من خلال هذه الدراسة لقياس واختبار العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)، حيث اتضح وجود أثر عكسي لتقلبات سعر الصرف الرسمي على معدل تغطية الصادرات للواردات، وذلك بعد استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط على سلسلة زمنية سنوية لسعر الصرف الرسمي ومعدل تغطية الصادرات للواردات ، أما باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) الذي طبق على سلاسل زمنية سنوية لمحددات سعر الصرف المتمثلة في: سعر الصرف الرسمي، سعر البترول، معدل نمو الناتج المحلي، معدل التضخم وأسعار الفائدة على الودائع لدراسة علاقتها مع سلسلة زمنية سنوية تمثل رصيد الميزان التجاري، وفقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين محددات سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري، ووجود علاقة بين بعض المتغيرات المستقلة (سعر البترول ومعدل التضخم) والمتغير التابع (رصيد الميزان التجاري) في الأجل القصير.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الميزان التجاري، نموذج الانحدار الخطي البسيط، نموذج الانحدار

الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة.

Abstract:

This study aims to measure and test the relationship between exchange rate volatility and the trade balance in Algeria over the period 2000-2022. The study found that there is an inverse relationship between the official exchange rate and the coverage ratio of exports to imports using a simple linear regression model. However, using the autoregressive distributed lag model (ARDL) applied to annual time series for the determinants of exchange rate, namely the official exchange rate, oil price, GDP growth rate, inflation rate, and deposit interest rates, to study their relationship with an annual time series representing the trade balance, the study concluded that there is a long-term equilibrium relationship between the determinants of exchange rate and the trade balance, and that there is a relationship between some of the independent variables (oil price and inflation rate) and the dependent variable (trade balance) in the short term.

Key words: Exchange rate, trade balance, simple linear regression model, autoregressive distributed lag model.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
الصفحة	المحتوى
	الإهداء
	كلمة شكر وتقدير
V	الملخص
VIII	فهرس المحتويات
XIII	فهرس الجداول والإشكال
أ - ح	مقدمة
43-01	الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف
3	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف
3	أولاً: تعريف سعر الصرف
4	ثانياً: أهمية سعر الصرف
5	ثالثاً: وظائف سعر الصرف
7	رابعاً: دوافع تحويل العملات
9	المطلب الثاني: أشكال سعر الصرف
9	أولاً: سعر الصرف الاسمي
9	ثانياً: سعر الصرف الحقيقي
10	ثالثاً: سعر الصرف الفعلي
11	رابعاً: سعر الصرف الفعلي الاسمي
11	خامساً: سعر الصرف الفعلي الحقيقي
12	سادساً: سعر الصرف التوازني
12	المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف
12	أولاً: تعريف نظام سعر الصرف
13	ثانياً: تطور أنظمة سعر الصرف
13	ثالثاً: نظام سعر الصرف الثابت
17	رابعاً: نظام تعويم أسعار الصرف
22	المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف
22	المطلب الأول: نظرية تعادل القوى الشرائية
22	أولاً: تعادل القوة الشرائية المطلقة
23	ثانياً: تعادل القوة الشرائية النسبية
23	ثالثاً: الانتقادات التي واجهت نظرية تعادل القوة الشرائية

24	المطلب الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة
24	أولا: تعادل أسعار الفائدة المغطاة
24	ثانيا: تعادل أسعار الفائدة غير المغطاة
24	ثالثا: الانتقادات التي واجهت نظرية تعادل معدلات أسعار الفائدة
25	المطلب الثالث: النماذج النظرية الأخرى المفسرة لأسعار الصرف
25	أولا: نظرية تقلب الأسواق المالية
25	ثانيا: نظرية الأرصد
26	ثالثا: نموذج رد الفعل المفرط
27	رابعا: نموذج ميندل وفليمينغ
27	خامسا: نموذج محفظة الأوراق المالية
28	المبحث الثالث: سوق الصرف الأجنبي
28	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول سوق الصرف الأجنبي
28	أولا: تعريف أسواق الصرف الأجنبي
29	ثانيا: خصائص أسواق الصرف الأجنبي
29	ثالثا: وظائف سوق الصرف الأجنبي
30	رابعا: أنواع أسواق الصرف والعمليات الممكنة داخلها
33	المطلب الثاني: المتدخلون في سوق الصرف الأجنبي
33	أولا: البنوك التجارية
34	ثانيا: السماسرة
34	ثالثا: المؤسسات المالية غير البنكية
34	رابعا: البنوك المركزية
34	خامسا: الشركات
35	المطلب الثالث: مخاطر الصرف الأجنبي
35	أولا: تعريف خطر الصرف الأجنبي
35	ثانيا: أنواع مخاطر الصرف الأجنبي
37	ثالثا: السياسات المتبعة لمواجهة مخاطر الصرف
39	رابعا: تقنيات إدارة مخاطر الصرف الأجنبي
43	خلاصة الفصل
88-44	الفصل الثاني: الإطار النظري للميزان التجاري
45	تمهيد
46	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

46	المطلب الأول: ماهية ميزان المدفوعات وأقسامه
46	أولاً: تعريف ميزان المدفوعات وأهميته
48	ثانياً: أقسام ميزان المدفوعات
50	ثالثاً: آلية القيد في ميزان المدفوعات
51	المطلب الثاني: ماهية الميزان التجاري
51	أولاً: تعريف الميزان التجاري
52	ثانياً: أهمية الميزان التجاري
52	ثالثاً: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري
53	المطلب الثالث: هيكل الميزان التجاري وآلية القيد فيه
53	أولاً: أقسام الميزان التجاري
54	ثانياً: هيكل الميزان التجاري
55	ثالثاً: آلية القيد في الميزان التجاري
56	المبحث الثاني: اختلال الميزان التجاري وآليات تصحيحه
56	المطلب الأول: ماهية اختلال الميزان التجاري
56	أولاً: تعريف اختلال الميزان التجاري
56	ثانياً: أنواع اختلال الميزان التجاري
58	المطلب الثاني: أسباب اختلال الميزان التجاري
58	أولاً: الأسباب الداخلية لاختلال الميزان التجاري
58	ثانياً: الأسباب الخارجية لاختلال الميزان التجاري
59	المطلب الثالث: آليات إعادة توازن الميزان التجاري
59	أولاً: التوازن الآلي للميزان التجاري
60	ثانياً: إعادة التوازن للميزان التجاري باستعمال سياسات التجارة الخارجية
64	ثالثاً: تعديل الميزان التجاري وفق نظرية المرونات
68	رابعاً: تعديل الميزان التجاري وفق مقارنة الاستيعاب
69	المبحث الثالث: سياسات سعر الصرف كآلية لعلاج اختلال الميزان التجاري
69	المطلب الأول: ماهية سياسات سعر الصرف
69	أولاً: تعريف سياسات سعر الصرف
70	ثانياً: أهداف سياسات سعر الصرف
71	ثالثاً: آليات تنفيذ سياسات سعر الصرف
74	المطلب الثاني: أثر تخفيض العملة على الميزان التجاري
75	أولاً: مراحل تخفيض العملة

76	ثانيا: أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات والواردات
83	ثالثا: آثار تخفيض قيمة العملة على المتغيرات الاقتصادية الأخرى
84	المطلب الثالث: آثار رفع قيمة العملة
85	أولا: أثر رفع قيمة العملة على الصادرات والواردات
85	ثانيا: الآثار الداخلية للرفع من قيمة العملة
86	ثالثا: الآثار الخارجية للرفع من قيمة العملة
87	خلاصة الفصل
208-90	الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري
89	تمهيد
90	المبحث الأول: تطور كل من نظام صرف الدينار الجزائري و الميزان التجاري الجزائري
90	المطلب الأول: نظام صرف الدينار الجزائري
90	أولا: تطور نظام صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1962 - 1986
94	ثانيا: تطور نظام سعر الصرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1987 - 2022
100	ثالثا: نظام الرقابة على الصرف وسوق الصرف الموازية في الجزائر
111	المطلب الثاني: تطور الميزان التجاري في الجزائر
112	أولا: تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1962 - 2022
120	ثانيا: هيكل الميزان التجاري خلال الفترة 1990 - 2021
134	ثالثا: مساعي الجزائر لترقية الصادرات خارج المحروقات
139	المطلب الثالث: أهم زبائن وموردي الجزائر خلال الفترة 2000 - 2020
139	أولا: أهم زبائن الجزائر خلال الفترة 2000 - 2020
142	ثانيا: أهم موردي الجزائر خلال الفترة 2000 - 2020
145	المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين محددات سعر الصرف والميزان التجاري
145	المطلب الأول: تحليل العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والميزان التجاري
145	أولا: تعريف النمو الاقتصادي
145	ثانيا: تحليل العلاقة بين تغيرات معدل نمو الناتج المحلي الخام ورصيد الميزان التجاري في الجزائر
151	المطلب الثاني: تحليل العلاقة بين أسعار البترول ورصيد الميزان التجاري في الجزائر
151	أولا: الأزمات البترولية العالمية
153	ثانيا: تحليل العلاقة بين تغيرات سعر البترول ورصيد الميزان التجاري
154	المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين معدلات التضخم وأسعار الفائدة ورصيد الميزان التجاري
154	أولا: تحليل العلاقة بين معدلات التضخم ورصيد الميزان التجاري
159	ثانيا: تحليل العلاقة بين سعر الفائدة ورصيد الميزان التجاري

162	المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري
162	المطلب الأول: مدخل إلى الاقتصاد القياسي
162	أولاً: مفهوم الاقتصاد القياسي
166	ثانياً نماذج الانحدار الخطي
170	ثالثاً: مراحل تنفيذ الدراسة القياسية التطبيقية
178	المطلب الثاني: تحديد العلاقة بين سعر الصرف الرسمي و رصيد الميزان التجاري بالاعتماد على الانحدار الخطي البسيط
179	أولاً: تقديم بيانات النموذج
182	ثانياً : تقدير النموذج من الجانب الاحصائي
188	ثالثاً: تقدير النموذج المعدل
192	المطلب الثالث: تحديد العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)
193	أولاً: عرض بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات وتحليلها
197	ثانياً: استقصاء العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأجل الطويل والقصير
204	ثالثاً: الاختبارات الاحصائية لنموذج (ARDL)
207	خلاصة الفصل
212-208	خاتمة عامة
228-213	قائمة المراجع
235-229	الملاحق

قائمة الجداول والأشكال

فهرس الجداول		
الصفحة	العنوان	الرقم
21	مقارنة بين نظام الصرف الثابت ونظام الصرف المرن	(1،1)
94	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1994-1987)	(1،3)
97	تطور سعر الصرف من 1995-2000	(2،3)
98	تطور متوسط سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2001-2020)	(3،3)
146	يوضح تغيرات معدل نمو الناتج المحلي الخام وصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1989-1994	(4،3)
148	يوضح تغيرات معدل نمو الناتج المحلي الخام وصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1995-1998	(5،3)
148	يوضح تغيرات معدل نمو الناتج المحلي الخام وصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1999-2004	(6،3)
149	يوضح تغيرات معدل نمو الناتج المحلي الخام وصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2005-2009	(7،3)
150	تغير معدلات نمو الناتج المحلي الخام وصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2010-2014	(8،3)
150	يوضح تغيرات معدل نمو الناتج المحلي الخام وصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2015-2022	(9،3)
153	يوضح تغيرات المتوسط السنوي لسعر برميل البترول وصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2022	(10،3)
157	تطور معدلات التضخم وصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2022	(11،3)
160	تطور سعر الفائدة على الودائع، القروض وسعر الفائدة الحقيقي وتطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2022	(12،3)
183	تقدير معالم النموذج	(13،3)
185	نتائج اختبار تجانس الأخطاء Breusch-Pagan-Godfrey	(14،3)
186	نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء Breusch-Godfrey Serial Correlation LM	(15،3)
188	نتائج تقدير النموذج المعدل بالاعتماد على ARMA Maximum Likelihood	(16،3)
190	اختبار تجانس أو ثبات تباين الأخطاء اختبار Breusch-Pagan-Godfrey للمنموذج المصحح	(17،3)
195	يوضح نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستعمال (ADF) و (PP)	(18،3)
198	نتائج تقدير اختبار الحدود Test Bound	(19،3)
200	نتائج تقدير نموذج ardl	(20،3)
201	نتائج تقدير منهجية معامل تصحيح الخطأ	(21،3)
204	نتائج تقدير اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء باستعمال LM Test	(22،3)
205	نتائج تقدير اختبار عدم تجانس تباينات الأخطاء	(23،3)

قائمة الأشكال		
الصفحة	العنوان	الرقم
49	مخطط توضيحي أقسام ميزان المدفوعات	(1,2)
50	مخطط توضيحي لكيفية القيد في ميزان المدفوعات	(2,2)
75	منحنى يوضح المدة الزمنية لبداية ظهور أثر تخفيض قيمة العملة على رصيد الميزان التجاري	(3,2)
76	منحنى بياني يوضح أثر تخفيض قيمة العملة على رصيد الميزان التجاري	(4,2)
78	تأثير تخفيض العملة على الصادرات في حالة مرونة الطلب على الصادرات تساوي الواحد	(5,2)
79	تأثير تخفيض العملة على الصادرات في حالة مرونة الطلب على الصادرات أكبر من الواحد	(6,2)
80	تأثير تخفيض العملة على الصادرات في حالة مرونة الطلب على الصادرات أقل من الواحد	(7,2)
82	آلية تأثير تغير سعر الصرف على مؤشر الأسعار	(8,2)
108	منحنى بياني يوضح تطور سعر الصرف الموازي سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل اليورو خلال الفترة 2000-2022	(1,3)
112	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1963-1970	(2,3)
113	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1970-1989	(3,3)
115	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1990-1994	(4,3)
117	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1995-2014	(5,3)
119	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2015-2022	(6,3)
120	تطور قيمة صادرات الجزائر خلال الفترة 1990-2014	(7,3)
122	يوضح بنية الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990-2014	(8,3)
124	يوضح تطور واردات الجزائر خلال الفترة 1990-2014	(9,3)
125	بنية واردات الجزائر خلال الفترة 1990-2014	(10,3)
128	تطور صادرات الجزائر خلال الفترة 2015-2021	(11,3)
129	بنية صادرات الجزائر خلال الفترة 2015-2021	(12,3)
131	تطور قيمة الواردات الجزائرية 2015-2021	(13,3)
132	بنية واردات الجزائر خلال الفترة 2014-2021	(14,3)
140	تمثيل بياني يوضح إجمالي توزيع صادرات الجزائر حسب المنطقة الجغرافية خلال الفترة 2000-2020	(15,3)
140	تمثيل بياني يوضح أهم زبائن الجزائر سنويا خلال الفترة 2000-2020	(16,3)
142	تمثيل بياني يوضح إجمالي توزيع واردات الجزائر حسب المنطقة الجغرافية خلال الفترة 2000-2020	(17,3)
143	تمثيل بياني يوضح أهم موردي الجزائر سنويا خلال الفترة 2000-2020	(18,3)
180	منحنى بياني لتغيرات سعر الصرف الرسمي خلال الفترة 2000-2022	(19,3)

181	منحنى بياني لتغيرات معدل التغطية خلال الفترة 2000-2022	(20,3)
184	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء	(21,3)
187	اختبار correlogram –Q–statistique	(22,3)
189	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء للنموذج المصحح	(23,3)
191	منحنى دالة الارتباط الذاتي للنموذج correlogram –Q–statistique	(24,3)
191	correlogram Squared Residuals	(25,3)
206	اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر ARDL	(26,3)

مقدمة عامة

مقدمة

يعتبر سعر الصرف الوسيلة المبتكرة لتسوية ما يترتب عن التبادل الدولي للسلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال، وفي ظل عدم وجود عملة دولية موحدة ومع فشل الدولار الأمريكي سابقا في القيام بالمهمة بعد انهيار نظام بريتون وودز، ظهر جليا استحالة مواصلة العمل بالدولار الأمريكي كوسيط لتسوية المعاملات الدولية، مما أسس لقيام نظام دولي جديد يكون بديلا عن سابقه.

تسعى الدول من خلال تبني نظام صرف جديد سمي نظام الصرف المرن إلى التحكم الجزئي في قيمة عملاتها ووضع سياسة مناسبة لصرف عملاتها المحلية مقابل العملات الأجنبية، إذ ترتبط قيمة العملة ارتباطا وثيقا بحجم ما تقدمه الدولة للخارج وما تحصل عليه منه، فقد أنشأت كل دولة نظام مستقل لصرف عملتها يمكن تعديله وتغييره حسب وضعية الاقتصاد المحلي ومتطلبات الاقتصاد العالمي، حيث تقوم الدول بتقدير مرن لسعر صرف عملتها مقابل العملات الأجنبية يتيح لها مراقبة حركة النقد الأجنبي واستعماله للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وتحقيق أهداف السياسة النقدية المسطرة.

يقوم سعر الصرف بدور الوسيط أثناء تحويل قيمة الواردات المقومة بالعملة الأجنبية إلى العملة المحلية، كما يقوم أيضا بذات الدور في تحويل قيمة الصادرات المقومة بالعملة الأجنبية إلى العملة المحلية، وبالتالي فله علاقة وطيدة بالميزان التجاري الذي يعتبر مرآة تعكس الوضع الاقتصادي الوطني ومدى انفتاحه على الخارج، فهو يمنح معطيات دقيقة لما يقدمه الاقتصاد المحلي للخارج وما يحصل عليه منه، ولا بد من وجود سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية حتى يتمكن الباحثون من تقدير تغيرات قيم الصادرات والواردات.

لقد أضحت دراسة تأثير تقلبات سعر الصرف على المؤشرات الاقتصادية تكتسي أهمية بالغة لدى الباحثين والمؤسسات المالية العالمية، لا سيما ذلك الأثر الذي يحدثه تغير سعر الصرف على حجم واتجاه التجارة الخارجية للدول في ظل سعي الدول النامية لتشجيع صادراتها وتكثيم وارداتها، وبالمقابل سعي الدول الصناعية لتوسيع دائرة نشاطاتها التجارية، وفي هذا الإطار تبنت العديد من الدول سياسات تجارية ونقدية سعت من خلالها للتأثير على حجم واتجاه تجارتها الخارجية.

قامت السلطات الجزائرية باتخاذ مجموعة من الإجراءات تهدف من خلالها إلى تصحيح الخلل في الميزان التجاري الجزائري حيث تم تخفيض سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في مناسبات عديدة في محاولة لتوظيف سياسة الصرف للتأثير على التجارة الخارجية، وذلك قصد الرفع من الصادرات وتقليص فاتورة الاستيراد، إلا أنها لم تنجح في مسعاها نتيجة لتركيبة الصادرات التي تعتمد بشكل كبير على

المحروقات إذ استمرت قيمة الواردات في الارتفاع و بالتوازي مع ذلك استمرت قيمة الدينار الجزائري بالتراجع أمام العملات الأجنبية.

ومن خلال ما سبق تبرز ملامح إشكالية البحث الرئيسية والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

ما أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 ؟

وبهدف الإجابة عن هذه الإشكالية تم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية تمثلت في ما يلي:

- ما ماهية سعر الصرف وما هي النظريات المفسرة له؟
- ما هو الميزان التجاري وكيف يتم معالجته اختلاله؟
- هل هناك أثر لتقلبات سعر الصرف على معدل تغطية الصادرات للواردات في الجزائر؟
- هل هناك علاقة توازنية في الأجل الطويل والقصير بين محددات سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري في الجزائر؟

1. فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الأسئلة السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- هناك أثر عكسي لتقلبات سعر الصرف على معدل تغطية الصادرات للواردات في الجزائر؛
- هناك علاقة توازنية في الأجل القصير والطويل بين محددات سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري في الجزائر.

2. أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي يضم سعر الصرف والميزان التجاري فكل منهما يحتل مكانة هامة لدى الباحثين وصناع القرار فهما يمنحان صورة آنية عن حالة الاقتصاد تمكن من تقييم الوضع المالي للدولة وانتهاج السياسات الاقتصادية والمالية المتاحة بغرض إصلاح الاختلالات وتصحيح التشوهات، فموضوع سعر الصرف وتقلباته أصبح محل دراسة وتحليل لدى المؤسسات المالية العالمية أما الميزان التجاري فبات يلقي اهتماما متزايدا نظرا لأهميته في تحديد ملامح التبادل الدولي.

3. أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التطرق للاطار النظري لكل من سعر الصرف ميزان المدفوعات الميزان التجاري نظام الصرفي وسياسات الصرف؛

- إبراز أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري؛

- قياس وتحليل العلاقة بين محددات سعر الصرف والميزان التجاري.

4. المنهج المتبع في الدراسة:

للإجابة عن إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها سوف يتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع حيث استعملنا المنهج الوصفي بهدف استيعاب الإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري وتسلط الضوء على سياسات الصرف والسياسات التجارية و استعملنا المنهج التحليلي لمحاولة إيجاد علاقة بين محددات سعر الصرف والميزان التجاري ثم استخدام الطرق القياسية الإحصائية الضرورية لتحديد هذا الأثر، وللحصول على نتائج محددة وفق معايير عملية يتم تطبيق خطوات النماذج القياسية (التعرف، التقدير، الاختبار) وقد ذلك باستعمال برنامج (Eviews12) لتقدير واستخراج النتائج وإجراء الاختبارات.

5. دوافع اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار الموضوع الى جملة من الدوافع نوجزها فيما يلي :

- دوافع ذاتية: الميول الشخصية للدراسات ذات الطابع القياسي قصد اكتساب المزيد من الخبرات فيما يتعلق بالأساليب الكمية للتقدير واستعمال أدوات الاقتصاد القياسي وكذا تنمية المعارف حول التغيرات التي تمس مكونات الاقتصاد الكلي واثرها على التجارة الخارجية.

- دوافع موضوعية تتمثل في:

- أهمية سعر الصرف كونه أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الأجنبي؛

- أهمية الميزان التجاري كونه مرآة تعكس وضع الاقتصاد الوطني؛

- التعرف على السياسات الملائمة التي تساعد على تحسين وضع الاقتصاد عموما.

6. حدود الدراسة:

على ضوء الأهداف السابقة فإن حدود الدراسة محددة كالتالي:

- الحدود المكانية: قمنا بدراسة أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري مع التركيز على حالة الجزائر؛

- الحدود الزمنية: قمنا بالدراسة خلال الفترة 2000-2022.

7. الإطار العام للدراسة:

قصد الإمام بجميع جوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول كالتالي:

- **الفصل الأول:** تحت عنوان الإطار النظري لسعر الصرف والذي تم التطرق فيه إلى تقديم أساسيات حول أسعار الصرف وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث تطرقنا في المبحث الأول لمفاهيم عامة حول سعر الصرف أما المبحث الثاني فقط تطرقنا فيه للنظريات المفسرة لسعر الصرف وأخيرا تطرقنا في المبحث الثالث لسوق الصرف الأجنبي.

- **الفصل الثاني:** كان تحت عنوان الإطار النظري للميزان التجاري حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث وقد تطرقنا في المبحث الأول للمفاهيم العامة حول ميزان المدفوعات أما في المبحث الثاني تم التطرق إلى ماهية اختلال الميزان التجاري وأخيرا تطرقنا في المبحث الثالث إلى سياسات سعر الصرف كآلية لعلاج اختلال الميزان التجاري.

- **الفصل الثالث:** تحت عنوان دراسة تحليلية قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري، حيث قمنا بتقسيمه فصل الدراسة التطبيقية إلى ثلاث مباحث تناول المبحث الأول تطور كل من نظام صرف الدينار والميزان التجاري في الجزائر، أما المبحث الثاني فتناول تحليل العلاقة بين محددات سعر الصرف والميزان التجاري، وأخيرا تم التطرق للدراسة القياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر.

8. الدراسات السابقة

- **دراسة بن زعمة سليمة:** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص اقتصاد كلي نقدي ومالي تحت عنوان "العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري والميزان التجاري للفترة 2002 - 2017" إلى كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير خلال السنة الجامعية 2019 - 2020، حيث عالجت الباحثة الإشكالية التالية: ما طبيعة العلاقة بين كل من سعر الصرف والميزان التجاري في الجزائر؟

لقد اعتمدت الباحثة في تحليلها على التكامل المشترك لأنجل جرانجر ونموذجي متجه الانحدار الذاتي (var) وقد أظهرت نتائج الدراسة القياسية غياب علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات في الأجل الطويل كما أن نتائج متجه الانحدار الذاتي (var) أشارت إلى أن كل من الصادرات والواردات تتأثر بتقلبات سعر الصرف في الأجل القصير.

- دراسة تمار أمين: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص اقتصاد كلي ومالية بعنوان "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري حاله الجزائري للفترة 1986-2015 دراسة قياسية" إلى كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة البليدة خلال السنة الجامعية 2017-2018 حيث عالج الباحث الإشكالية التالية: ما أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري؟ وقد اعتمد الباحث على نموذج التكامل المشترك وفقا لطريقة أنجل جرانجر لتحديد التكامل المشترك إلا أنه بعد حصوله على نتائج تفيد غياب التكامل المشترك وفق النموذج الأول انتقل إلى أسلوب الدمج بين نماذج الانحدار الذاتي وتوزيع الإبطاء (ardl) فأظهرت النتائج وجود علاقة عكسية وضعيفة بينهما، كما اتضح أن معلمة سعر الصرف أقل من الواحد وهذا يشير إلى أن تخفيض العملة لم يساهم في تحسين الصادرات الجزائرية ثم قدر الباحث أثر سعر الصرف على الواردات وفق طريقة أشعة الانحدار الذاتي var لدراسة علاقة الأجل القصير فكانت نتيجة الاختبار أن حجم الواردات يشكل قيمة غير مرنة بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي لكن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية.

- دراسة الطالب يجاوي نذير: أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص اقتصاد كمي تحت عنوان "انعكاسات سعر العملة على الميزان التجاري ومؤثر أسعار الاستهلاك حالة الجزائري 1980-2013" إلى كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية خلال السنة الجامعية 2015-2016 حيث عالج الباحث الإشكالية التالية: ما هي انعكاسات سعر العملة على الميزان التجاري والمؤشر العام الأسعار في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة؟

لقد اعتمد الباحث على نموذجي شعاع تصحيح الخطأ (vecm) لدراسة العلاقة في الأجل طويل بين متغيرات الدراسة وكانت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين سعر العملة والرصيد ووجود علاقة إيجابية بين مؤجل الاستهلاك وسعر العملة.

- دراسة دوحة سلمى: أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص تجارة دولية تحت عنوان "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر" إلى قسم العلوم التجارية بجامعة بسكرة وقد عالجتها الباحثة الإشكالية التالية: ما هو أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وما هي سبل علاجه في الجزائر؟

حيث خلصت الدراسة إلى أن سياسة الصرف المتبعة في الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الخلل في الميزان التجاري وهذا مرده إلى خصوصية الاقتصاد الجزائري الذي يركز على الصادرات من المحروقات.

- دراسة مختاري فتيحة: أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص مالية و بنوك وتأمينات تحميل عنوان "أثر سعر الصرف الدولار الأمريكي على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر 1990 - 2016" القسم العلوم الاقتصادية بجامعة الطاهر محمد بشار وقد عالجت الباحثة الإشكالية التالية: ما هو أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على رصيد الميزان التجاري في الجزائر؟

كانت أهم نتائج الدراسة من خلال التحليل الاقتصادي أن تغيرات سعر الصرف لها تأثير سلبي على رصيد الميزان التجاري وهذا ما لا يتفق مع النظرية الاقتصادية كما أشارت نتائج الدراسة القياسية إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لأسعار النفط على رصيد الميزان التجاري ما يؤكد العلاقة الطردية التي تجمع بين المتغيرين أما نتائج التكامل المشترك اوضحت أنه لا توجد أي علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة على المدى الطويل.

- دراسة زرار والزرغي وعوض: مقال منشور في مجلة دراسات العلوم الإدارية بالأردن سنة 2009 بعنوان "أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري 1970-2004" تناولت الدراسة أثر التغير في سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري الجزائري بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة حيث توصل الباحثون إلى النتائج التالية:

- تتصف دالة الطلب الأجنبي على الصادرات بالمرونة بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي مما يدل على أن تخفيض العملة له أثر إيجابي في تحسين وضعية الميزان التجاري؛

- يتصف طلب المحلي الجزائري على الواردات بأنه عديم التأثير بالتغير في سعر الصرف الحقيقي ويعود ذلك نظرا لأن معظم الواردات إلى الجزائر من السلع الاستهلاكية؛

- دراسة عبد الجليل هجيرة: رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية بعنوان "أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر" بجامعة تلمسان 2012.

استخدمت الباحثة طريقة التكامل المتجانس وحصلت على النتائج التالية:

- لا توجد علاقة سببية بين سعر صرف اليورو ورصيد الميزان التجاري؛

- توجد علاقة في المدى الطويل بين تغيرات سعر صرف الأورو والدولار ورصيد الميزان التجاري الجزائري؛

- لانخفاض الدولار أثر مزدوج يتمثل أولا في انخفاض القيمة الحقيقية للإيرادات والأمر الثاني ارتفاع قيمة الواردات من خارج منطقة الدولار.

9. القيمة المضافة عن الدراسات السابقة:

معظم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري ركزت على دراسة تأثير سعر الصرف على كل من الصادرات والواردات حيث تم الاعتماد في الدراسات القياسية على متغير مستقل واحد أو اثنين و إهمال تأثير المتغيرات الأخرى على الميزان التجاري، أما في دراستنا فسنحاول دراسة أثر تغيرات سعر الصرف الاسمي ومحدداته على رصيد الميزان التجاري، كما أن فترة الدراسة (2000-2022) شهدت تغيرات اقتصادية داخلية وخارجية أثرت بدورها على المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر
الصرف

تمهيد:

لقد اعتمد الإنسان قديماً على نظام المقايضة للحصول على ما يحتاجه قصد اشباع رغباته المختلفة، ومع مرور الزمن وكثرة المبادلات، وتعدد مشاكل المقايضة، ظهرت الحاجة لوسيلة تلعب دور الوسيط أثناء القيام بالمبادلات، فتوصل الإنسان إلى النقد فأصبحت التّقود وسيطاً لعمليات التبادل التجاري.

غير أن حاجات الإنسان المتزايدة والمتنوعة واختلاف الإمكانيات من دولة إلى أخرى، وتخصّص بعض الدول في إنتاج سلع معينة أظهر ضرورة القيام بعمليات تبادل على المستوى الدولي، الأمر الذي أنتج مستحقات مالية للدولة لدى الغير ومستحقات مالية للغير على الدولة، حيث استدعى إشكالات جديدة تتمثل في الطريقة التي تقيم بها هذه المستحقات خصوصاً وأن لكل دولة عملة خاصة بها، فكان الحل بوضع سعر صرف لكل عملة مقابل العملات الأجنبية، وأصبح سعر الصرف وسيطاً يساعد الدول على تسديد ما عليها والحصول على ما لها من مستحقات.

رافق ظهور سعر الصرف كآلية لتحديد ما تساويه وحدة واحدة من العملة المحلية من وحدات من العملة الأجنبية أو العكس جدلاً واسعاً في طرق تحديد هذا المقدار، فرأى البعض في البداية ضرورة تثبيته، ورأى البعض الآخر ضرورة جعله حرّاً كلياً أو تحديد مجال معلوم لتغيراته، وقدم آخرون حلولاً نظرية لهذا الإشكال منها ما أثبت فشله، ومنها ما بقي معمولاً به إلى يومنا هذا.

تتم هذه الدراسة من خلال هذا الفصل بتجلية الإطار النظري لسعر الصرف من خلال ثلاثة مباحث تنطوي تحته بيانها كالاتي:

المبحث الأول: مفاهيم حول سعر الصرف.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف.

المبحث الثالث: سوق الصرف الأجنبي.

المبحث الأول: مفاهيم حول سعر الصرف

يشكل اختلاف العملات المتداولة من دولة لأخرى عائقا أمام تسوية المستحقات الناتجة عن التبادل الدولي للسلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال من بلد لآخر، وفي ظل عدم وجود عملة عالمية مخصصة لهذا الغرض فقد ظهر وسيط يساعد على تسوية هذه المستحقات حيث يمكن التحول من أي عملة وطنية إلى عملة أخرى باستعمال هذا الوسيط الذي يعرف بسعر الصرف.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف

أولا: تعريف سعر الصرف

تعددت تعاريف سعر الصرف نذكر منها:

سعر الصرف هو:

- عدد الوحدات التي تقدمها من عملة بلد ما للحصول على وحدة من عملة البلدان الأخرى¹.
- السعر الذي يتم به مبادلة عملتين مختلفتين، وهو عدد الوحدات من العملة المحلية معبر عنه بعدد الوحدات من العملة الأجنبية².
- ثمن عملة دولة ما مقوم في شكل عملة دولة أخرى³.
- نسبة مبادلة عملتين فأحدى العملتين تعتبر سلعة والثانية ثمن لها⁴.
- مقياس لعدد من الوحدات أو الأجزاء من العملة الأجنبية التي يمكن مبادلتها بوحدة أو أجزاء من العملة الوطنية.
- سعر الصرف الأجنبي هو: الثمن الذي يتم من خلاله تبادل عملة بعملة أخرى⁵.

¹ مجيد ضياء الموسوي، تقلبات أسعار الصرف، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، الصفحة 06.

² Larbi Dohni, Carol Hainaut, **Le taux de change : Déterminants, Opportunités et risques**, de Boeck, Bruxelles, 2004, p 16.

³ زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، مصر، 2003، الصفحة 80.

⁴ مجدي محمود شهاب، وسوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الخليل الحقوقية، الأردن، 2006، الصفحة 123.

⁵ محمد أحمد السريبي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009، الصفحة 34.

من خلال ما سبق يمكن تعريف سعر الصرف على أنه قيمة عملة بدلالة عملة أخرى فهو عدد الوحدات من العملة المحلية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو العكس، أي عدد الوحدات من العملة الأجنبية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية، من خلال ما سبق تتضح طريقتان لتسعير أي عملة وهما:

- التسعير المباشر: ما يعرف بالتسمية الأوروبية فهي عدد الوحدات من العملة لأجنبية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية.

- التسعير غير المباشر: ما يعرف بالتسمية الأمريكية فهي عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

للإشارة فإن التسعير غير المباشر هو الأكثر استخداماً في تسعير العملات كما يمكن أحياناً استعمال أسعار الصرف التقاطعية لتحديد قيمة عملة ما مقارنة بعملة أخرى، فيتم استعمال عملة ثالثة وسيطة لإتمام العملية في حالة عدم وجود سعر صرف ثنائي بين العملتين السابقتين.

ثانياً: أهمية سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف متغير اقتصادي هام؛ فهو ناتج عن تقابل العرض والطلب على العملات وتتجلى أهميته فيما يلي:

- يسهل سعر الصرف عمليات التجارة الدولية فمن خلاله يمكن الانتقال من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية؛

- سعر الصرف أداة لربط ومقارنة أسعار السلع والخدمات المحلية مع أسعارها العالمية¹.

¹ Frederic S.Mishkin " the economic of money, banking , and financial market", 4th edition, Harper Collins college publishers,Canada, 1994 ,P177

- تؤثر تقلبات سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي فقد أولت النظرية الاقتصادية أهمية كبيرة لدراسته وتحليله؛
- يعتبر سعر الصرف أحد أدوات الضبط الاقتصادي للسياسة النقدية والتجارية للبلدان؛
- تظهر أهمية سعر الصرف من خلال حرص السلطات النقدية للبلدان على تحديد نظام الصرف الملائم واستخدامه لصالح الاقتصاد المحلي من خلال جعله أداة لاكتساب مزايا تنافسية؛
- يعتبر المرآة التي تعكس بوضوح العلاقة بين صادرات وواردات دولة ما سواء كانت منظورة أو غير منظورة¹؛
- يستعمل سعر الصرف في التأثير المباشر على ميزان المدفوعات؛
- يعبر عن مركز الدولة في معاملاتهما مع العالم الخارجي.

ثالثاً: وظائف سعر الصرف

يقوم سعر الصرف بوظائف عديدة نجزها فيما يلي:

1. وظيفة قياسية:

يستعمل سعر الصرف لقياس ومقارنة ثمن السلع في الأسواق المحلية مع ثمنها في الأسواق العالمية².

2. وظيفة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الأجنبي:

يعتبر سعر الصرف وسيطاً بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي عن طريق ربطه بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية وذلك من خلال تواجده في ثلاثة أسواق:

- سوق السلع والخدمات: يؤدي انخفاض سعر صرف العملة الأجنبية إلى انخفاض أسعار السلع الأجنبية بالعملة المحلية في السوق المحلية وبالتالي يجعلها أكثر قدرة على المنافسة ويمنحها ميزة تنافسية وبالمقابل يقلل من الميزة التنافسية للسلع والخدمات المصدرة إلى الدول الأخرى بسبب ارتفاع سعرها.

¹ إبراهيم المصري، الاقتصاد الدولي، دار الحكمة، مصر، 2013، صفحة 23.

² Philippe d'arvisenet, Jean pierre petit, **économie internationale la place des banques**, dunod, paris, 1999, p:18.

- سوق الأصول المالية: عادة ما يقوم المستثمرون بالاختيار بين الأصول المالية المحلية والأصول المالية الأجنبية والفيصل يكون في درجة المخاطرة وحجم العائد وسعر الصرف.
- سوق العمل: تبدو الأجور أكثر انخفاضاً عند انخفاض سعر صرف العملة المحلية الأمر الذي يدفع العمالة المؤهلة إلى الهجرة نحو الخارج ويؤثر ذلك الانخفاض أيضاً على القدرة الشرائية للعمال داخل البلد.

3. وظيفة توزيعية:

يمكن الاعتماد على سعر الصرف في توزيع التجارة الخارجية وإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والمحلي فقد يؤدي ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية إلى ارتفاع صادرات البلد وزيادة في الدخل الوطني، أما في حالة انخفاض سعر صرف العملات الأجنبية فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض صادرات البلد؛ وعليه ينخفض الدخل الوطني، أما محلياً فقد يؤدي ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية إلى: جعل الصادرات مربحة ومنه ترتفع أرباح أصحاب المؤسسات المصدرة كما يؤدي أيضاً إلى انخفاض القدرة الشرائية للعمال بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الواردات من السلع والخدمات والعكس سيحدث عند ارتفاع سعر صرف العملة المحلية حيث تنخفض أرباح الشركات المصدرة وترتفع القوة الشرائية للعمال ومنه يمكن القول أن تغيرات سعر صرف العملة يؤثر على توزيع الدخل بين أصحاب الشركات والعمال كما يؤثر أيضاً في توزيع الدخل بين المصدرين والمستوردين¹.

4. وظيفة تخصيص الموارد:

يقوم التغير في سعر الصرف على تحويل الموارد بين القطاعات الإنتاجية للسلع القابلة للتصدير والقطاعات الإنتاجية للسلع غير القابلة للتصدير، حيث أنه قد يتم توجيه الموارد الإنتاجية للتوسع في صناعة منتجات معينة دون المنتجات الأخرى بفعل التغير في سعر صرف العملة الأجنبية ففي حالة انخفاض سعر صرف العملة الأجنبية يتم توجيه الموارد لإنتاج سلع غير القابلة للتصدير لأن ربحية عمليات التصدير أصبحت أقل، أما في

¹ جعفري عمار، اشكالية اختيار نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة 1990 - 2010، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة 2012/2013، الجزائر، الصفحة 19.

حالة ارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية فإن العكس هو الذي سيحصل فيتم توجيه الموارد لإنتاج السلع القابلة للتصدير بسبب زيادة ربحيتها وبالتالي زيادة استخدام عوامل الإنتاج في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد¹.

رابعاً: دوافع تحويل العملات

مع تزايد ارتباط الدول بالعالم الخارجي ظهرت العديد من الأسباب التي تدفع المتعاملين إلى إجراء تحويلات بين العملات المختلفة مما أوجد الحاجة لاستخدام سعر الصرف كأداة للتمكن من تنفيذ العمليات الاقتصادية، حيث تظهر هذه الأسباب الأهمية البالغة لسعر الصرف كونه يلعب دور حلقة الوصل بين المتعاملين الاقتصاديين المحليين والمتعاملين الأجانب ويمكن إيجاز هذه الأسباب فيما يلي:

1. المعاملات التجارية:

تؤدي ممارسة التجارة الخارجية إلى القيام بعمليات التصدير والاستيراد مما يخلق مستحقات مالية تسوى عادة بعملة متفق عليها حين إبرام العقود التجارية خصوصاً إذا كانت العملة المحلية غير معتمدة في التبادل التجاري الدولي حيث يتم اللجوء إلى أسواق صرف العملات الأجنبية للحصول على العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية فتتم المبادلة بسعر صرف معين².

2. الاستثمارات الأجنبية:

إن قيام الاستثمارات الأجنبية داخل بلد ما يؤدي إلى زيادة الطلب على عملة هذا البلد من أجل تمويل الاستثمارات مما يوجب الحاجة للعملة المحلية فيتم الحصول عليها مقابل العملة الأجنبية بسعر صرف محدد، كما أن بيع هذه الاستثمارات للمحليين أو للأجانب يوجب أيضاً القيام بعمليات التحويل حيث تتم أيضاً بسعر صرف معين.

¹ علي توفيق الصادق، وآخرون، سياسة وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية، صندوق النقد الدولي، أبوظبي 1997.

² زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دارالجامعة الجديدة، مصر، 2004، الصفحة 90.

3. تحويل الفوائد و الأرباح:

ينجم عن التعاملات الاقتصادية الدولية أرباح ومستحقات يتم تحويلها بين الدول بالاتفاق على مواعيد وطرق التسديد وكذا العملة المستعملة ويكون سعر الصرف حلقة الوصل بين العملة المحلية والعملة الأجنبية.

4. المساعدات والمنح الأجنبية:

تقدم الدول مساعدات ومنح لبعضها البعض حيث يتم تحويل هذه المساعدات والمنح إلى عملة الدولة المستفيدة عن طريق أسواق الصرف الأجنبي وبواسطة سعر الصرف، إلا أنه غالباً ما تكون هذه المساعدات والمنح أرصدة بنكية يتم استعمالها لاقتناء ما تحتاجه الدول المستفيدة.

5. نفقات السفر والسياحة:

تظهر الحاجة للعمليات الأجنبية عند سفر الأفراد لأغراض مختلفة فيضطرون لتحويل العملة المحلية إلى عملات الدول التي يقصدونها ويتم ذلك وفق سعر صرف محدد.

6. انتقال رؤوس الأموال الدولية:

حيث ينتج عن مختلف عمليات نقل لرؤوس الأموال التي يقوم بها المستثمرون المليون حاجات دائمة لاقتناء عملات أجنبية وتتم العملية داخل أسواق صرف العملات الأجنبية وفق سعر الصرف المحدد.

7. عمليات المضاربة:

هي عمليات يقوم بها المضاربون وذلك بهدف تنويع مكونات محافظهم المالية فينتج عن العملية الحاجة لشراء أو بيع عملات أجنبية مختلفة على أن تتم عملية الشراء أو البيع وفق سعر صرف معين.

8. تحويلات الأموال من طرف المهاجرين:

يقوم المهاجرون بتحويل جزء من مداخيلهم إلى بلدانهم الأصلية، وللاستفادة منها داخل بلدانهم يقومون بتحويلها إلى العملات المحلية بسعر صرف معين.

المطلب الثاني: أشكال سعر الصرف

لقد تعددت أشكال سعر الصرف حيث يحمل كل شكل من الأشكال دلالات تصنيفية واستعمال معيناً حيث تم تقسيم هذه الأشكال إلى ما يلي:

أولاً: سعر الصرف الإسمي

هو مقياس لقيمة عملة إحدى الدول التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر¹، فسعر الصّرف الإسمي مقدار لعملة البلد مقابل عملة البلد الثاني على أن يتم ذلك دون تدخل العوامل الأخرى كالقدرة الشرائية . حيث يحدد هذا الأخير آلياً في أسواق الصرف، ويتعرض سعر الصّرف الإسمي يومياً للتحسن أو التدهور فهو شديد الحساسية لتقلبات العرض والطلب، ويقسم سعر الصرف الإسمي إلى قسمين:

- سعر الصرف الرسمي: هو سعر الصرف المعمول به في المعاملات التجارية الرسمية المحددة ويتم التعامل وتسوية المعاملات القائمة على أساسه.
- سعر الصرف الموازي: يتم التعامل به في الأسواق الموازية حيث يتغير من معاملة أخرى ومن شخص لآخر ويعلن عنه بشكل شخصي حيث يمكن وجود أكثر من سعر صرف موازي في نفس المكان ونفس الوقت لنفس العملة.

ثانياً: سعر الصرف الحقيقي

سعر الصرف الحقيقي يعبر عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة²، كما أنه يساعد المتعاملين الاقتصاديين على اتخاذ قراراتهم، إذ يمكن اعتبار سعر الصرف الحقيقي سعر صرف إسمي مع الأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم وتعطى معادلة سعر الصرف الحقيقي كما يلي:

$$Tcr = e \cdot \frac{p}{p^*}$$

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، صفحة 103.

² صلاح الدين حامد، أسعار صرف العملات، مجلة إضاءات مالية و مصرفية، العدد 12، الكويت، 2011، ، صفحة 3.

Tcr : سعر الصرف الحقيقي

e : سعر الصرف الإسمي

p : مؤشر الأسعار المحلية

p* : مؤشر الأسعار الأجنبية

ويمكن حساب سعر الصرف الحقيقي بالاعتماد على السعر النسبي لأسعار الواردات المقيمة بالعملة الأجنبية وأسعار الصادرات وتعطى العلاقة كما يلي¹:

$$Tcr = e \cdot \frac{p_m^*}{p_x}$$

Tcr : سعر الصرف الحقيقي

p_m* : السعر النسبي لأسعار الواردات المقيمة بالعملة الأجنبية

e : سعر الصرف الإسمي

p_x : مؤشر أسعار الصادرات

ثالثا: سعر الصرف الفعلي

هو: عدد الوحدات من العملة المحلية المدفوعة فعلا أو المقبوضة فعلا جراء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة، متضمنة التعريفات الجمركية، الرسوم والاعانات المالية²، ويمكن حسابه عن طريق متوسط أسعار الصّرف الثنائية، كما يساعد حسابه على تحديد مدى تحسن أو تدهور عملة ما مقارنة مع مجموعة من العملات الأخرى، ولتحديده يمكن حساب ما يلي:

- سعر الصرف الفعلي للصادرات EERM : هو مقدار العملة المحلية الذي نحصل عليه مقابل

تصدير ما قيمته دولار واحد، مع الأخذ بالاعتبار كل ما يؤثر في الصادرات من رسوم أو

إعانات؛

¹ صلاح الدين حامد، مرجع سابق، الصفحة 3 .

² محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، الصفحة 76 .

- سعر الصرف الفعلي للوردات EERX : هو مقدار العملة المحلية الذي يتم دفعه للحصول على دولار واحد من الواردات مع الأخذ بالاعتبار كل ما يؤثر على الواردات من رسوم وتعريفات جمركية وقيود، حيث يتم حساب المؤشر ومقارنته بالواحد:

فإذا كان: $1 < \frac{EERX}{EERM}$ فإن ذلك يعبر على ارتفاع في نسبة الصادرات.

أما إذا كان: $1 > \frac{EERX}{EERM}$ فإن ذلك يعبر على ارتفاع في الواردات.

رابعاً: سعر الصرف الفعلي الاسمي

هو عبارة عن المتوسط لعدة أسعار ثنائية، فهو يقيس مدى التغير في سعر الصرف لعملة بلد ما تجاه شركائه التجاريين، ويكون ذلك استناداً على فترة أساس معينة و يحسب بالعلاقة التالية¹:

$$TCNE = \sum_p Z_p \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times 100 = \sum_p Z_p INER_{pr} \times 100 \dots \dots \dots (1 - 3)$$

TCNE: سعر الصرف الفعلي الاسمي؛

Z_p : حصة الدولة (P) من إجمالي صادرات الدولة المعينة R مقومة بعملة هذا الأخير؛

$(E^{Pr})_t$ ، (E^{Pr}) : سعر صرف عملة البلد (P) بالعملة المحلية في سنتي المقارنة والأساس على التوالي؛

$TCNE_{pr}$: مؤشر سعر الصرف الثنائي الاسمي في سنة القياس مقارنة بسنة الأساس.

خامساً: سعر الصرف الفعلي الحقيقي

يستعمل لقياس مدى التغير في القوة الشرائية لعملة بلد ما بمرور الزمن ويكون ذلك بالمقارنة مع الشركاء التجاريين²، حيث تستمد المعلومات من بيانات التجارة الخارجية، وهو عكس سعر الصرف الفعلي الاسمي يأخذ في الحسبان تحركات الأسعار ويحتوي على معلومات عن القوة الشرائية للعملة ويمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية³:

¹ جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة 1990 – 2010، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة 2012/2013، الجزائر، صفحة 18.

² كمال سي مجّد، ورفيقة صباغ، المالية الدولية و الأزمات المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، صفحة 38

³ Robert M . DUNN – John H . MUTTI : **International Economics** , 6th Edition, Routledge, United states of America, 2003 , P 350 .

$$TCRE = \sum_p Z_p \left\{ \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times \frac{\left(\frac{p_t^p}{p_t^r}\right)}{\left(\frac{p_0^p}{p_0^r}\right)} \right\} 100 = \sum_p Z_p IRR_{pr} \times 100 \dots (1 - 4)$$

حيث إن:

TCRE : سعر الصرف الفعلي الحقيقي؛

P_{Pt}^P ، P_{P0}^P : مؤشر أسعار الدولة (P) في سنتي القياس و الأساس على التوالي؛

IRR_{pr} : مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي.

سادسا: سعر الصرف التوازني

هو سعر الصرف الذي يتماشى مع توازن الاقتصاد الكلي من خلال التوازن المستديم لميزان المدفوعات والنمو الطبيعي للاقتصاد، وبالتالي فهو سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة، حيث أن الصدمات النقدية تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه الذي يحقق التوازن، ويظهر جليا ضرورة تحديد سعر الصرف التوازني ودراسة وتفسير التغيرات المخلة به.

المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف

أولا: تعريف نظام سعر الصرف

له عدة تعاريف نقترح منها :

- هو مجموعة من القواعد التي تحدد مدى تدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف وقد ظهرت وتطورت أنظمة الصرف عبر الزمن نتيجة لاختلاف المعايير التي تعتمدها الدول لتحديد نظام الصرف المتبع وذلك باختلاف الانظمة الاقتصادية والأهداف المسطرة وقدرة كل دولة أو تكتل¹.
- ويعرف على أنه القواعد المؤسسية التي توضح بدقة كيف يتحدد سعر صرف العملة مقابل العملات الأجنبية².

¹Michel Jura , **Technique Financière Internationale**,2eme Edition, Dunod, France, 2003,P 117.

²مُجد جبوري، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012 /2013، صفحة 52.

- كما يعرف أيضا أنه الإطار القانوني أين تحدد أسعار الصرف وتتم عملياتها طالما أن هذه القوانين تتحكم في سعر العملات الأجنبية¹.
 - ويمكن تعريفه على أنه مجموعة القواعد التي تحدد دور كل من السلطة النقدية والمتعاملين الآخرين في سوق الصرف الأجنب².
- ومن خلال ما سبق يمكن تعريف نظام سعر الصرف على أنه مجموعة من القوانين التي تحدد بدقة كيفية تحديد سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.

ثانيا: تطور أنظمة سعر الصرف

لقد مرت أنظمة سعر الصرف بمراحل كغيرها من المتغيرات الاقتصادية وشهدت خلال هذه المراحل تغيرات كبيرة كونها ركيزة أساسية في تحديد العلاقات والمبادلات الدولية حيث اتسمت هذه المراحل بظهور سعر الصرف الثابت في بدايات 1870 حتى سنة 1914 ثم شهدت المرحلة الثانية بداية من 1914 تغيرات فظهر نظام سعر الصرف الثابت القابل للتعديل ثم نظام سعر الصرف المعوم بعد سقوط نظام بروتن وودز وما نتج عنه من تحولات، وقد لعبت المتغيرات السياسية والاقتصادية دورا هاما في تفضيل نظام دون الآخر، وفيما يلي عرض لأهم أنظمة سعر الصرف المتبعة منذ 1870.

ثالثا: نظام سعر الصرف الثابت

ظهر هذا النظام ليعكس مجموعة من الأفكار المتعلقة بكيفية تسوية المستحقات الناتجة عن التبادل الدولي وقد عرف هذا النظام عدة تغيرات نجيزها فيما يلي:

1. نظام سعر الصرف وفق قاعدة الذهب:

اعتمد هذا النظام خلال الفترة (1870 – 1914)، تميزت هذه الفترة بالثورة الصناعية ومعدلات الإنتاج المرتفعة وازدهار المبادلات التجارية الدولية بين الدول الصناعية وغير الصناعية، ويعتمد جوهر هذا النظام على ربط

¹Michel Jura,Ibid, p118.

²Andrew Harrison et Autres, **Business international et mondialisation**, Edition de B O E C K 1^{ere} Edition, Bruxelles,Belgique,2004, p 303.

قيمة العملة بوزن معين من الذهب يسمى الأوقية الذهبية¹ التي تقدر ب 20.67 دولار أمريكي حيث يمكن مبادلة العملة بالذهب وبسعر ثابت، وقد ظهر للنظام السابق ثلاث صور:

- قاعدة المسكوكات الذهبية:

- اتبعت هذه القاعدة العديد من الدول وقد تميزت بثبوت كل عملة بوزن صافي من الذهب ويتم تداول النقود الوطنية على شكل مسكوكات من الذهب وتساوى في تلك الفترة الدولار الأمريكي مع الدولار الذهبي، كما تم السماح بنقل الذهب دخولا إلى البلدان أو خروجها منها².

- قاعدة السبائك الذهبية:

من بين آثار الحرب العالمية الأولى إصدار البنوك المركزية للنقود الورقية مما أدى إلى عدم التجانس، كما تراجعت الأرصدة الذهبية وارتفع الطلب على الذهب، مما أدى إلى تراجع الدول عن العمل بقاعدة المسكوكات الذهبية واستبدالها بالسبائك الذهبية ومن أبرز شروط العمل بالنظام الجديد ما يلي:

- الاستغناء عن التعامل بالذهب؛

- استخدام السبائك الذهبية بدل المسكوكات في تسوية المدفوعات الدولية فقط؛

- ربط العملات الوطنية بوزن ثابت من الذهب؛

- يمكن للبنك شراء أو بيع أية كمية بالسعر المتفق عليه.

تم التراجع عن تطبيق النظام السابق نظرا لإيقاف حرية تحويل الذهب من وإلى الدول وهو ما يحد من التبادل الدولي.

- قاعدة الصرف بالذهب:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية انعقد مؤتمر جنوا عام 1922 وقدم عدة اقتراحات أبرزها:

¹ مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية "الاشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 1998، صفحة 50.

² هيل عجمي الجنابي، رمزي يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، صفحة 45.

- يمكن للبدان التي تملك احتياطات كافية من الذهب التعامل وفق قاعدة السبائك الذهبية حصراً لتسوية المدفوعات الدولية¹؛

- يمكن للدول التي لا تمتلك احتياطات من الذهب أن تستعمل قاعدة الصرف بالذهب²، حيث يتم صرف الدولار الأمريكي بالذهب واعتباره عملة ارتكازية عند سعر ثابت هو 35 دولار للأوقية، ويلتزم البنك الفيدرالي الأمريكي بتحويل الدولار إلى ذهب، فيكون الدولار وسيطاً للتعامل في مجال الصرف ولا تفرض قيود متعلقة ببيع الدولار أو شرائه، ويمكن للدول القيام بعمليات البيع والشراء باستخدام أرصدها من الدولار الأمريكي للحفاظ على أسعار عملاتها التي يسمح بتقلبها مقابل الدولار الأمريكي بهامش $(\pm 1\%)$.

لقد أدت عدة عوامل إلى التخلي عن العمل بهذا النظام نذكر منها:

- ظهور مشكلة السيولة كنتيجة لقيام بعض الدول بتكديس للذهب و الدولار الأمريكي؛
- عدم اقتناع الدول بالتدخل الأجنبي في سياستها النقدية حيث كان لابد من التزام كل الدول بتعريف وحدة النقد الرسمية الخاصة بها على شكل أوزان من الذهب وفق ما يسمى بأسعار التعادل أو التكافؤ بالذهب³.

- إيجابيات وسلبيات نظام سعر الصرف الثابت:

1. الإيجابيات:

- تأكد المتعاملين الاقتصاديين أن معدلات الأجور والأسعار ومعدلات التضخم لن تزيد في المستقبل؛
- يعمل ثبات سعر الصرف على معالجة الصدمات في المستقبل في ظل حرية كاملة لحركة رؤوس الأموال حيث يتوقف ذلك على كفاءة البنوك المركزية؛

¹ توفيق محب خلة، الاقتصاد النقدي والمصرفي دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2011، صفحة 12.
² هيل عجمي الجناي، مرجع سابق صفحة 46.

³ أحمد عبد الموجود محمد عبد اللطيف، تقلبات سعر صرف الدولار وأثرها على اقتصاديات الدول العربية المصدرة للبترو (اوبك)، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2017، صفحة 85.

- الحفاظ على استقرار الأسعار حيث يؤدي تبني نظام سعر الصرف الثابت إلى ثبات نسبي في الأسعار وبالتالي التحكم الجزئي في معدلات التضخم¹.
- 2. السلبيات:
 - التعرض للمضاربة²، واحتمالية إهدار الاحتياطات؛
 - احتمال تنقل الصدمات الخارجية إلى اقتصادات الدول المرتبطة بنظام الصرف الثابت؛
 - تقليص دور البنك المركزي من خلال تقييد تدخلاته بواسطة خلال السياسة النقدية عن طريق سعر الصرف؛
 - ربط سعر صرف العملة المحلية بعملة دولة أخرى يجعلها غير قادرة على توظيف سياساتها النقدية لمواجهة المشاكل المحلية.
- 2. نظام سعر الصرف وفق العملة المحورية:

لقد أدت أزمة الكساد سنة 1929 وما أصاب البنوك الأمريكية على غرار وول ستريت إلى التفكير بجدية في التخلي عن العمل بنظام الصرف السابق وتعويضه بنظام جديد أكثر قدرة على مواجهة التحديات والأزمات النقدية الدولية، فانعقد في مدينة بروتون وودز مؤتمر سمي على اسم المدينة ضم خبراء اقتصاديين لحكومات أعظم الدول سنة 1944 حيث كانت أهم مخرجات المؤتمر اتفاقية بروتون وودز والتي نصت على مجموعة من القواعد والأساليب الخاصة بتنظيم الصرف الأجنبي وتقييد تقلبات أسعار الصرف وإنشاء هيئتين دوليتين هما: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

لقد تميز النظام الجديد بما يلي:

- قابلية تحويل الدولار إلى الذهب؛
- تثبيت أسعار صرف العملات مقابل الدولار الأمريكي؛

¹ Robert J. Carbaugh, International **Economics**, Cengage Learning, USA, 12th Ed, 2009, p47.

² العامري سعود جايد مشكور، المالية الدولية: نظرية وتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010، صفحة 100.

- اعتماد الدولار الأمريكي كنقود محورية و تحديد سعر الذهب ب 35 دولار أمريكي للأوقية؛
 - تحديد سعر ثابت لعملات الدول مقابل الدولار الأمريكي مع إمكانية تغيير السعر الإسمي لعملات الدول مقابل الدولار بحدود 10% في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات دون الرجوع لصندوق النقد الدولي؛
 - يمكن لصندوق النقد الدولي التدخل لمساعدة الدول الأعضاء بمنح القروض.
- مما سبق نستنتج أن مؤتمر بروتون وودز حافظ على النظام السابق (قاعدة الذهب) وأدخل بعض التغييرات تتعلق بحرية تغيير أسعار الصرف وإمكانية اللجوء لصندوق النقد الدولي من خلال حقوق السحب الخاصة واستعمال الاحتياطات الدولية¹، كما منح للدول الحرية في اتخاذ القرار المناسب حيث يمكن للدول القيام بتخفيض سعر صرف العملة بهدف تنمية الصادرات وخفض الواردات كما يمكن للدولة أن تفرض قيودا على التجارة الخارجية للحد من دخول السلع إليها، كما مكن النظام الجديد الدول من اتباع سياسة مالية ونقدية تمكنها من تقليص عجزها.

- سلبيات و إيجابيات نظام سعر الصرف وفق العملة المحورية:

1. الإيجابيات:

- إن انتهاج الدولة لنظام سعر الصرف الوسيط من شأنه ضمان استقرار الأسعار وهو الهدف المنشود؛
- يسهل النظام الوسيط التحكم في سعر الصرف داخل المجال من طرف البنك المركزي من خلال التدخل في سوق الصرف.

2. السلبيات:

- يمتلك البنك القدرة على التحكم في سعر الصرف الإسمي داخل المجال المحدد بينما لا يمكنه التحكم في سعر صرف الحقيقي؛
- يؤدي ربط سعر الصرف بعملة المرساة إلى ربط سعر الفائدة داخل الدولة المحلية بسعر الفائدة داخل الدولة الأجنبية؛

¹ أحمد عبد الموجود، مرجع سابق صفحة 146.

- يمكن انتقال الأزمات الاقتصادية بين الدول.

رابعا: نظام تعويم أسعار الصرف

لقد أدى تطبيق الولايات المتحدة الأمريكية لاتفاقية بروتن وودز من خلال استجابتها لطبع الدولار الأمريكي كبديل للذهب وحرية الحصول على الذهب مقابل الدولار الأمريكي إلى تكديس كبير للدولارات الأمريكية لدى بعض الدول وتآكل احتياطات الولايات المتحدة الأمريكية من الذهب، كما لم تعد تستطيع الاستجابة لطلبات تحويل الدولار الأمريكي إلى الذهب ومع اشتداد المضاربة على الذهب خرج الرئيس الأمريكي نيكسون بإعلان إيقاف تحويل الدولار إلى الذهب في سنة 1971¹، فكان الإعلان بمثابة إعلان عن نهاية العمل بنظام بروتن وودز، وكان في نفس الوقت بداية ظهور نظام جديد يتمثل جوهره في ترك أمر تحديد سعر صرف العملات إلى قوى العرض والطلب مما يسمح بتغير سعر الصرف ارتفاعاً وانخفاضاً²، وقد سمي النظام الجديد بنظام تعويم أسعار الصرف.

يقوم نظام تعويم أسعار الصرف على أساس أنّ العملة سلعة يتحدد سعرها وفقاً لقواعد لسوق (العرض والطلب) كما يمكن لسعر صرف العملات أن يتغير، حيث أسس لهذا النظام الجديد اتفاقية سمو ثينان سنة 1971 عندما اجتمع ممثلو عشرة دول في العاصمة الأمريكية من أجل دراسة الأوضاع المتعلقة بتنظيم أسعار الصرف حيث تم الاتفاق على إيجاد صيغة لصرف عملات الدول العشرة عند مستوى معين وسمح بالتقلب ضمن حدود $(\pm 2.25\%)$.

- أنواع نظام الصرف المعوم:

- التعويم النظيف:

يتم تحديد سعر الصرف في هذا الصنف تلقائياً داخل سوق صرف العملات الأجنبية من خلال قوى العرض والطلب على العملات، وتقوم السلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف من خلال البيع أو الشراء عن

¹ جورج كوبر، الأزمة المالية العالمية وخرافة السوق الكفء، ترجمة محمود عبيد الجواد، نُهضة مصر للطباعة و النشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2010، صفحة 68.

² مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1997، صفحة 50.

طريق استعمال رصيدها من الذهب والاحتياطات النقدية قصد حماية سعر صرف عملتها من التغيرات المؤقتة التي تسببها عمليات المضاربة¹.

- التعويم غير النظيف:

تتدخل السلطات النقدية في تحديد سعر الصّرف وفق هذا الصنف في فترات منتظمة إذا رأت أن التغيرات في سعر الصرف تؤثر سلبا على لاقتصاد الوطني، وقد يتكرر هذا التدخل مما يؤدي إلى تأثير مباشر على سعر الصرف، وقد أتاح صندوق النقد الدولي مثل هذه التدخلات بشروط أهمها:

- أن لا تزيد الدخلات من حدة التقلبات.

- لا يجب أن تستهدف التدخلات جني الأرباح من خلال التأثير على العلاقة مع دولة معينة.

كما صنف بوفنجر وويلمزهوزر (Bofinger & Wollmeshuser) 2001 ثلاثة أنظمة لسعر الصرف المعوم هي²:

- التعويم الحر: يتحدد سعر صرف العملات بناء على تفاعل قوى العرض والطلب في سوق الصرف دون أي تدخل للسلطات النقدية.

- التعويم المستقل: يبقى تحديد سعر الصرف بناء على قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي ويمكن تدخل السلطات النقدية ضمن مجالات ضيقة ولأجل قصيرة بهدف التخفيف من حدة التقلبات دون تحديد مسار لسعر الصرف في الأجل الطويل.

- التعويم المدار: يكون تدخل السلطات النقدية بشكل نشط في تحديد سعر صرف العملة بناء على معطيات المؤشرات الاقتصادية كميزان المدفوعات، مستوى الاحتياطات...، حيث يكون تدخل السلطات النقدية دون تحديد مسبق لأهداف سعر الصّرف.

¹ شقيري نوري موسى، وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012، صفحة 165.

² اسماعيل صاري، الأداء الاقتصادي لأنظمة سعر الصرف حالة عينة مختارة من الدول، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2018، صفحة 29.

3. إيجابيات وسلبيات نظام سعر الصرف المعوم:

1. الإيجابيات:

- يتيح نظام سعر الصرف المعوم للدول النامية تجنب الصدمات الخارجية (التقلبات في أسعار الفائدة، التقلبات في معدلات التبادل، عدوى الأزمات) التخفيف من حدتها من خلال التعديل في سعر الصرف الإسمي¹؛
- يقلص حصول الدول صاحبة العملات الارتكازية على المزايا؛
- يكبح عمليات المضاربة على العملات الأجنبية؛
- تقليل الحاجة إلى الاحتفاظ بالعملات الأجنبية؛
- يمكن استعمال سعر الصرف للتأثير المباشر على التبادل الدولي عن طريق الصادرات أو الواردات؛
- تحرر البنوك من الالتزام بالاحتفاظ بسعر ثابت لعملتها المحلية حيث يمكن استعمال سياستها النقدية لتحقيق الأهداف المنشودة.

2. السلبيات:

- يؤدي اتباع التعويم إلى عدم اتساق سعر الصرف أي أن سعر الصرف الإسمي لا يتوافق مع سعر الصرف الحقيقي فتكون العملة غير مقومة بقيمتها الحقيقية ارتفاعا أو انخفاضاً حيث يقع الضرر على الاقتصاد المحلي بشكل مباشر²؛
- عدم الاستقرار في أسعار الصرف نتيجة للتقلبات المستمرة؛
- عدم القدرة على التنبؤ بمعدلات الصرف؛

¹ جمال مساعدي، أثر تغير سعر الصرف على الميزان المدفوعات في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1996-2016 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، جامعة 8 ماي قالمه، الجزائر، 2019، صفحة 58.

² عبيدات عبد الكريم، النظام النقدي الدولي وخيارات أنظمة سعر الصرف في الدول النامية دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2017/2018، صفحة 93.

- يؤدي عدم اليقين الذي يحدثه التقلب المستمر في أسعار الصرف تثبيط وتقلص معدلات الاستثمار الأجنبي¹؛

- يؤدي عدم التأكد إلى زيادة المخاطر المرتبطة بالصرف الأجنبي.

يمكن المقارنة بين نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف المرن وفق الجدول التالي:

جدول رقم (1،1): مقارنة بين نظام الصرف الثابت و نظام الصرف المرن

نظام سعر الصرف الثابت	نظام سعر الصرف المرن
سعر الصرف تحدده السلطات النقدية.	يتحدد سعر الصرف وفق آلية العرض والطلب داخل أسواق الصرف الأجنبي.
توجد قيود خارجية وتعديل سعر الصرف يكون من طرف السلطات النقدية.	القيود الخارجية غير موجودة والتعديل يكون تلقائياً.
احتمال ظهور آثار تضخمية ضئيل إلا في حالة تخفيض العملة.	احتمال ظهور آثار تضخمية وارد.
قيود أكثر صرامة لمراقبة سعر الصرف.	قيود مرنة لمراقبة سعر الصرف.
قابلية الدفع بالذهب أو الدولار الأمريكي إلى غاية 1971.	يمكن الدفع بأية عملة الفرنك، الدولار، المارك...
محددات سعر الصرف في المدى الطويل تتوقف على الخطط الموضوعية من طرف السلطات النقدية ومدى تنفيذها لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات	محددات سعر الصرف في المدى الطويل تعود للآليات التي تحددها سوق صرف العملات تلقائياً.

المصدر: بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010/2011، صفحة 55.

¹ Sampat Mukherjee, **Modern Economic Theory**, New Age International Publishers, New Delhi, India, 2nd Ed, 2005, p 903.

المبحث الثاني: النظريات المحددة لسعر الصرف

لقد ظهرت العديد من النظريات التي تبين كيفية تحديد سعر الصرف العملات بالشكل الذي يسمح بتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية

ظهرت هذه النظرية عند دافيد ريكاردو سنة 1817 ونوقشت من طرف جون ميلت ستيوارت وألفريد مارشال ولكنها كانت أكثر شيوعا عندما أثارها جوستاف كاست في ورقته البحثية سنة 1916، حيث عرفت الفترة نهاية الحرب العالمية الأولى وتميزت بمستويات مرتفعة من التضخم ووفق هذه النظرية فإن سعر الصرف بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في دولة أخرى¹. وللنظرية صيغتين:

أولا: نظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة

تستمد من قانون السعر الواحد والذي بدوره يعني وجود سعر واحد لسلعة ما في عدة دول فالقدرة الشرائية المطلقة تحدد أسعار سلة من السلع المتطابقة في عدة دول معبر عنها بعملات هذه الدول والتي تستطيع من خلالها تحديد سعر الصرف ويمكن حسابها وفقا للعلاقة التالية²:

$$(PPA) = \frac{P^*}{P}$$

حيث إن:

PPA: تعادل القوة الشرائية المطلقة؛

P^* : مؤشر الأسعار في البلد الأجنبي؛

P : مؤشر الأسعار في البلد المحلي.

¹ مدحت صادق، النقود وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1997، صفحة 110.

² Paul Krugman, Maurice Obstfeld, Marc Melitz, **Economie internationale**, 9eme Edition, pearson education France, 2012, p 432.

ثانيا: نظرية تعادل القوة الشرائية النسبية

تتم بالتغيرات التي تطرأ على سعر الصرف التوازني من لحظة إلى أخرى أي نسبة التغير في مؤشر الأسعار في فترات زمنية معينة وتحسب وفقا للصيغة التالية¹:

$$(PPA_r) = \left(\frac{P^*}{P}\right) eo$$

حيث إن:

(PPA_r) : تعادل القوة الشرائية النسبية

P^* : الرقم القياسي للتغير في الأسعار في البلد الأجنبي

P : الرقم القياسي للتغير في الأسعار في البلد المحلي

eo : سعر الصرف القديم

ثالثا: الانتقادات التي واجهت نظرية تعادل القوة الشرائية

واجهت النظرية عدة انتقادات يمكن إيجازها فيما يلي:

- إن تحديد السعر لا يتوقف قطعا على السلعي فهو يتحدد بمقياس الجودة أيضا ودقة التسليم وخدمات ما بعد البيع؛
- أهملت النظرية حركة رؤوس الأموال والتي تعتبر عنصرا مهما في تحديد أسعار الصرف؛
- تحمل النظرية تكاليف النقل والشحن والتأمين وآثار التعريفات الجمركية على السعر النهائي للبضائع؛
- تعتبر أن السعر هو السبب وسعر الصرف هو النتيجة غير أن الواقع يبين أن سعر الصرف يؤثر أيضا في السعر.

¹ Paul Krugman, Maurice Obsfeld, Marc Melitz, Op cit, p 433.

المطلب الثاني: نظرية تعادل معدلات الفائدة

تسعى النظرية إلى الكشف عن العلاقة الموجودة بين سوق النقد وسوق الصرف فاختلاف معدلات الفائدة بين بلدين قد يؤدي إلى تدهور أو تحسن قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية لأن ارتفاع سعر الفائدة في دولة ما يؤدي إلى تدفق وجذب رؤوس الأموال الأجنبية لاستثمارها في هذه الدولة بهدف الحصول على الأرباح وينتج عن هذا زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع قيمتها تتميز هذه النظرية بوجود صيغتين:

أولاً: نظرية تعادل معدلات الفائدة المغطاة

ترتكز هذه الصيغة على فكرة وجود علاقة بين الفرق في معدلات الفائدة لدولتين، وهذا الفرق يكون المحدد لسعر الصرف الآجل مع انعدام وجود المخاطرة، وبالتالي القيام بتغطية المخاطر عند توظيف رؤوس الأموال بعملة البلد وجهة الاستثمار .

ثانياً: نظرية تعادل معدلات الفائدة غير المغطاة:

إن المبدأ الذي تقوم عليه هذه الصيغة يتمثل في عدم وجود تغطية ضد خطر تقلبات سعر الصرف فهي تضم كل عمليات الاستثمار والمضاربة القائمة بين مختلف الأعوان الاقتصاديين تظهر كذلك وجود علاقة بين فروقات أسعار الفائدة وتوقعات أسعار الصرف الآجلة، حيث إن اتخاذ قرار الاستثمار يكون على أساس وجود العائد وحجمه لكن تحقيق هذا العائد لا يخلو من المخاطرة وفي بديهيات الأسواق فإن العلاقة بين العائد والمخاطرة تكون طردية فكلما زادت المخاطرة زاد العائد وفي هذا الشق من نظرية تعادل أسعار الفائدة هناك علاقة بين تغير سعر الصرف المتوقع والفروقات في أسعار الفائدة في الأسواق حيث إن عملية تحرك الأصول المالية تكون على أساس الفروقات في أسعار الفائدة وهذا التحرك يكون دون تغطية من المخاطر¹.

ثالثاً: الانتقادات التي واجهت نظرية تعادل معدلات الفائدة

لقد واجهت نظرية تعادل معدلات الفائدة جملة من الانتقادات نذكر منها:

- يمكن أن توجد حواجز تعيق تحركات رؤوس الأموال؛

¹كمال سي مجّد، ورفيقة صباغ، مرجع سابق، صفحة 50.

- تمثل أسعار الفائدة عاملاً مهماً لتحديد أسعار الصرف ولكن هناك عوامل عديدة تتدخل وتؤثر في تحديد سعر الصرف؛
- اتجاه رؤوس الأموال غير مرتبط بسعر الفائدة فقط بل بعوامل أخرى أيضاً؛
- تفترض النظرية وجود تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال بين مختلف دول العالم غير أن تدفق رؤوس الأموال مرهون بشروط الإقراض.

المطلب الثالث: النماذج النظرية الأخرى المفسرة لأسعار الصرف

أولاً: نظرية تقلب أسواق الأصول المالية

ترتكز نماذج سعر صرف الحديثة على أسواق الأصول المالية مقارنة مع المناهج الكلاسيكية لسعر الصرف التي تسعى لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وبالتالي ينظر إلى سعر الصرف كأداة لتعديده وتحقيق توازن الميزان التجاري بواسطة الأصول المالية فأسعار السلع تتغير ببطء مقارنة مع أسعار الأصول المالية كما أن الأصول المالية متداولة بشكل مستمر في كل دقيقة وبالتالي فإن سعر الصرف سوف يتغير في كل يوم كلما تغير العرض والطلب على الأصول المالية لمختلف الدول حيث تقوم النظريات على أنّ الأصول المالية أكثر تغيراً من أسعار السلع والخدمات وعليه تهتم هذه النظرية بتحديد سعر الصرف المتوازن وتعتمد على حرية الأسواق وقوى السوق في تحقيق توازن سعر الصرف وتوازن ميزان المدفوعات وحسب هذه النظرية فإن العوامل التي تحدد سعر الصرف هي حجم الطلب الأجنبي على الأصول المالية المحلية وحجم الطلب المحلي على الأصول المالية الأجنبية¹.

ثانياً: نظرية الأرصدية

تقوم هذه النظرية على فكرة أساسية مفادها أن قيمة العملة المحلية تتحدث وفق ما يطرأ على أرصدية ميزان المدفوعات فإذا حقق الأخير فائضاً فهذا يعني أن هناك زيادة في الطلب على العملة وبالتالي ارتفاع قيمتها والعكس في حالة العجز، وقد ظهرت آن ذاك بعض الأفكار التي حاولت تفسير التغيرات في سعر الصرف نذكر منها:

¹ الوكيل نشأت، التوازن النقدي ومعدل الصرف دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة الأولى، شركة ناس للطباعة، القاهرة، 2006، صفحة 313.

- نظرية سعر الخصم :

تقوم هذه النظرية على فكرة أساسية مفادها أن زيادة سعر الخصم يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وبالتالي استقطاب وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل الذي يؤدي بدوره إلى تحفيز الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعر صرفها والعكس صحيح.

- نظرية الإنتاجية :

حسب هذه النظرية فإن قيمة العملة تتحدث على أساس كفاءة وقوة الجهاز الإنتاجي الذي يعكس قوة الاقتصاد القومي واتجاه المصنعين والمنتجين إلى التصدير الذي يؤدي إلى تحفيز الطلب على العملة وبالتالي ارتفاع سعر صرفها يمكن القول أن نظرية الإنتاجية ترى أن سعر الصرف يجب أن يسير في نفس الاتجاه مع القوى الإنتاجية من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات¹.

- النظرية الكمية :

تستند هذه النظرية على أن الزيادة في كمية النقود المتداولة وارتفاع سرعة دورانها يؤدي إلى حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار المحلية مما يؤثر على حركة التبادل الدولي حيث ينخفض الطلب الخارجي على السلع المحلية ويزداد الطلب المحلي على السلع الأجنبية نتيجة لانخفاض أسعارها وهذا يعني زيادة المستوردات وانخفاض الصادرات المحلية أي الإقبال على شراء العملات الأجنبية حيث ترتفع قيمة العملة المحلية مما يؤدي إلى تحول طلب المحلي والأجنبي نحو السلع المحلية المؤدية إلى تحسن في قيمة العملة الوطنية².

ثالثاً: نموذج رد الفعل المفرط Dornbusch:

من أبرز نتائج انهيار نظام بروتن وودز عدم استقرار أسعار الصرف حيث ظهر للعلن نموذج رد الفعل المفرط الذي حاول تفسير تغيرات سعر الصرف، وجوهر الفكرة هو مدى سرعة استجابة سعر الصرف بعد الصدمة للتعديل مقارنة بأسواق السلع والخدمات³، حيث تقترن هذه السرعة بسرعة تأثر أسواق الأصول المالية للصدمة،

¹ عادل حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، بدون دار نشر، بيروت، لبنان، 2003 صفحة 38.

² زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، صفحة 120.

³ Larbi Dohni, Carol Hainaut, **Le taux de change : Déterminants, Opportunités et risques**, de Boeck, Bruxelles, 2004, p 156.

وحسب Dornbusch فإن حدوث صدمة نقدية يؤدي إلى تضخم سعر الصرف الإسمي والذي ينتج عنه رد فعل مفرط ففي حالة ارتفاع حجم الكتلة النقدية سيكون هناك انخفاض في سعر الفائدة كون أن القطاع المالي يسبق القطاع الحقيقي (السلع) من حيث التأثر والمعالجة وهذا الانخفاض في سعر الفائدة يؤدي إلى التوازن في سوق النقد ورد الفعل المفرط يكون في مدى الفرق الذي نتج عن تأثر سعر الصرف ارتفاعا مقارنة بالصدمة النقدية. لقد أسس النموذج لفكرة بسيطة أبرزت كيف يمكن لعدم استقرار السياسة النقدية في حالة تصلب الأسعار للتغيرات التي تحصل في أسعار الصرف وأن سعر الصرف يتأثر بالصدمة النقدية.

رابعا: نموذج ميندل وفليمينغ

حيث قام الباحثان فليمينغ ومندال في سنتي 1962 و1963 تواليا بتطوير النموذج IS - LM في اقتصاد مفتوح حيث لم يقتصر هذا النموذج على تحديد سعر الصرف وإنما امتد إلى التنسيق بين كل من السياسة النقدية والسياسة المالية من أجل وضع الأدوات اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحليل السياسة الاقتصادية في ظل الانفتاح على العالم الخارجي، وقد أظهر النموذج ثلاثة موازين¹:

- التوازن في سوق السلع والخدمات IS؛
- التوازن في سوق النقد LM؛
- التوازن في سوق الصرف CC.

خامسا: نموذج محفظة الأوراق المالية

تقوم هذه النظرية على أن تحديد أسعار الصرف يكون من خلال تحكيم محافظ الأوراق المالية في الأسواق المالية العالمية بمعنى أن استثمار محافظ الأوراق المالية (الأسهم والسندات) تختلف طلبا وعرضا وحينما يتحدد التوازن بين العرض والطلب توجد أسعار صرف العملات كأن يرتفع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية عندما يزداد الطلب على الأصول من الأوراق المالية المحلية.

¹ كمال سي مجد، رقيقة صباغ، مرجع سابق، صفحة 57.

المبحث الثالث: سوق الصرف الأجنبي

من أبرز المشكلات التي تثيرها المعاملات الاقتصادية التي تحدث بين المقيمين داخل الدولة والمقيمين خارجها هي اختلاف العملات وتباين قيمتها، حيث إن المتعاملين لا يقبلون تسوية المستحقات إلا بعملة يتم الاتفاق عليها مسبقاً أثناء إبرام العقود مما أوجد ما يسمى " مشكلة الصرف الأجنبي "، وقد رافق ظهور هذه المشكلة ظهور الحل المتمثل في سوق الصرف الأجنبي.

المطلب الأول: مفاهيم حول سوق الصرف الأجنبي

إن قيام التعاملات الاقتصادية بين متعاملين من الداخل وآخرين من الخارج يستوجب مدفوعات نقدية تسوى بعملات غير تلك المعمول بها محلياً حتى يتم تسوية الاستحقاقات والحصول على المستحقات على أن يتم توفير هذه المدفوعات النقدية من خلال أسواق الصرف.

أولاً: تعريف سوق الصرف الأجنبي

يعتبر سوق الصرف الأجنبي المكان الذي يجري فيه تبادل العملات الدولية المختلفة بيعاً أو شراءً، حيث يتميز عن باقي الأسواق التجارية في أنه لا مكان محدد لها حيث يتم التعامل في أسواق الصرف باستعمال أجهزة الهاتف والفاكس داخل غرف التعامل في البنوك العاملة في مختلف المراكز المالية¹.

ويمكن تعريفها أيضاً على أنها فضاء التقاء البائعين والمشتريين للعملات المختلفة بغض النظر عن المكان والزمان حسب معلومات وآليات وأنظمة مختلفة للاستفادة من فروقات الأسعار وتحقيق احتياجات عمليات التبادل للسلع والخدمات².

كما يمكن تعريفها بأنها البنية الفيزيائية والمؤسسية اللازمة لتبادل عملة دولة ما بعملات الدول الأخرى وتحديد سعر صرف عملة معينة بالنسبة لعملة أخرى والدفع بعملة معينة مقابل عملة أخرى.

¹ سهر إبراهيم الشوملي، إدارة مالية دولية، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، صفحة 111.

² هويشار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، صفحة 281.

ثانيا: خصائص أسواق الصرف الأجنبي

تعتبر أسواق الصرف الأجنبية من أقدم وأكبر الأسواق المالية في العالم وذلك لما يميزها من خصائص نذكر منها:

- تتميز أسواق صرف العملات الأجنبية بالسيولة الشديدة حيث ينفذ فيها عدد كبير من الصفقات الضخمة؛
- هي أسواق دائمة العمل حيث يمكن عقد الصفقات في كل ساعات اليوم ليلا ونهارا وهذا راجع لاختلاف توقيت افتتاحها وتواجدها في جل أنحاء العالم، بالإضافة إلى التسهيلات الكبيرة التي وفرتها وسائل الاتصال الحديثة مما سهل دمج الأسواق المالية العالمية؛
- تتميز أسواق صرف العملات بتداول كبير لمختلف العملات الأجنبية إلا أن الدولار الأمريكي يستحوذ على حصة الأكبر يليه اليورو ثم الين الياباني؛
- تنتشر أسواق صرف العملات الأجنبية في مختلف أنحاء العالم غير أن أغلب الصفقات تتم في خمس عواصم هي: لندن، نيويورك، سنغافورة، طوكيو، هونغ كونغ؛
- تعطي أسواق صرف العملات الأجنبية سعرا لشراء عملة ما وسعرا لبيعها وعلى هذا الأساس يقوم المتعاملون باختيار اتجاه تعاملهم وهناك بعض الأسواق تعطي سعرا للبيع فقط أو سعرا للشراء فقط لرغبتها في تحديد اتجاه المعاملات¹؛

ثالثا: وظائف أسواق الصرف الأجنبي

ظهرت الحاجة لوجود أسواق الصرف الأجنبي مع توسع المبادلات الدولية والحاجة لتسوية المستحقات المالية الناتجة عن هذه المبادلات وتحقيق أهداف المتعاملين في هذه السوق وتتمثل أهم وظائف سوق الصرف الأجنبي فيما يلي²:

¹ هزاع مفلح، التمويل الدولي، منشورات جامعة حلب كلية الاقتصاد، سوريا، 2007، صفحة 284.

² يونس محمود، علي عبد الوهاب نجا، أسامة أحمد الفيل، التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2015، صفحة 270.

- نقل القوة الشرائية من عملة لأخرى ومن دولة لأخرى:
- يتم ذلك قصد إتمام المعاملات الاقتصادية الدولية، حيث إن سوق الصرف الأجنبي يجمع بين البائعين والمشتريين لكل العملات وتنفذ فيه عمليات البيع والشراء بالسرعة والفعالية اللازمة عن طريق المقاصة.
- توفير الائتمان لتمويل التجارة الخارجية تصدير أو استيراد:
- يوجب انتقال ملكية السلع من البائعين إلى المشتريين انتقال الأموال بالاتجاه المعاكس، وبما أن انتقال السلع يستغرق وقتاً طويلاً نوعاً ما ظهرت الحاجة إلى طرف يقوم بتمويل الصفقات التجارية فيقدم تسهيلات ائتمانية لأحد أطراف الصفقة.
- توفير التسهيلات الائتمانية لتغطية مخاطر الصرف الأجنبي.

رابعاً: أنواع أسواق الصرف والعمليات الممكنة داخلها

1. أنواع أسواق الصرف:

- سوق الصرف الآنية:
- تم فيها عمليات البيع والشراء بشكل فوري أي أن التسليم يكون أثناء عقد الصفقة أو يتم التسليم خلال يومين على الأكثر بعد عقدها¹، ويمكن تسوية جميع المعاملات عن طريق الحساب المصرفي أو عن طريق الشيكات أو النقود الورقية، ما يلاحظ في هذه المعاملات أن أسعار الصرف تكون في تغير مستمر تبعاً للعرض و الطلب.
- سوق الصرف الآجلة:

حيث يتم الاتفاق الآني لشراء أو بيع مقدار من العملة الأجنبية على أن يتم التسليم لاحقاً حيث يتيح هذا الاتفاق التحديد الفوري لسعر التبادل المستقبلي، حيث يتم الاتفاق على مبادلة عملة بعملة أخرى في المستقبل بتحديد التاريخ ومكان الاستلام والمقدار المتفق عليه والسعر لحظة إبرام العقد ويمكن أن تكون المدة بعد إبرام العقد والتنفيذ أكثر من شهر وقد تصل إلى سنة كاملة.

¹ خليل سامي، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005، صفحة 56.

- سوق مبادلة العملات:

تكون العمليات المنجزة عبارة عن بيع لعملة حيث يتم الشراء والبيع لعملة ما مقابل عملة أخرى في وقت واحد مع مواقيت دفع مختلفة كأن يقوم البنك الذي قبض مبلغا من المال من بنك أجنبي يريد استثماره في مشروع ما بمقايضته بأسهم لدى بنك أجنبي آخر في إطار عملية واحدة بدلا من القيام بعمليتين.

- سوق العقود المستقبلية:

تعتبر عقود مالية منبثقة من أصول مالية أو عينية محل تعاقد والغرض منها استبعاد أثر التغير المتوقع في أسعار كل الأصول وله عدة أنواع¹:

- عمليات العقود المستقبلية: بدأ العمل بها سنة 1972 من قبل صندوق النقد الدولي بشكل جزئي يخص بعض العملات فقط وهي عقود إدارية لشراء أو بيع كميات من العملة باسم معلوم ووقت لاحق؛
- العقود الآجلة: هي كل العقود التي تضمن للمشتري الحق في شراء أو بيع كمية من الأصول المالية أو النقدية حيث يتم التسليم في تاريخ لاحق ومن ميزات هذه العقود هي تجنب التعرض لمخاطر تقلبات أسعار الصرف؛
- عقود المبادلة: هي عقود يتفق خلالها على المبادلة سواء بالشراء أو البيع بشكل فوري وإعادة العملية في نفس الوقت على أساس التسليم الآجل باسم تسليم آجل²؛
- عقود خيارات العملة: يتم خلال هذه العقود الالتزام ببيع أو شراء كميات من العملة الأجنبية باسم متفق عليه خلال مدة معينة عادة ثلاثة أشهر مع إمكانية تراجع المشتري عن إتمام العملية مقابل علاوة يدفعها غير قابلة للإرجاع.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2016، صفحة 52.

² سعيد موسى، آخرون، التمويل الدولي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، صفحة 128.

2. العمليات الممكنة داخل أسواق الصرف

يمكن للمتعاملين داخل أسواق الصرف القيام بعمليات عديدة يسعون من خلالها لتحقيق أهدافهم المنشودة ويمكن إنجاز هذه العمليات فيما يلي:

- عمليات تسوية المدفوعات الدولية:

يتم خلال هذه العمليات تسوية الحسابات المتعلقة بالمبادلات التجارية (السلع والخدمات) إضافة إلى تسوية الحسابات الدولية المتعلقة بالتحويلات الرأسمالية كالقروض والاستثمارات.

- عمليات المضاربة:

هي عمليات يقوم بها المتدخلون بهدف الحصول على أرباح ومكاسب من خلال الاستفادة من التغير في سعر العملات مستقبلا حيث يستغلون انخفاض سعر عملة ما الآن لشرائها وبيعها مستقبلا بعد ارتفاع سعرها في أسواق صرف العملات، حيث يتم الاحتفاظ بالعملات نتيجة للتنبؤات والحسابات اعتمادا على استغلال المعلومات ويتحمل المضاربون مخاطر انخفاض سعر العملة عن ثمن شرائها أول مرة.

- عمليات التحكيم:

يقوم بهذه العملية وكلاء الصرف لحساب البنوك أو لحساب الزبائن ويكون هدفها تحقيق الأرباح بدون أي خطر ويكون كل المتعاملين على علم بأسعار الشراء والبيع فيقومون بالشراء عند السعر المنخفض والبيع عند السعر المرتفع وتتطلب العملية سرعة كبيرة في اتخاذ القرار المناسب وذلك لأن التغير في أسعار الصرف يتسم بالسرعة الكبيرة¹.

- عمليات المراجعة:

يقوم المتعاملون بشراء كميات من العملات من بعض الأسواق حيث يكون السعر منخفضا ويوجهونها إلى الأسواق حيث يكون سعرها مرتفع، تعمل عمليات المراجعة كآلية لتوحيد السعر داخل الأسواق الدولية المختلفة

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، صفحة 91.

وما يميز هذه العمليات عن غيرها عدم وجود مخاطر تتعلق بأسعار الصرف لأنها تكون واضحة و معلنة لدى جميع المتعاملين¹.

- عمليات التغطية (التحوط):

هي عملية يقوم بها المتعاملون بغرض تفادي أخطار التقلب في أسعار الصرف وبالتالي الخسارة الممكنة حيث يتم الاتفاق بين متعاملين على بيع أو شراء عملة ما عن طريق تدخل تجاري لقاء فائدة متفق عنها حيث يتم الاتفاق على تنفيذ العقد مستقبلاً بثمن متفق عليه في الحين.

- عمليات المقايضة (السواب) :

تضم العملية عمليتين في آن واحد حيث يوجد عقدان متلازمان في زمن واحد يتضمن العقد الأول (شراء/بيع) عملة في السوق الفوري والعقد الثاني (شراء / بيع) العملة التي سبق (شراؤها/ بيعها) في السوق الآجل ويتحدد السعر حسب الفائدة المتفق عليها في العقد، على أن ينال كل طرف مستحقته في تاريخ الاستحقاق الآجل بالسعر المحدد في العقد².

المطلب الثاني: المتدخلون في سوق الصرف الأجنبي

يتدخل في السوق الأجنبي مجموعة من المتعاملين الاقتصاديين تتباين أهدافهم حيث يقومون بتبادلات للعملة وعمليات بيع وشراء داخل السوق أو ينقلون ما اشتروه إلى أسواق أخرى ويمكن حصرهم فيما يلي:

أولاً: البنوك التجارية

تتدخل البنوك التجارية في سوق الصرف الأجنبي لغرضين الأول هو لتلبية حاجات زبائنها والثاني لتلبية حاجاتها الخاصة حيث أن الأولى تكون لأجل تمكين الزبائن من القيام بعمليات التصدير والاستيراد أو شراء وبيع في سوق الصرف لأسباب مختلفة أما الثانية فهو تحصيل الأرباح من خلال المضاربة على العملات في الأسواق أو

¹ هجيرة عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي (النظرية والتطبيق)، دار الأثر للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، صفحة 261

² بو حركات بوعلام، أثر تغير أسعار الصرف العملات الرئيسية على الإيرادات البترولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجليلي اليباس سيدي بلعباس، الجزائر، 2020، صفحة 54.

بغرض الاستثمار في الخارج كسواء السندات وغير ذلك من الوظائف الحديثة للبنوك التي لم تعد بنوكا للادخار والإقراض فقط بل أصبحت اليوم بنوك استثمارية وهذا ما يجعلها تلعب دورا هاما في سوق الصرف الأجنبي.

ثانيا: السماسرة

يقوم هذا الصنف من المتدخلين في سوق الصرف الأجنبي بالوساطة لاقتناء عملات بناء على أوامر عملائهم ومن ثم فإنه لا يقوم بالعمليات لحسابه الخاص حيث يشتري الموجودات داخل السوق بأفضل الصفقات الممكنة قصد تحقيق أكبر عائد ممكن وقد يكونون عبارة عن شركات مختصة تعرض عمولات على كل عمليات التحويل أو الصرف.

ثالثا: المؤسسات المالية غير البنكية

أدى تحرير الأسواق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وانجلترا إلى ظهور دور أكبر لهذه المؤسسات حيث صارت تزاخم البنوك التجارية من خلال مختلف الخدمات التي تقدمها ولها أشكال مختلفة منها صناديق التخطيط وصناديق التأمين والتقاعد والتعاضديات وغالبا ما يكون تدخلها بالمضاربة على العملات أكثر من تدخلها لغرض الاستثمار.

رابعا: البنوك المركزية

تعد المؤثر الكبير في سوق الصرف نظرا لأنها تتدخل للمدافعة عن عملتها المحلية مقابل العملات الأجنبية في إطار السياسة العامة التي ترسمها هذه البنوك ونظام الصرف المتبع حيث تقوم بعمليات الشراء أو البيع بغرض السيطرة على المعروض النقدي والتضخم وتوجيه أسعار الفائدة في إطار السياسة النقدية التي ترسمها الدول¹.

خامسا: الشركات

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات من الأطراف الفاعلة في أسواق الصرف الأجنبي كنتيجة لتواجدها في مختلف أنحاء العالم ونشاطها في أكثر من دولة فهي تقوم بتحصيل إيراداتها ودفع نفقاتها بأكثر من عملة، مما يدفعها للتعامل في أسواق الصرف الأجنبية للحصول على الأموال بالعملات المطلوبة.

¹ موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، صفحة 37.

المطلب الثالث: مخاطر الصرف الأجنبي

أولاً: تعريف خطر الصرف الأجنبي

تعرف مخاطر الصرف على أنها:

- تلك الخسائر المحتملة التي من الممكن أن تحدث بفعل تقلبات أسعار الصرف بين العملات المستعملة في عمليات التبادل¹.
 - خطر الصرف هو وجود احتمال لفشل المستثمر في تحقيق العوائد المتوقعة حيث تقاس الأخطار بالانحراف المعياري للعائد المحقق عن العائد المتوقع².
 - يقصد بخطر الصرف كل التعقيدات و المشاكل المصاحبة لتقلبات أسعار صرف العملات الصعبة وانعكاساتها على العملة المحلية والتي تعرض للخسارة³.
- مما سبق يمكن تعريف خطر الصرف على أنه احتمال تعرض أحد الأطراف للخسارة جراء قيامه بتعاملات في سوق صرف العملات الأجنبية حيث كان يتوقع الاستفادة من العوائد الناجمة عن هذه التعاملات، غير أن العكس هو الذي حدث، وهذا الخطر يكون ناتج عن وقوع بعض الأحداث المفاجئة وغير المرغوب فيها.

ثانياً : أنواع مخاطر الصرف

يعتبر قيام المؤسسات بمعاملات مع غير المقيمين داخل البلد تستوجب دفع أو الحصول على مستحقات نقدية بعملة غير العملة المحلية سبباً لتعرض المؤسسات لمخاطر الصرف، إذ يرتبط تحقيق العائد المرجو بتقلبات سعر صرف العملة المحلية بدلالة العملات الأجنبية ومنه يمكننا أن نميز عدة أنواع لمخاطر صرف العملات الأجنبية يمكن حصرها فيما يلي:

¹ جمال مساعدي، أثر تغير سعر الصرف على الميزان المدفوعات في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1996-2016 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، جامعة 8 ماي قالمة، الجزائر، 2019، صفحة 88.

² مُجّد مطر فايز، إدارة المحافظ الاستثمارية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، صفحة 81.

³ بو حركات بوعلام ، مرجع سابق، صفحة 55.

1. مخاطر مرتبطة بالعمليات التجارية¹:

- مخاطر الصرف المرتبطة بعمليات التصدير: تتعرض المؤسسات المصدرة لمخاطر الصرف عند تحريرها لعقود التصدير بعملة تختلف عن عملتها المحلية حيث يمكن حدوث انخفاض في قيمة عملة الفوترة مقابل العملة الوطنية وبالتالي تحصل المؤسسة على عدد وحدات أقل من العملة المحلية عند القيام بتحويل العملة المتحصل عليها في سوق الصرف فيؤدي ذلك إلى تحقيق عائد أقل من العائد المستهدف.
- مخاطر الصرف المرتبطة بعمليات الاستيراد: يؤدي ارتفاع قيمة عملة الفوترة مقارنة بقيمة العملة الوطنية عند القيام بعملية الاستيراد في الفترة الممتدة بين إبرام العقد وتاريخ التسوية إلى دفع المؤسسات وحدات أكبر من العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية مما يجعل المؤسسات تتكبد تكاليف إضافية عند عمليات الاستيراد.

2. مخاطر الصرف المرتبطة بالعمليات المالية:

- تتعرض كل المؤسسات التي تقوم بالعمليات المالية الدولية لمخاطر تقلبات سعر الصرف داخل سوق الصرف الأجنبي ومن بين المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات ما يلي:
- مخاطر الصرف عند عمليات الاقتراض: حيث تتعرض المؤسسات عند لجوئها لعمليات الاقتراض بالعملة الأجنبية لخطر ارتفاع قيمة العملات مقابل العملة المحلية وذلك عند تاريخ الاستحقاق مما يجعلها تدفع وحدات أكثر للحصول على العملات الأجنبية لتسوية ما عليها من مستحقات؛
 - مخاطر الصرف عند عمليات الإقراض: قد تتعرض المؤسسات المقرضة لتدني قيمة العملة التي أقرضتها عند حلول موعد استحقاقها وبالتالي تتعرض لخسائر جراء هذا الانخفاض.

¹ العامري سعود شكري جايد، المالية الدولية، نظرية وتطبيق، الطبعة الأولى، جامعة البصرة، العراق، 2005، صفحة 193.

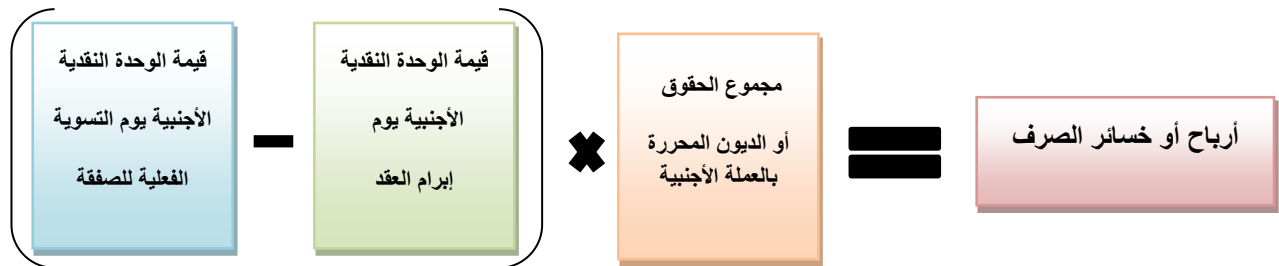
3. مخاطر الصرف المرتبطة بالاستثمارات الدولية: يعتبر الاستثمار الأجنبي بنوعيه المباشر وغير المباشر نقلاً للأموال من دولة إلى أخرى وقد يؤدي تغيير العملات المحلية إلى عملات أجنبية إلى ظهور خطر الصرف وسمي هذا الخطر بخطر التحويل¹:

ينشأ هذا الخطر عند تحويل الأموال من الفروع إلى الشركة الأم أو العكس حيث تكون هذه الأموال مقومة بعملات مختلفة فيظهر خطر الصرف عند تحويل العملات وتكون آثاره كالتالي:

- الأثر الأول: يؤدي التغير السلبي لسعر الصرف إلى انخفاض الأصول الصافية (الاستثمارات) للشركة الأم؛
- الأثر الثاني: يؤدي التغير السلبي لسعر الصرف إلى تأثير الأرباح المحولة من الفروع إلى الشركة الأم؛
- الأثر الثالث: تكون العمليات التجارية التي تحدث بين الشركة الأم وفروعها أو شركائها تتم بعملات مختلفة مما يجعلها عرضة لتغيرات سعر الصرف وبالتالي التعرض لمخاطر الصرف الأجنبي.

ثالثاً: السياسات المتبعة لمواجهة مخاطر الصرف

يؤدي التغير في سعر الصرف إلى حصول المتعاملين داخل أسواق صرف العملات الأجنبية على أرباح أو تعرضهم لخسائر حيث يقوم المتعاملون بإعداد استراتيجيات وخطط لتعامل مع الوضعيات المختلفة وتسيير مخاطر الصرف كل حسب أهدافه وامكانياته، ويمكن حساب ربح أو خسارة الصرف بالعلاقة التالية:



¹Michel Jura, **Technique Financiere Internationale**, 2eme Edition, France, 2003 , p 163.

كما تؤدي تقلبات سعر صرف العملات إلى مخاطر اقتصادية كبيرة تؤثر على بقاء المؤسسات واستمرارها والتأثير على مؤشرات الاقتصاد الكلية للبلد كحدوث التضخم مما يجعل المتعاملين يتبنون استراتيجيات تهدف إلى تقليص الآثار السلبية لتغيرات سعر الصرف، حيث تملك المؤسسات خيارات عديدة منها:

1. عدم التغطية¹: تعرض هذه الاستراتيجية المؤسسات لمخاطر الصرف المختلفة وقد تختار المؤسسات عدم التغطية عند توفر الأسباب التالية:

- العملات الأجنبية المستخدمة في المعاملات تتميز بقدر كبير من الاستقرار؛
- تحمل الأطراف الأخرى مخاطر الصرف وفقا للعقود المبرمة؛
- التعامل بالعملة الوطنية؛
- عدم القدرة على توفير تكاليف تغطية مخاطر الصرف الأجنبي؛
- تعتبر المؤسسات القيام بالتغطية يفقدها تنافسيتها من خلال رفع التكاليف وبالتالي الأسعار.

2. التغطية الكلية:

تقوم المؤسسات بتجنب مخاطر الصرف عن طريق القيام بتغطية كل وضعيات الصرف إذ تعتبر المؤسسات أن خسارة الصرف هي فرص ضائعة يجب استغلالها كما تتأثر تنافسية ما تعرضه هذه المؤسسات بتكاليف التغطية.

3. التغطية الانتقائية²:

يقوم المسؤولون في المؤسسات بتغطية بعض وضعيات الصرف دون غيرها حسب توقعات القائمين على العملية حول وضعية وتطورات أسعار الصرف، يعود اتخاذ قرار التغطية من عدمه إلى هيئة تضعها المؤسسات لتتبع وضعية الصرف الأجنبي وهذا في حد ذاته مكلف للمؤسسات.

¹ سعيدي نعمان، الأساليب التقليدية في تسيير مخاطر الصرف و مدى ملاءمتها للاقتصاديات النامية حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013/2014، صفحة 156.

² كويل برايان، صفقات العملة الآجلة، الطبعة العربية الأولى، دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر، 2006، صفحة 21.

رابعاً: تقنيات إدارة مخاطر الصرف الأجنبي

تقوم المؤسسات بمجموعة من الإجراءات والتدابير بهدف تجنب مخاطر الصرف وتقليل ضررها على المؤسسات، يظهر جلياً وجود تقنيتين هما:

1. تقنيات داخلية لإدارة مخاطر الصرف الأجنبي:

تمتلك المؤسسات حرية اتخاذ قرار استخدام التقنية التي تراها مناسبة مما يلي:

- المواعيد النهائية المؤثرة¹: هي المدة التي يمكن خلالها تحصيل المستحقات وتسديد الالتزامات بين المتعاملين على المستوى الدولي حيث يمكن بالإجراءات التالية:

- الإجراء LEADS AND LAGS: حيث يتم تنويع شروط الدفع وتعديل تواريخه سواء كان تحصيلاً للإيرادات أو دفعا للمستحقات، ويتم ذلك وفقاً لتغيرات أسعار الصرف المتوقعة.

- منح الخصم: تقوم المؤسسات بمنح هذا الخصم نظير تسبيق الدفع لما تتوقعه من تغير في سعر الصرف الذي يشكل خطراً على حجم الإيراد المتوقع، حيث تقوم المؤسسات بهذا الإجراء بهدف تجنب مخاطر الصرف والحصول على السيولة التي يمكن لتحقيق أرباح لتغطية مبلغ الخصم السابق.

- حسابات الاعتراض: تقوم المؤسسات بإنشاء حسابات بنكية في الدول التي يقيم بها عملاؤها من أجل تحصيل الإيرادات قصد تقليل الوقت اللازم وتفادي مخاطر الصرف.

- الإجراء LOCK BOX: يتم إرسال الشيكات التي تتلقاها المؤسسة من أجل تسوية قيم الصادرات إلى صندوق بريدي موجود في الخارج ثم تقوم البنوك المحلية في ذلك البلد بتحصيلها مباشرة لتقليص الوقت وتفادي مخاطر الصرف الناتج عن تغير أسعار صرف العملات التي صدرت بها هذه الشيكات.

¹ Topsacalian Patrick, **Principes de finance Internationale**, Economica, Paris, 1992, p176.

- عمليات المقاصة: تتم وفق للتقنيات التالية:
- التغطية الذاتية: حيث تقوم المؤسسات بالمقاصة بين الديون والمستحقات التي تكون بنفس العملة ولهما نفس التاريخ وبالتالي تقوم المؤسسة بتغطية الرصيد المتبقي فقط.
- أسواق التطبيقات: يمكن للمؤسسات التي تمتلك رصيذا بالعملة الصعبة استخدامه لسداد ديونها وتحصيل إيراداتها الناتجة عن العمليات الدولية بموافقة البنك، حيث يوجد نوعان من أسواق التطبيقات:
- الأسواق التطبيقية مع ضرورة تحويل الأموال: حيث يتم التحويل الفعلي للأموال وتقوم المؤسسة بتحويل الأموال المستحقة عليها بالعملات التي تتلقاها من عملائها، وفي هذه الحالة لا تتعرض المؤسسة لمخاطر الصرف؛
- الأسواق التطبيقية بدون تحويل الأموال: تستعمل هذه الطريقة عندما يكون الطرفان مدينا ودائنا في نفس الوقت فيستوجب القيام بتغطية الناتج عن عمليات المقاصة.
- صافي المدفوعات المقاصة المتعددة الأطراف:
- تطبق هذه التقنية عند تعدد فروع المؤسسة وانتشارها في دول العالم حيث ترتبط هذه الفروع بعلاقات مالية وتجارية فيتم تنظيم المقاصة وتقوم المؤسسات بتحويل الفوارق فقط من خلال تحديد زمن معين وسعر صرف معين وعملة معينة.
- مراكز استرداد العملات الأجنبية:
- تشابه التقنية مع سابقتها حيث يكمن الاختلاف في أن المراكز تستهدف بالإضافة لتسوية المعاملات بين فروع المؤسسة تحصيل إيرادات وتسديد المستحقات للأطراف الخارجية الأخرى التي تتعامل مع الفروع، وتسمى المراكز المسؤولة عن هذه العمليات بمراكز إعادة إعداد الفواتير¹.
- يمكن للمؤسسات اعتماد التقنيات الداخلية السالفة الذكر أو اعتماد ما يلي:
- التأثير على التدفقات التجارية للمؤسسة؛

¹ Fontaine Patrice, **Gestion financière internationale**, Dalloz, Paris, 1997, p 376.

- إعداد الفواتير بالعملة المحلية أو اختيار عملة أقل تقيلاً.

2. التقنيات الخارجية لإدارة مخاطر الصرف:

- الصرف الآجل: يقوم المتعاملون بعقد اتفاقات يتم بموجبها شراء أو بيع العملات بسعر صرف معين غير قابل للإلغاء بتاريخ لاحق، حيث يسعى المتعاملون إلى تثبيت الوضع المستقبلي لسعر الصرف وبالتالي إلغاء المخاطر المرتبطة بتغيرات سعر الصرف مما يسمح بتحديد مستحقات المعاملات القائمة.

- قروض العملات المتعددة "مقايضة العملة":

تقوم التقنية على وجود قرضين متبادلين يتضمنان نفس الفترة ونفس المبلغ، مما يعني السداد والاسترداد

الفعلي للمبالغ المتفق عليها في تاريخ الاستحقاق.

- الأسبقية في العملة:

ترغب المؤسسات من خلال هذه التقنية في تغطية احتياجاتها من السيولة وفي نفس الوقت تغطية مخاطر الصرف، حيث يمكن تحقيق هذين الهدفين بشكل منفصل بالاقتراف بالعملة المحلية وتحويل المبلغ إلى العملة الأجنبية أو العكس، وتمكن هذه العملية المؤسسات من الاستفادة من مزايا الائتمان القصير الأجل لتمويل العمليات الآتية بالعملة الأجنبية التي حصلت عليها سابقاً وتسوية ما عليها بالعملة المحلية التي ستحصل عليها عند تاريخ الاستحقاق¹.

- خيارات العملة:

هي تقنية يمكن استعمالها لتفادي مخاطر الصرف حيث يتم شراء كميات من العملة الأجنبية بثمن محدد وفي تاريخ لاحق مع وجود خيار الشراء من عدمه مقابل عمولة معينة، يمكن لهذا النوع من العقود أن يستعمل لتجنب مخاطر الصرف كما أنه يتيح الاستفادة من التغير الإيجابي في سعر الصرف بين العملات².

¹ حنان قدور، اتجاهات البنوك المركزية في إدارة مخاطر الصرف الأجنبي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2022، صفحة 119،

² عبد الحق بو عتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مؤتمر إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن، 27 أبريل 2007، صفحة 10.

- اللجوء لشركات تأمين التجارة الخارجية:

تقدم شركات التأمين ضمانا على تغيرات سعر الصرف لعمليات الاستيراد والتصدير مقابل عمولات على حسب مبالغ العمليات المغطاة، حيث تمنح هذه التقنية المؤسسات الحماية من جميع الخسائر المحتملة جراء تغيرات سعر صرف العملات المستعملة في عمليات التصدير أو الاستيراد.

خلاصة الفصل:

يعتبر سعر الصرف مؤشر اقتصادي هام يعكس نجاعة السياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الدّول، إذ يمكن من خلاله مقارنة العملة المحلية بالعملات الأجنبية، حيث يستعمل كأداة لتسوية الدفعات الدولية، ويمكن للدول اختيار نظام صرف يتماشى مع سياساتها الاقتصادية والنقدية من خلال المفاضلة بين نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف المرّن.

وفي ظلّ التغيرات المستمرة لسعر الصرف وارتباطه بتغيرات اقتصادية تمتاز بالتغير المستمر ظهرت عدة نظريات ونماذج تفسر هذه التغيرات وتقدم عدة تفسيرات لها، وتسعى للوصول لسعر صرف توازني يحقق أهداف السياسات الاقتصادية ولا يؤثر على حجم واتّجاه التبادل الدولي.

تحصل الدّول على ما تحتاجه من النقد الدولي من خلال التعامل داخل سوق النقد الأجنبي، إذ يمكن للبنوك المركزية للدول أن تقوم بعمليات شراء أو بيع للعملات داخل هذا السوق فهو يوفر عرضا لما تحتاجه من العملات الأجنبية وطلبا على ما تعرضه منها، ونظرا لوجود تقلبات كبيرة لقيمة العملات فإن عمليات البيع والشراء تواجه خطرا وجب تفاديه عن طريق آليات للتحوط من خطر الصرف الأجنبي.

الفصل الثاني: الإطار النظري

للميزان التجاري

تمهيد

رافق تبني الدول فكرة الاقتصاد المفتوح ظهور المبادلات الدولية في مجال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة، ومع التطور التكنولوجي والتخصص الدولي وسهولة الاتصال والتواصل وتوفير وسائل النقل وكذا تنامي الطلب العالمي على السلع والخدمات، أصبح التبادل التجاري أكثر سهولة وارتفعت معدلاته فصار قياس حجمه وقيمه مؤشرا هاما يعكس حالة اقتصاد كل بلد، كما يعكس أيضا قدرات البلد الإنتاجية وسعته الاستهلاكية.

لقد أدى اتساع المبادلات الدولية والحاجة لتحليل حجم وقيمة عمليات التبادل الدولي إلى ظهور بيان محاسبي خاص بكل دولة تسجل فيه قيم نقدية لكل ما يرد إلى القطر الوطني وما يخرج منه خلال مدة زمنية، سواء كان ما يرد إلى القطر ملموسا أو غير ملموس إذ يتم تسجيل قيم نقدية لكل السلع والخدمات ورؤوس الأموال الواردة إلى القطر الوطني والخارجة منه، على أن تتم دراسة بيانات ما ورد إلى القطر وما خرج منه لتحديد حالة الاقتصاد الوطني، سمي هذا البيان بميزان مدفوعات ويتكون هذا الميزان من عدة حسابات يعتبر أهمها الميزان التجاري الذي يتعرض لاختلالات متعددة أسبابها وأنواعها عادة ما تكون سببا مباشرا أو غير مباشر في اختلال ميزان المدفوعات ككل مما يستوجب القيام بتعديلات لإصلاح الاختلال.

تبذل الدول جهودا كبرى لتصحيح الاختلال في الميزان التجاري من خلال استعمال الآليات والسياسات المناسبة التي قد تكون لها آثار إيجابية فتؤدي إلى إصلاح الاختلال وقد تكون لها آثار سلبية تؤدي إلى تعميق الخلل في الميزان التجاري.

تتم الدراسة خلال هذا الفصل بإبراز الإطار النظري لميزان المدفوعات والميزان التجاري وسياسات علاج

اختلال الميزان التجاري من خلال ثلاثة مباحث كالتالي:

- المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات
- المبحث الثاني: اختلال الميزان التجاري وآليات تصحيحه
- المبحث الثالث: سياسات سعر الصرف كآلية لعلاج اختلال الميزان التجاري

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

أدى التخصص الدولي وتقسيم العمل وفقا للمزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة إلى ظهور حركة السلع والخدمات خارج الحدود الإقليمية لكل دولة، مما يستوجب حساب وتسجيل المستحقات النقدية الواجب تسديدها للخارج والمستحقات النقدية التي تتلقاها الدولة من الخارج في سجل خاص سمي ميزان المدفوعات، حيث تم تقسيم هذا السجل إلى عدة حسابات أبرزها الحساب الجاري الذي يحتوي على أهم عنصر سمي بالميزان التجاري.

المطلب الأول: ماهية ميزان المدفوعات وأقسامه

يعكس ميزان المدفوعات حالة الاقتصاد فهو يقدم معلومات عن مدى ارتباطه بالمحيط الخارجي وحجم ما يقدمه الاقتصاد المحلي للخارج من سلع وخدمات ورؤوس للأموال وحجم ما يحصل عليه من سلع وخدمات ورؤوس الأموال فالوضعية الإيجابية لميزان المدفوعات تعكس قوة الاقتصاد ومدى قدرته على تجاوز الصدمات والأزمات.

أولاً: تعريف ميزان المدفوعات وأهميته

1. تعريف ميزان المدفوعات

تعددت تعريف ميزان المدفوعات نقترح منها ما يلي:

- هو السجل الكامل الذي يتضمن كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في البلد وغير المقيمين بها خلال فترة زمنية معينة، وقد جرى العرف على اتخاذ مدة سنة أساساً لحساب هذه المعاملات¹.
- هو مستند حسابي يظهر الوضعية الناتجة عن العمليات الحاصلة خلال سنة بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين في المجال الوطني وبين كل الأعوان الآخرين المقيمين في العالم الخارجي².

¹ محمود عزت اللحام، علي فلاح الضلاعين، مصطفى يوسف كاتي، علام مسلم الباكور، العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، صفحة 195.

² سهير ابراهيم الشوملي، إدارة مالية دولية، دار الإعصار العلمي، عمان، الأردن، 2020، صفحة 117.

- هو بيان حسابي تسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والمساعدات وكل المعاملات الرأسمالية والذهب النقدي الداخلة والخارجة من الدولة خلال فترة زمنية معينة¹.
- هو السجل الأساسي المنظم و الموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الحكومات والمواطنين والمؤسسات المحلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة زمنية عادة تكون سنة واحدة².

من خلال ما سبق يمكن تعريف ميزان المدفوعات على أنه سجل منظم تدون فيه كل المعاملات الاقتصادية معبر عنها بمبالغ مالية والتي تتم بين المقيمين داخل البلد (مؤسسات كانوا أو أفراد) والمقيمين خارج البلد (مؤسسات كانوا أو أفراد) خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، يقصد بالمعاملات الاقتصادية تلك المعاملات التي يترتب عنها مستحقات مالية بين المقيمين وغير المقيمين، إذ يعتبر الشخص مقيما في البلد إذا اتخذ لبلد محلا لإقامته الدائمة بغض النظر عن جنسيته، أما بالنسبة للمؤسسات ذات الفروع فإن صندوق النقد الدولي اعتبر الفرع مقيما في البلد الذي يمارس فيه النشاط وليس في بلد المؤسسة الأم لذلك تسجل المعاملات بين المؤسسة الأم والفروع الموجودة خارج البلد.

2. أهمية ميزان المدفوعات

يفيد ميزان المدفوعات في دراسة الوضع الاقتصادي للدول خلال فترة زمنية محددة، فيمكن مقارنة وتحليل الأداء الاقتصادي للدولة خلال السنة الحالية مع السنوات السابقة واتخاذ القرارات المناسبة كما أنه:

- يساعد على اختيار وتطبيق السياسة الاقتصادية الملائمة بناء على دراسة وتحليل حالات العجز أو الفائض المسجلة؛
- يعتبر ميزان المدفوعات مؤشر هام لوضعية الاقتصاد الوطني فبياناته مرآة عاكسة للوضع الاقتصادي العام ووضعية مناخ الاستثمار و الاستهلاك و الانتاج داخل الدول؛
- يمنح ميزان المدفوعات معلومات حول معدل ارتباط الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد العالمي؛
- يعتبر وسيلة فعالة تساعد السلطات على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد، وكذلك اختيار السياسة المالية والنقدية والتجارية المناسبة؛

¹ سمية زايرار، مُجد موساوي، المالية الدولية بين السياسات والنظم المختلفة، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2020، صفحة 61.

² جميل مُجد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، صفحة 159.

- يعتبر من أهم محددات سعر صرف العملة من خلال عرض العملات الأجنبية والطلب عليها.

ثانيا: أقسام ميزان المدفوعات

لقد ورد في بيان صندوق النقد الدولي في طبعته السادسة أن ميزان المدفوعات ينقسم إلى:

الحساب الجاري، حساب رأس المال، الحساب المالي، حساب السهو والخطأ، حيث يتم التمييز بين الحسابات المختلفة في ميزان المدفوعات حسب طبيعة الموارد الاقتصادية التي يتم توفيرها والحصول عليها.

1. الحساب الجاري:

يسجل في هذا الحساب تدفقات السلع والخدمات والدخل الأولي والدخل الثانوي ويتكون من¹:

- حساب السلع والخدمات: تسجل فيه كل عمليات التجارة المنظورة وعمليات التجارة غير المنظورة التي تعبر الحدود ويسمى أيضا بالميزان التجاري.

- حساب الدخل الأولي: حيث يسجل في هذا الحساب المبالغ المستحقة الدفع والمبالغ مستحقة القبض مقابل تمكين كيان آخر من استخدام العمالة والموارد المالية أو الأصول غير المنتجة غير المالية لفترة مؤقتة.

- حساب الدخل الثانوي: يسجل في هذا الحساب العمليات الخاصة بإعادة توزيع الدخل أي قيام أحد الأطراف بتوفير موارد لأغراض تجارية دون حصوله على أي قيمة كعائد مثل التحويلات الشخصية التحويلات الجارية المرتبطة بالمساعدات الدولية، يسمى رصيد هذا الحساب برصيد الحساب الجاري وهو عبارة عن الفرق بين مجموع الصادرات والدخل المستحق من جهة ومجموع الواردات والدخل مستحق الدفع من جهة أخرى (تشير الصادرات والواردات إلى السلع والخدمات ويشير الدخل إلى الدخل الأولي والدخل الثانوي).

2. الحساب الرأسمالي:

يسجل في هذا الحساب القيود الدائنة والقيود المدينة الأصول غير المنتجة غير المالية والتحويلات الرأسمالية بين المقيمين وغير المقيمين².

¹ صندوق النقد الدولي دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة إدارة التكنولوجيا والخدمات العامة، 2009، صفحة 9.

² Paul Krugman, Maurice Obstfeld, Marc Melitz, **OP.Cit**, p339.

3. الحساب المالي:

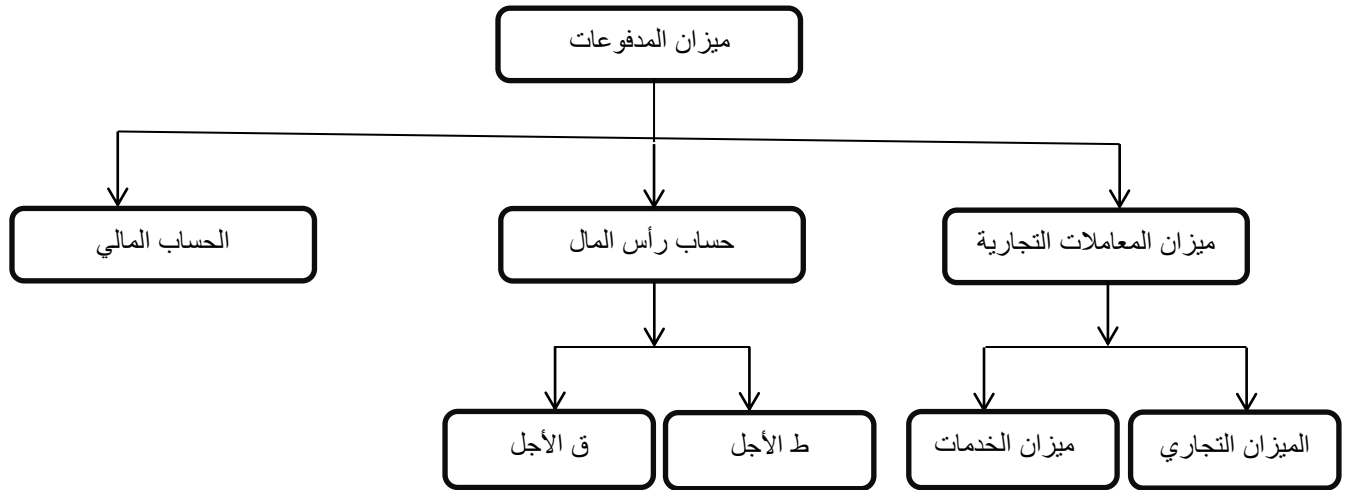
يبين الحساب المالي صافي قيمة عمليات اقتناء الأصول والخصوم المالية والتصرف فيها حيث يضم كل من الاستثمارات المباشرة استثمارات المحافظ والمشتقات المالية والأصول الاحتياطية¹.

4. حساب السهو والخطأ:

إن طبيعة القيد في ميزان المدفوعات يجعله متوازناً حسابياً غير أن قصور البيانات ووسائل جمعها وإعداده قد يخل بهذا التوازن لذا يدرج صافي السهو والخطأ قصد جعل ميزان المدفوعات متوازناً²، ويظهر هذا الحساب في حالات عديدة نذكر منها:

- الانخفاض الشديد في قيمة القيود الدائنة في الحساب الجاري و الحساب الرأسمالي؛
- الارتفاع الشديد في قيمة القيود المدينة في الحساب الجاري و الحساب الرأسمالي؛
- الارتفاع الشديد في قيمة صافي زيادة الأصول في الحساب المالي؛
- الانخفاض الشديد في قيمة صافي زيادة الخصوم في الحساب المالي.
- تغطية الانفاق العسكري السري.

الشكل رقم(1،2): مخطط توضيحي لأقسام ميزان المدفوعات



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثماري الدولي، الطبعة السادسة إدارة التكنولوجيا والخدمات العامة، صندوق النقد الدولي، 2009، الصفحة 9-10.

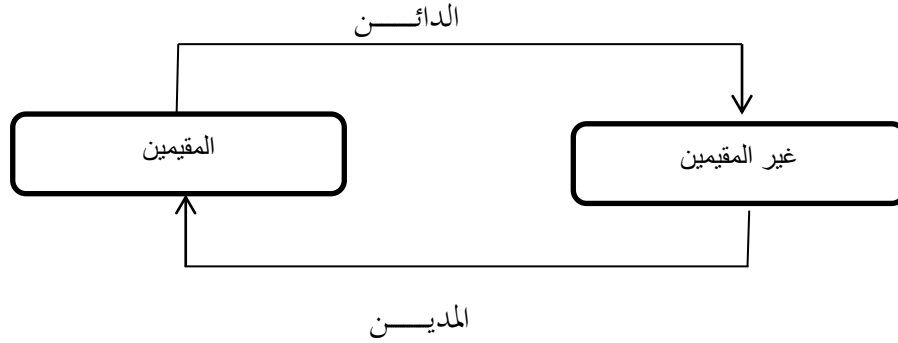
¹ عبد الرحمن محمد السلطان، النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، 2018، صفحة 209.

² العربي محمد ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر، الطبعة الأولى، الجزائر، 2006، صفحة 94.

ثالثاً: آلية القيد في ميزان المدفوعات:

يعتبر ميزان المدفوعات بيان حسابي يخضع لمبدأ المحاسبة العامة وبالتالي يتم القيد فيه وفقاً لطريقة القيد المزدوج من خلال تسجيل العمليات ضمن خانتين الدائن (+) والمدين (-) إذ تعتبر حالة المدين حالة نقصان وتسجل كل أشكال تحول الأصول الوطنية إلى الخارج أو تقليص الأصول الأجنبية في داخل الوطن والعناصر المدينة في ميزان المدفوعات هي كل عمليات الاستيراد من السلع والخدمات والهدايا والمنح والتحويلات المقدمة للأجانب والتدفقات الرأسمالية نحو الخارج أما الجانب الدائن فيسجل فيه كل من الصادرات من السلع والخدمات والهدايا والمنح والتمويلات المقدمة للوطن من الأجانب ويشمل أيضاً التدفقات الرأسمالية الموجهة إلى الداخل¹.

الشكل رقم (2،2): مخطط توضيحي لكيفية القيد في ميزان المدفوعات



المصدر: من إعداد الباحث

¹ سي مجّد كمال، صباغ رقيقة، المالية الدولية والأزمات المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، صفحة 17.

المطلب الثاني: ماهية الميزان التجاري

ينقسم ميزان المدفوعات إلى عدة أقسام يختص كل قسم بتسجيل شكل من أشكال التبادل مع الخارج وفيما يلي عرض لقسم توليه الدول أهمية بالغة إذ يختص بتسجيل حركة السلع والخدمات من وإلى الدولة، كما أنه شديد التأثير بالتغيرات الاقتصادية سواء كانت داخلية أو خارجية.

أولاً: تعريف الميزان التجاري

تعددت تعريف الميزان التجاري نقترح منها:

- هو أهم قسم من أقسام ميزان المدفوعات ويقصد به كافة بنود المادية المتعلقة بحركة السلع من صادرات وواردات من وإلى الدولة في فترة زمنية محددة (المنتجات النهائية والوسيطات والمواد الأولية التي يمكن مشاهدتها وتسجل عند عبور الحدود الوطنية وتسمى هذه العمليات بالعمليات المنظورة (visible Trade) لكونها ملموسة مادياً وتمر عبر الجمارك¹.
- هو تسجيل لحركة تبادل السلع بين الدولة والعالم الخارجي وتعد الصادرات والواردات أهم بنوده حيث تقيد الصادرات في الجانب الدائن بينما تقيد الواردات في الجانب المدين من الميزان².
- يتعلق الميزان التجاري بتجارة السلعي أي صادرات السلع وواردها خلال الفترة محل الحساب أي أنه يتم تسجيل تجاره المنظورة³.
- هو البيان الذي يشتمل على كافة البنود الدائنة والمدينة لكل من الصادرات والواردات من السلع والخدمات خلال مدة معينة عادة تكون سنة⁴.

¹ سميرة زاير، مُجدّ موساوي، 2020، مرجع سابق، صفحة 63.

² مروان عبد المالك ذنون، اقتصاديات التجارة الخارجية، شركة دار الأكاديميون للنشر و التوزيع، الأردن، 2020، صفحة 88.

³ السيد مُجدّ أحمد السريتي، أحمد فتحي خليل الخضراوي، الاقتصاد الدولي، دار فاروس العلمية، الاسكندرية، مصر، 2017، صفحة 253.

⁴ طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، صفحة 182.

- يعرف على أنه سجل نظامي للصفقات المتعلقة بالسلع المتبادلة بين المقيمين في بلد معين من جهة والمقيمين في بقية بلدان العالم من جهة أخرى خلال فترة زمنية معينة وهو جزء من سجل أكبر يضم تبادل الخدمات والأموال يسمى ميزان المدفوعات¹.

ثانيا: أهمية الميزان التجاري

للميزان التجاري أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني فهو:

- يعتبر الميزان التجاري مؤشر اقتصاديا هاما فهو يمثل جزءا هاما من ميزان المدفوعات فرصه يعكس الحالة العامة للاقتصاد، كما أن هيكل الصادرات والواردات يدل على مدى إمكانية تعرض الاقتصاد الوطني للأخطار خصوصا في الدول التي تعتمد على قطاع المحروقات أو منتجات استراتيجية معينة؛
- يعكس درجة تكيف الاقتصاد الوطني مع المتغيرات التي تحدث في الاقتصاد الدولي؛
- يوضح الميزان التجاري المركز المالي للدولة تجاه الدول الأخرى؛
- يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة؛
- أداة لتحليل وضعية الاقتصاد وتحديد مناخ الاستثمار.

ثالثا: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري:

- يتأثر الميزان التجاري بعوامل عديدة حيث يكون تأثيرها مباشرا أو غير مباشر يمكن إيجازها فيما يلي:
- أثر الدخل: تؤدي زيادة الدخل في دولة معينة إلى زيادة الطلب على الواردات سواء تعلق الأمر بالاستهلاك أو وسائل الانتاج من آلات أو معدات أو موارد أولية ويمكن أن يؤدي انخفاض الدخل إلى تدني الطلب على الواردات بكل أنواعها وبالتالي الاثر المباشر على حالة الميزان التجاري؛
 - التضخم: يؤدي التضخم إلى ارتفاع في الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية للسلع والخدمات وبالتالي يؤدي إلى تراجع حجم الصادرات وزيادة الواردات نظرا لتمييز السلع الأجنبية بميزة السعر المنخفض مقارنة بالسلع المحلية فيكون السعر وسيلة لجذب المستهلكين وجعلهم يفضلون السلع المستوردة على المحلية مما يحدث تأثيرا على الميزان التجاري؛

¹ يوسف جزان وآخرون، أثر تعويم الروبل في الميزان التجاري الروسي تحليل الميزان التجاري الروسي 2010 - 2016، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 39، العدد 5، سوريا، 2017، صفحة 184.

- سعر الصرف: يمنح سعر الصرف المنخفض ميزة تنافسية للمنتجات المحلية في ظل حرية التجارة الخارجية مما يرفع التصدير والعكس صحيح، حيث يؤثر سعر الصرف المرتفع على أسعار السلع والخدمات المصدرة فتقل جاذبيتها وتنافسيتها في الأسواق العالمية مما يؤثر على حجم الطلب عليها فيتأثر الميزان التجاري بذلك؛
- أسعار الفائدة: يؤثر التغيير في أسعار الفائدة على حركة رؤوس الأموال الموجهة للاستثمار وبالتالي يتأثر الميزان التجاري بذلك حيث أن زيادة الاستثمار يقابله وفرة في الانتاج مما يتيح القيام بعمليات التصدير كما أن زيادة الاستثمار ترفع الدخل و تؤدي إلى طلب على المواد الأولية و المواد نصف المصنعة مما يؤثر على الميزان التجاري.

المطلب الثالث: هيكل الميزان التجاري وآلية القيد فيه

ينقسم الميزان التجاري إلى أقسام عديدة تم تصنيفها حسب طبيعة البضاعة موضوع التبادل مع الخارج، حيث ذلك المختصين من اكتشاف موطن الخلل بصورة أسرع واتخاذ القرارات المناسبة لتفادي استمرار تأثيره السلبي على الميزان ككل.

أولاً: أقسام الميزان التجاري:

يحتوي الميزان التجاري على قسمين هما¹:

- **الميزان التجاري السلعي:** يختص بتقييد حركة المعاملات المنظورة بين المقيمين داخل البلد والمقيمين خارجه خلال فترة زمنية معينة ويعبر عنها بمصطلح الواردات والصادرات على أن تشمل كافة المنتجات النهائية أو النصف مصنعه أو الأولية التي تجتاز الحدود والتي تتم جمركتها فتسجل في خانة الدائن أو في خانة المدين المبالغ الناتجة والمستحقة عن هذه العمليات.
- **الميزان التجاري الخدمي:** يختص بتقييد كل الخدمات غير الملموسة المقدمة لغير المقيمين من طرف المقيمين والمقدمة من غير المقيمين للمقيمين داخل البلد إذ يعتبر الفرق بينهما مؤشراً هاماً لتحديد الوضع العام للاقتصاد الوطني.

¹ مروان عبد المالك ذنون، اقتصاديات التجارة الخارجية، شركة دار الأكاديميون للنشر و التوزيع، الأردن، 2020، صفحة 192.

ثانيا: هيكل الميزان التجاري:

يتشكل هيكل الميزان التجاري من الصادرات والواردات

- **الصادرات:** هي الجزء من الناتج المحلي الإجمالي الذي يباع للعالم الخارجي، أي أنها حجم الطلب الأجنبي على جزء من المنتجات المحلية وتعرف أيضا بأنها كل السلع والخدمات التي تباع إلى الدول الأخرى، ويمكن أيضا تعريفها على أنها ذلك الجزء من الناتج المحلي الإجمالي سواء كان سلعا أو خدمات الذي يتم بيعه لغير المقيمين في البلد¹، حيث يعتبر هيكل الصادرات مؤشر هام على قوة الاقتصاد الوطني فتتنوعها يمنح الدولة قدرة أكبر على تخطي الأزمات والتخلص من آثارها أما تركيز الصادرات على فئة سلعية معينة فيؤدي إلى التعرض لمخاطر متعددة ، كما أن تنوع الصادرات مؤشر على تطور الهيكل الإنتاجي داخل البلد²، تنقسم الصادرات إلى نوعين:
- **الصادرات المنظورة:** هي مختلف السلع المادية التي تعبر الحدود ويمكن لمصالح الجمارك معاينتها وإحصائها.
- **الصادرات غير المنظورة:** وهي مختلف الخدمات التي يقدمها المقيمون داخل البلد للمقيمين خارجه.
- **الواردات:** هي ذلك الجزء من الناتج المحلي الإجمالي للدول الأخرى والذي يتم شراؤه من طرف المقيمين داخل البلد، ويمكن تعريف الواردات على أنها كافة السلع والخدمات التي تحصل عليها الدولة أو المقيمين بها من الدول الأخرى أو المقيمين بها مقابل سلع أو خدمات أو عملات تلقى قبولا عاما يدفعها المقيمون بالدولة للمقيمين خارجها³، ويعتبر هيكل وحجم الواردات مؤشر هام لتحديد مدى قوة وتطور الاقتصاد الوطني ودرجة ارتباطه بالاقتصاد العالمي.

¹ بن زعمة سليمة، العلاقة بين سعر الصرف الدينار و الميزان التجاري للفترة 2002 – 2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2020/2019، صفحة 97.

² قاسم جبار خلف، الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية في الاقتصاد العراقي للمدة 2010 – 2016، مجلة واسط للعلوم الانسانية المجلد 4 العدد 41، العراق، 2018، صفحة 481.

³ راتول نَجْد، مطبوعة الاقتصاد الدولي، الجزائر، 2006/2005، صفحة 52.

ثالثا: آلية القيد في الميزان التجاري:

يتم تسجيل القيمة المالية الناتجة عن المعاملات بين المقيمين خارج البلد والمقيمين داخله بصيغتي الصادرات والواردات إذ يعتبر هذا الحساب مؤشر هام للعلاقات الدولية حيث يتم تسجيل صادرات من السلع الملموسة في الجانب الدائن (+) فيترتب عن العملية زيادة تدفق للعملات الأجنبية إلى الداخل ويتم تسجيل الخدمات المقدمة لغير المقيمين أيضا في الجانب الدائن (+) ويتم تسجيل الواردات من السلع الملموسة في الجانب المدين (-) فيترتب عن العملية تدفق للعملات الأجنبية نحو الخارج وتسجل في الجانب المدين كل الخدمات التي قدمها غير المقيمين للمقيمين داخل البلد¹، ويتم تحديد قيمة الصادرات عادة باعتبار ثمنها في ميناء التصدير وهو ما يرمز له ب FOB، أما الواردات فتحدد قيمتها على أساس ثمنها في ميناء التصدير مضاف إليه تكاليف النقل والتأمين حتى وصولها لميناء الاستيراد وهو ما يرمز له ب CIF.

¹ إيمان عطية ناصف، هشام مجد عمارة، مبادئ الاقتصاد الكلي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2006، صفحة 292 .

المبحث الثاني: اختلال الميزان التجاري و آليات تصحيحه

يتعرض الميزان التجاري للاختلال بفعل الحركة الدائمة للتجارة المنظورة وغير المنظورة، فتسعى الدول لتحديد موطن الخلل ونوعه وأسبابه من خلال دراسة وتحليل هيكل الصادرات والواردات ثم إقرار الإصلاحات الاقتصادية المناسبة قصد إعادة التوازن للميزان التجاري وتخفيف أثر اختلاله على ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: ماهية اختلال الميزان التجاري

يعتبر إدراك موطن الاختلال في الميزان التجاري الخطوة الأولى لاتخاذ القرارات المناسبة بهدف إصلاحه والحد من تأثيره السلبي على الميزان التجاري أولا وعلى ميزان المدفوعات عموما.

أولا: تعريف اختلال الميزان التجاري

يمكن حساب رصيد الميزان التجاري عن طريق حساب الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات ويعكس الرصيد حالة الميزان التجاري فنميز ثلاث حالات:

- حالة الفائض: إذا كان رصيد الميزان التجاري موجبا أي أن قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات نقول أن الميزان التجاري حقق فائضا؛

- حالة العجز: إذا كان رصيد الميزان التجاري سالبا أي أن قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات نقول أن الميزان التجاري حقق عجزا، ولا يمكن الجزم أن الفائض في رصيد الميزان التجاري في صالح البلد وأن العجز في غير صالحه دون تحليل كامل لهيكل الصادرات والواردات وكذا فترة الدراسة والظروف الاقتصادية التي تسود خلال فترة الدراسة¹.

- حالة التوازن: حينما تتساوى قيمة الصادرات وقيمة الواردات فيكون الرصيد يساوي الصفر.

ثانيا: أنواع اختلال الميزان التجاري:

يعتمد تصنيف أنواع الاختلال في الميزان التجاري على الظروف المحيطة به فنميز عدة أنواع لاختلال الميزان التجاري نذكر منها:

¹ عبد الرحمان يسري أحمد، إيمان محب زكي، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2007، صفحة 225.

- الاختلال الهيكلي:

يرتبط هذا النوع من الاختلال بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية الصادرات والواردات، حيث أن اتسام الصادرات بتركيز سلعي والاعتماد على سلعة أو سلعتين أساسيتين يجعلها عرضة للأخطار المرتبطة بتغيرات الطلب على هذه السلع الأساسية والتغير المفاجئ في أسعارها نتيجة لأسباب متعددة.

- الاختلال الطارئ:

هو اختلال الناتج عن ظروف طارئة عارضة وغير متوقعة كالحروب والكوارث أو التغير المفاجئ في العلاقات الدولية أو التغير في سلوك المستهلكين وقد يؤدي هذا الاختلال إلى التأثير على الصادرات والواردات واتجاههما فينجم عنه اختلال عارض في الميزان التجاري.

- الاختلال الناتج عن الحالات الدورية:

يتسم الاقتصاد العالمي الرأسمالي بالتقلبات العديدة فتميز فترات الانكماش وفترات التضخم حيث يتأثر الميزان التجاري بهذه التغيرات الدورية، ففي حالة الانكماش مثلاً ينخفض الإنتاج ومعه الدخل والأثمان وتزداد معدلات البطالة فتتكمش بذلك الواردات الأمر الذي يؤدي إلى تغير في الميزان التجاري والعكس في حالة التضخم.

- الاختلال الناتج عن السياسات الاقتصادية:

تتبنى الدول سياسات اقتصادية تهدف لتحقيق أهداف تنموية في الآجال القصيرة أو المتوسطة والطويلة مما ينتج عنه تأثير على الميزان التجاري، وكمثال على ذلك تسعى الدول النامية لتعزيز قدراتها الإنتاجية في المدى المتوسط فتقوم باستيراد وسائل الإنتاج خلال فترات الإعداد مما يؤدي إلى اختلال في حجم وقيمة الواردات الذي يؤدي بدوره إلى عجز في الميزان التجاري مرتبط أساساً بهذا التوجه .

- الاختلال الناتج عن السياسة النقدية:

قد يؤدي التقييم الخاطيء لقيمة العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية إلى فقدان السلع والخدمات المحلية ميزاتها التنافسية المرتبطة بالسعر فيؤدي ذلك إلى انخفاض في الطلب عليها وزيادة الطلب على المنتجات الأجنبية وبالتالي التأثير على حجم الصادرات وحجم الواردات أيضاً¹.

¹ عبد القادر السيد متولي، الاقتصاد الكلي " النظرية و السياسات"، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون و موزعون، عمان، الأردن، 2010، صفحة 139.

المطلب الثاني: أسباب اختلال الميزان التجاري

يمكن تقسيم الأسباب التي تؤدي إلى اختلال الميزان التجاري إلى أسباب داخلية وأسباب خارجية.

أولاً: الأسباب الداخلية لاختلال الميزان التجاري:

يمكن إيجاز الأسباب الداخلية لاختلال الميزان التجاري في النقاط التالية:

- يؤدي ضعف الناتج المحلي الإجمالي إلى ظهور حاجات ورغبات المستهلكين لا يلبئها المعروض المحلي من السلع والخدمات فيلجأ المستوردون لتوفيرها من الأسواق العالمية من خلال القيام بعمليات الاستيراد؛
- يعد سعر صرف العملة من أهم أسباب اختلال توازن الميزان التجاري كونه وسيلة لتسعير الصادرات والواردات ويؤثر على الطلب على السلع المحلية في الخارج والطلب على السلع الأجنبية في الداخل¹؛
- الموارد الطبيعية المتاحة: قد يؤدي ضعف الموارد الطبيعية إلى الحاجة لاستيراد المواد الأولية من الخارج وبالتالي يتأثر الميزان التجاري بذلك، كما يؤثر توفر هذه المواد الأولية إلى تصديرها للخارج وبالتالي يتأثر الميزان التجاري بذلك أيضاً؛
- المستوى التكنولوجي: إذ يعد استعمال التكنولوجيا في عمليات الإنتاج إلى تقليص تكاليف الإنتاج وبالتالي الحصول على المنتجات بتكاليف إنتاج منخفضة مما يؤثر على الطلب عليها خارجياً.

ثانياً: الأسباب الخارجية لاختلال الميزان التجاري

يتأثر الميزان التجاري للدول بمجموعة من العوامل الخارجية التي تكون الدول عرضة لها نجز منها:

- التغير في أذواق ومتطلبات المستهلكين في الخارج؛
- المنافسة الشديدة: تواجه المنتجات المصدرة إلى الخارج منافسة شديدة في الأسواق الدولية مما قد يؤدي إلى فقدان مكانتها في الأسواق فينعكس ذلك على حجم الصادرات وبالتالي التأثير على الميزان التجاري؛
- السياسات التجارية للدول: قد يتأثر حجم الصادرات نحو بلدان معينة نتيجة لقراراتها التي قد تهدف إلى تقليص وارداتها أو صادراتها وبالتالي يتأثر الميزان التجاري بذلك؛

¹ عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، صفحة 72.

- العلاقات السياسية: تتسم العلاقات السياسية للدول بالتغير المستمر الأمر الذي ينعكس على العلاقات التجارية وحجم التبادل التجاري بين الدول مما يؤثر على الميزان التجاري تأثيراً مباشراً نتيجة لربط علاقات مع دول أو تكتلات جديدة أو قطع علاقات مع دول أخرى.

المطلب الثالث: آليات إعادة توازن الميزان التجاري

تهدف هذه الآليات إلى إيجاد حلول على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل لإعادة التوازن للميزان التجاري وتخفيف أثر اختلاله على ميزان المدفوعات وعلى الوضع الاقتصادي عموماً.

أولاً: التوازن الآلي للميزان التجاري

يحدث اختلال الميزان التجاري بحالته إذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات أو العكس، وهناك اقتصاديات تتسم ببعض المرونة والقدرة على استعادة التوازن تلقائياً دون تدخل للسلطات من أجل إعادة التوازن للميزان التجاري خاصة وميزان المدفوعات عموماً ويتم ذلك بالكيفيات التالية:

- في حالة وجود الفائض:

يؤدي دخول كميات كبيرة من الذهب إلى البلد أو العملات الأجنبية وظهور طلب خارجي على العملة المحلية في سوق العملات لتسديد المستحقات مما يؤدي إلى ارتفاع سعرها نتيجة للطلب عليها فيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية وكنتيجة لذلك تنخفض صادرات البلد إلى الخارج نظراً لارتفاع الأسعار ويرفق ذلك بارتفاع واردات البلد نتيجة لانخفاض أسعار المنتجات في الأسواق الدولية مقارنة بالمنتجات المحلية فيعود التوازن للميزان التجاري تلقائياً¹.

- في حالة وجود عجز:

يؤدي ذلك إلى خروج كميات من الذهب أو العملات الأجنبية من البلد باتجاه الخارج لتغطية مستحقات الواردات فينتج عن ذلك عرض للعملة المحلية في الأسواق مما يؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق العملات العالمية فيؤدي ذلك إلى انخفاض سعر المنتجات المحلية في الخارج ويرافق ذلك زيادة في الطلب الخارجي عليها نتيجة لسعرها المنخفض فترتفع الصادرات تلقائياً وكنتيجة أخرى يؤدي انخفاض سعر العملة في الأسواق المالية إلى ارتفاع سعر المنتجات الأجنبية فيتقلص الطلب الداخلي عليها ويفضل المستهلكون المحليون اقتناء المنتجات المحلية وتتناقص بذلك الصادرات فيعود التوازن تلقائياً للميزان التجاري.

¹ رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، صفحة 59.

ثانياً: إعادة توازن باستعمال سياسات التجارة الخارجية

قد تلجأ بعض الدول لاستعمال سياسات التجارة الخارجية من أجل إعادة التوازن للميزان التجاري.

1. سياسة حرية التجارة الخارجية:

ظهرت هذه السياسة في عصر المدرسة الفيزيوجرافية، والتي تبني أفكارها كل من "آدم سميث" و"ريكاردو" وغيرهم؛ حيث كانوا ينادون بالحرية الاقتصادية عموماً، ويرون أن الحكومة عليها أن تبتعد ولا تتدخل في الحياة الاقتصادية عامة، والتبادل التجاري الدولي خاصّة، حيث يتبنى هؤلاء مجموعة من الحجج منها:

- . تسمح حرية التجارة لكل دولة في التخصص في إنتاج السلع التي تحقق فيها ميزة نسبية تنافسية؛
- وفورات الإنتاج: حيث يتم إنتاج كميات كبيرة من السلع توجه إلى السوق الخارجية؛
- ارتفاع درجة المنافسة بسبب الحرية ينعكس على جودة المنتوجات ويجعل أسعارها تنخفض؛
- القضاء على الصناعات الفاشلة: إذ أنها لا تتمكن من التنافس مع السلع المستوردة من الخارج وبالتالي تخصص كل الإمكانيات الانتاجية ووحدات العمل الممكنة لإنتاج السلع ذات ميزة تنافسية والتي تخصصت الدولة في إنتاجها؛
- انتعاش حجم المبادلات الدولية نتيجة لحرية التجارة الخارجية؛
- إن تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى تعظيم الصادرات من السلع ذات الميزة التنافسية، باتباع استراتيجية الإنتاج للتصدير، كما يدعم ذلك معدلات البطالة والنمو الاقتصادي ويتيح هذا توازناً تلقائياً للميزان التجاري.

2. سياسة حماية التجارة الدولية:

. ظهرت هذه السياسات مع ظهور الفكر التجاري، وذلك من خلال تدخل الدولة في توجيه التجارة الدولية، بما تتخذه من إجراءات وتدابير ويمكن تعريف هذه السياسات على أنها الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير على اتجاه المبادلات الدولية وعلى حجمها، أو على الطريقة التي تسير بها المبادلات التجارية الدولية¹ و بالتالي التأثير المباشر على الميزان التجاري.

¹ السيد أحمد عبد الخالق، الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية، عمان، الأردن، 1999، صفحة 137.

وقد تبنى المنادون بحماية التجارة الخارجية مجموعة من الحجج منها:

- حماية الصناعات الناشئة داخل البلد؛
- الحفاظ على مناصب العمل من خلال منح الصناعات الصغيرة مجالاً للتطور و الاستمرارية؛
- تقليل الواردات وبالتالي تحسين وضع الميزان التجاري و ميزان المدفوعات؛
- حماية الأسواق الوطنية؛
- زيادة الإيرادات العامة للدولة؛
- مواجهة سياسة الإغراق المفتعلة؛
- خلق مزايا نسبية جديدة تختلف عن المزايا النسبية القديمة قد تكون في إنتاج منتج معين يحقق أرباحاً مرتفعةً وذلك باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة المبتكرة.

3. أدوات تطبيق سياسات التجارة الدولية لتصحيح اختلال الميزان التجاري:

هي مختلف الأدوات والآليات التي تستخدمها الدولة لتوجيه ومراقبة التجارة الخارجية وتصحيح اختلال الميزان التجاري نذكر منها¹:

- **الأدوات الكمية:** يمكن تطبيق الإجراءات التالية:
- الحظر: تقوم الدولة بمنع التعامل التجاري مع الخارج؛ فيكون الحظر على الواردات أو على الصادرات، أو على كليهما وله نوعان:
- الحظر الكلي: حيث يتم منع التعامل التجاري مع الخارج بصفة كلية، أي اعتماد الدولة على سياسة الاكتفاء الذاتي بمعنى تعيش الدولة منعزلةً تجارياً عن العالم الخارجي.
- الحظر الجزئي: حيث تقوم الدولة بمنع التعامل التجاري مع دولة معينة أو جهة معينة أو منع بعض السلع من الدخول أو الخروج عبر الحدود الوطنية.
- نظام الحصص: حيث يتخذ صوراً متعددة منها:
- وضع حد أقصى لكمية السلع المستوردة؛
- وضع حد أقصى للميزانية المخصصة لاستيراد سلع معينة؛

¹ Paul Krugman, Maurice Obsfeld, Marc Melitz, OP.Cit, p 209.

- وضع حد أقصى لكميات السلع المستوردة من دول معينة؛
تجدر الإشارة أن هناك نظاماً في الحصص يطبق على الصادرات، وهذا نادر الحدوث.
- تراخيص الاستيراد: تعتمد هذه الآلية على فرض تراخيص عند استيراد سلع معينة، حيث لا يمكن استيراد هذه السلع إلا بعد الحصول على هذه التراخيص من طرف الجهات المختصة، قد تقدم الدولة على بيع هذه التراخيص عن طريق المزاد أو دفاتر الشروط، من أجل تحقيق عائدات مالية.
- **الأدوات السعرية:**
يظهر تأثير هذه الأدوات في أثمان الواردات وتكون عبر مجموعة من الوسائل والأدوات والآليات منها:
 - الرسوم الجمركية: هي عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية دخولاً أو خروجاً، حيث يسمى هذا النظام بالتعريف الجمركية ولها عدة أقسام نذكر منها:
 - الرسوم النوعية: تحدد على أساس الوحدة من السلع عن طريق العدد أو الوزن وهو رسم ذو قيمة نقدية ثابتة على الوحدة الواحدة من السلع المستوردة.
 - الرسوم القيمية: تحدد كنسبة مئوية من قيمة الوحدة الواحدة من السلع المستوردة.
 - الرسوم المركبة: حيث تكون مزيجاً من الاثنين فيكون رسم على السلعة كوحدة ورسم على أساس ثمن السلعة ولها نوعان:
 - التعريف المانعة: حيث تؤدي إلى مساواة سعر السلعة المستوردة مع السلعة المنتجة محلياً أو جعل سعر السلع المستوردة أكبر من سعر المحلية يراد منها منع استيراد السلعة وتعويضها بالمنتجة محلياً؛
 - التعريف غير المانعة: حيث تؤدي إلى تقليل الاستيراد ولا تمنعه كلياً؛
 - الإعانات: هي المساعدات والمنح التي تقدم للمصدرين والهدف منها هو تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات المصدرة وقد تكون في شكل مباشر أو غير مباشر.

- الإغراق: يعتبر الإغراق محاولة بيع السلعة بأقل من تكلفتها في الأسواق الأجنبية أو على الأقل بيع السلعة دولياً بسعر يقل عن سعرها المحلي¹، وله أنواع مختلفة منها:
- الإغراق الدولي المستمر: ويسمى أيضاً بالتمييز السعري على المستوى الدولي حيث يستمر خفض السعر مدة طويلة؛
- الإغراق المؤقت: هو إجراء يتبعه المنتج مؤقتاً كاستراتيجية لاكتساح السوق المستهدف أو لتصريف منتجات معينة في وقت وجيز.

- الأدوات التنظيمية:

لها صور متعددة نذكر منها:

- المعاهدات التجارية: هي اتفاق بين الدول يتم عقده عن طريق الأجهزة الدبلوماسية حيث يتم بموجب هذه المعاهدات تنظيم العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول.
- الاتفاقات التجارية: هي اتفاقيات تشمل الأمور التنظيمية بغرض تنظيم المبادلات التجارية الدولية حيث يمكن أن تشمل قوائم السلع وكيفية تبادلها والمزايا الممنوحة وبنود أخرى يتم الاتفاق عليها.
- اتفاقيات الدفع: تكون عادة ملحقة بالاتفاقات التجارية وقد تكون منفصلة عنها حيث يتم الاتفاق على طريقة ووسيلة تسوية الحقوق الناتجة عن التبادل التجاري².

- الاجراءات الإدارية:

هي إجراءات تتعلق بممارسة التجارة الدولية فيمكن من خلالها مراقبة نوعية وكمية التجارة الخارجية، حيث يمكن إصدار شروط تتعلق بمواصفات المنتجات حفاظاً على السلامة والأمن، ولتحقيق أهداف أخرى، كما يمكن تطبيقها على الصادرات أيضاً للحفاظ على سمعة ومكانة المنتج المحلي المصدر الى الخارج.

¹ محمود عزت اللحام، مصطفى يوسف كاني، علي فلاح الضلاعين، علاء مسلم الباكور، مرجع سابق، صفحة 176.

² كاظم عبادي الجاسم، جغرافية التجارة الدولية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، صفحة 66.

4. السياسات المالية والنقدية:

يمكن أن تستعمل السلطات أيضا سياساتها المالية والنقدية لعلاج الاختلال في الميزان التجاري من خلال أثر الانفاق العام حيث يعمل انتهاج سياسة انكماشية تقشفية إلى تقليص حجم الطلب الداخلي الفعال على السلع والخدمات المحلية أو الأجنبية فيؤدي ذلك مباشرة إلى تقليص حجم الواردات والعكس، وتبني سياسة مالية توسعية يؤدي إلى زيادة الدخول وتحفيز الطلب المحلي على السلع والخدمات المحلية والأجنبية على حد سواء وبالتالي زيادة في حجم الواردات.

أما السياسة النقدية فيمكن للبنك المركزي التأثير على الطلب المحلي على السلع والخدمات الأجنبية من خلال رفع أو خفض سعر الصرف ومن خلال تعديل أسعار الفائدة أيضا¹.

ثالثا: تعديل الميزان التجاري وفق نظرية المرونات

اعتمدت النظرية الكلاسيكية والكينزية على الثبات النسبي لأسعار صرف العملات أثناء القيام بإجراءات إعادة التوازن للميزان التجاري ثم ميزان المدفوعات، وقد استندت النظرية الكلاسيكية على مجموعة من الفروض غير الواقعية، في حين أكدت النظرية الكينزية على أهمية السياسات المالية في معالجة الخلل في الميزان التجاري والتي تؤدي بدورها إلى نتائج اقتصادية واجتماعية غير مرغوب فيها، ولتقديم حلول أنجع وباعتبار أن الثبات النسبي لأسعار صرف العملات أصبح غير وارد كون جل الدول اعتمدت على أسعار الصرف المرنة، فقد اعتمدت طريقة المرونات على التغيرات المترتبة على تأثير تغيير سعر صرف العملة على الموقف التجاري للبلدان، واعتمدت أيضا على مرونة الطلب على الصادرات والواردات حيث سيزداد حجم الصادرات متأثرا بتخفيض سعر صرف العملة وسيرافق هذا التغير أثر على عرض وطلب العملات الأجنبية، غير أن هذه الطريقة قد لا تحقق الهدف المرجو للأسباب التالية:

- إن نجاح تخفيض قيمة العملة مرهون بمرونة الطلب على الصادرات والواردات؛
- تستهدف النظرية التوازن الخارجي وتهمل التوازن الداخلي؛
- تخفيض العملة سيؤدي بالإضافة لما سبق إلى التأثير على عوامل أخرى تؤثر بدورها في الاقتصاد كتكاليف الانتاج ودرجة التوظيف السائد²؛

¹ موسى سعيد مطر، شفير نوري موسى، التمويل الدولي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، صفحة 23.

² رائد عبد الله العبيدي، مرجع سابق، صفحة 63.

- تعتمد النظرية على فرضيات منها توفر المنافسة الكاملة والتشغيل الكامل لعناصر الانتاج؛
- تعتمد نظرية المرونات على مدى تحويل الإنفاق أي تحويل الإنفاق على المنتجات المحلية إلى المنتجات الأجنبية والعكس من طرف المقيمين وغير المقيمين في البلد وهذا أمر يتوقف على سلوك المقيمين وغير المقيمين فهو مرتبط بمرونة الطلب¹.

1. صياغة النظرية:

تعتمد نظرية المرونات على شرط مارشال ليرنر (Marshal – Lerner) وذلك لإظهار مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف، ولأجل تحسين الميزان التجاري يجب أن يكون مجموع المرونتين أكبر من الواحد وهو شرط مارشال ليرنر (Marshal – Lerner) حيث يحدد الطريقة التي يتحسن بها الميزان التجاري إثر انتهاج سياسة معينة لسعر الصرف.

2. فرضيات النظرية:

- يشكل توازن الميزان التجاري نقطة البداية في تحليل منهج المرونات؛
- اعتبار عرض الصادرات والواردات مرنا؛
- ثبات الدخل المستمد من سيادة التوظيف الكامل؛
- إجراء التعديل يكون من طرف واحد وعدم قيام الدول أطراف التبادل بإجراءات مماثلة؛
- افتراض حالة استقرار سوق الصرف الأجنبي (إهمال الآثار النقدية لتغيرات سعر الصرف).

3. اشتقاق النظرية: يتم الانطلاق من ميزان متوازن بافتراض ما يلي²:

- X : قيمة الصادرات بالعملة الوطنية
- M : قيمة الواردات بالعملة الأجنبية
- P : سع الصرف
- B : رصيد الميزان التجاري (الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات)

¹ محمد راتول، ورقة بحثية بعنوان "تحولات الدينار الجزائري واشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات"، المقدمة بملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية الواقع والتحديات، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 14 - 15 ديسمبر 2004، صفحة 339.

² محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات واعادة التقييم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 3، العدد الرابع، جوان 2006، الجزائر، صفحة 239.

- e_x : مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف وتعطى كما يلي:

$$e_x = \frac{\frac{\Delta x}{x}}{\frac{\Delta p}{p}} \dots\dots\dots 1$$

حيث أن: Δx التغير في الصادرات و Δp التغير في سعر الصرف.

إن قيمة (e_x) تساوي التغير الذي يحصل في الصادرات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت قيمة (e_x) كبيرة فذلك يدل على أن الصادرات ذات مرونة كبيرة بالنسبة لسعر الصرف.

عند ادخال دالتي الصادرات فإن مرونتها تكتب كالتالي:

$$e_x = \frac{dx}{dp} \times \frac{p}{x} \dots\dots\dots 2$$

- e_m : مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف تعطى كما يلي:

$$e_m = \frac{\frac{\Delta m}{m}}{\frac{\Delta p}{p}} \dots\dots\dots 3$$

تساوي القيمة (e_m) مقدار التغير الذي يحصل في الواردات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت القيمة (e_m) أكبر فذلك يدل على أن الواردات ذات مرونة عالية بالنسبة لسعر الصرف.

عند إدخال دالة الواردات:

$$e_m = \frac{dm}{dp} \times \frac{p}{m} \dots\dots\dots 4$$

مع افتراض أن (m) مقيمة بالعملة الأجنبية فإنه يجب تحويلها للعملة الوطنية وذلك بضربها في سعر الصرف p لتصبح قيمة الواردات بالعملة الوطنية هي MP وبالتالي تكتب معادلة الميزان التجاري كما يلي:

$$B = X - MP \dots\dots\dots 5$$

يمكن معرفة أثر التغير في سعر الصرف على الميزان التجاري كما يلي¹:

$$\frac{dB}{dP} = \frac{dx}{dP} - (m + \frac{dm}{dP} p)$$

¹ مُجّد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات واعادة التقويم، مرجع سابق ، صفحة 239.

$$\frac{dB}{dP} = m \left(\frac{dx}{dp} \times \frac{1}{m} \times \frac{p}{p} - \left(1 + \frac{dm}{dp} \times \frac{p}{m} \right) \right) \dots\dots\dots 6$$

وبما أنه تم افتراض أن الميزان التجاري متوازن أي أن:

$$B=X-mp =0$$

فإنه يمكن كتابة المعادلة 6 كما يلي:

$$\frac{dB}{dP} = m \left(\frac{dx}{dp} \times \frac{p}{x} - \left(1 + \frac{dm}{dp} \times \frac{p}{m} \right) \right) \dots\dots\dots 7$$

وبتعويض 2 و 4 في المعادلة 7 مع مراعات أن مرونة الواردات سالبة نجد:

$$\frac{dB}{dP} = m(e_x - 1(1 - e_m)) = m(e_x + e_m - 1) \dots\dots\dots 8$$

وهذا يعني أنه بتغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الميزان التجاري يتغير بالمقدار

$$me_x + e_m \dots\dots\dots 9$$

ويعني أيضا أنه للحصول على زيادة في الميزان التجاري ينبغي أن يكون:

$$e_x + e_m = 1$$

وهو شرط مارشال ليرنر ومنه نستنتج الحالات التالية¹:

- إذا كان $e_x + e_m = 1$ فإن التغيير الذي يحصل في الميزان التجاري يكون معدوما؛
- وإذا كان $e_x + e_m < 1$ فإن التغيير في سعر الصرف يؤدي إلى تدهور في الميزان التجاري؛
- أما إذا كان $e_x + e_m > 1$ فإن التغيير في سعر الصرف يؤدي إلى فائض في الميزان التجاري.

¹ تمار أمين، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري - حالة الجزائر - للفترة 1986-2015 (دراسة قياسية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 2، 2017/2018، صفحة 106.

رابعاً: تعديل الميزان التجاري وفق مقارنة مدخل الاستيعاب (الامتصاص)

استخدم مصطلح الاستيعاب لأول مرة من طرف Alexander 1952 حيث يقوم هذا المنهج على تعديل ميزان المدفوعات عن طريق تعديل الميزان التجاري ويهمل كل من سوق النقد وتدفقات رأس المال حيث يتشابه في ذلك مع منهج المرونات، فيقدم النموذج تحليلاً للاقتصاد الكلي للتوازن العام القائم على الأفكار الكينزية .

فرضيات النموذج:

- يفترض النموذج حالة التوظيف غير الكامل أي وجود البطالة في جميع الدول¹؛
 - ثبات أسعار السلع و الأجور وأسعار الفائدة؛
 - اعتماد الصادرات على الانتاج وليس على المخزون؛
 - وجود احتياطات نقدية دولية متمثلة في الذهب والصراف الأجنبي وحقوق السحب الخاصة (DTS).
- يعتمد النموذج على الفرق بين ما ينتجه المجتمع وما يستوعبه من هذا الانتاج، وأن الاختلال في الميزان التجاري يمكن أن يعتبر فرقا بين الناتج المحلي والانفاق المحلي²، ويمكن التعبير عن النموذج بالصيغة الرياضية التالية:

$$Y=C+I+G+(X-M)$$

$$B=(X-M)$$

$$A=C+I+G$$

$$B=Y-A$$

حيث إن:

- Y : الناتج الوطني

- M : الواردات

- X : الصادرات

¹ نشأت نبيل مُجد الوكيل، التوازن النقدي و معدل الصرف، شركة ناس للطباعة، القاهرة، 2006، صفحة 16.

² هجبر عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي - النظرية والتطبيقات - ، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة، الشارقة، 2010، صفحة 45.

- B : رصيد الميزان التجاري (الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات)

- A: الامتصاص (الاستيعاب)

مما سبق نستنتج:

- يكون رصيد الميزان التجاري سالبا ($B > 0$) عندما تستهلك الدولة أو تستوعب من السلع

والخدمات أكبر من دخلها الحقيقي؛

- يكون رصيد الميزان التجاري موجبا عندما تستهلك الدولة وتستوعب السلع والخدمات أقل من

دخلها الحقيقي؛

- يمكن لرصيد الميزان التجاري أن يتحسن إذا ازداد الدخل الوطني بينما يزيد الاستهلاك أو

الاستيعاب بمقدار أقل أو ينخفض.

المبحث الثالث: سياسات سعر الصرف كآلية لعلاج اختلال الميزان التجاري

تعتبر سياسة سعر الصرف من بين الآليات الفعالة التي تستعملها الدول لعلاج وتصحيح اختلال

الميزان التجاري وميزان المدفوعات، فهي تقوم على تعديل قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية مما يؤثر

على رصيد الميزان التجاري ويؤثر أيضا على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، مما يجعل نجاحها في استهداف

إصلاح خلل الميزان التجاري مرهون بحالة الاقتصاد ككل وقدرته على التجاوب مع التغير الحاصل.

المطلب الأول: ماهية سياسات سعر الصرف

تقوم السلطات النقدية بإقرار مجموعة من التدابير من شأنها التأثير على قيمة العملة المحلية مقابل

العملات الأجنبية في المدى القصير أو الطويل، حيث تسعى من خلالها لتحقيق أهداف محددة سابقا ضمن

السياسة النقدية.

أولا: تعريف سياسة سعر الصرف

- هي القرارات الإدارية المالية والاقتصادية التي تنتهجها الدولة في سبيل تحديد و استقرار سعر

الصرف¹.

¹ الصادق عثمان حميدة، أثر سياسات سعر الصرف على أداء متغيرات الاقتصاد الكلي دراسة قياسية 1992 – 2003 أطروحة مقدمة

لنيل شهادة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2008، صفحة د.

- هي مجموع الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية للدولة في مجال الصرف بغية تحقيق أهداف معينة¹.
- هي مجموعة الإجراءات والقرارات التي تتخذها السلطات النقدية لتحديد سعر صرف العملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي بالإضافة إلى اختيار وتحديد نظام الصرف المتبع الذي يتلاءم مع وضعها الاقتصادي والأهداف المرجو تحقيقها².
- يمكن تعريف سياسة سعر الصرف على أنها إجراءات وتدابير تقوم بها السلطات النقدية تتعلق بتحديد قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية تهدف لتحقيق أهداف اقتصادية.

ثانيا: أهداف سياسة سعر الصرف

- تستعمل السلطات النقدية سياسات سعر الصرف لتحقيق أهداف اقتصادية قصد معالجة الاختلالات الموجودة في المتغيرات الاقتصادية أو مجابهة الأخطار المستقبلية ومن بين أهدافها نذكر³:
- مقاومة التضخم: عادة يكون سبب اتخاذ قرارات مرتبطة بسعر الصرف تقليص معدلات التضخم المرتفعة أو الحفاظ على المعدل الحالي، ويمكن القيام بإجراءات لتفادي التضخم المستورد؛
 - دعم الصناعات المحلية: يمنح تقليص الواردات الفرصة لتطور جهاز الانتاج المحلي ومنحة مجالا أكبر للبروز والمنافسة من خلال إحلال الواردات؛
 - معالجة الاختلالات في الميزان التجاري: يقوم التغير في سعر صرف العملة المحلية (الخفض أو الرفع) على كبح الواردات و تشجيع الصادرات أو العكس مما يؤثر على رصيد الميزان التجاري وبالتالي يمكن تحسين وضع الميزان التجاري باتباع إحدى سياسات سعر الصرف؛
 - تصحيح التشوهات الهيكلية في الهيكل الانتاجي الوطني وهيكل التجارة الخارجية؛
 - ترشيد استخدام النقد الأجنبي؛

¹ محمد الناصر حميداتو، أثر سياسة سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1989 - 2014) مجلة الباحث، عدد 16، الجزائر، 2016، صفحة 286.

² بو عروج لمياء، تقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية وآثارها على الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية 1999 - 2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2014/2015، الجزائر، صفحة 44.

³ قدي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2003، صفحة 313.

- معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات: يتم ذلك من خلال تأثير تغيرات سعر الصرف على حركة رؤوس الأموال وقيمة ممتلكات الدولة خارج القطر.
- توزيع الدخل: تعمل سياسات سعر الصرف على إعادة توزيع الدخل بين القطاعات المختلفة، فعند تخفيض قيمة العملة المحلية مثلاً يزدهر قطاع التصدير فتحقق المؤسسات المصدرة أرباحاً إضافية بينما يؤثر ذلك على قطاع العمال بفقدانهم جزءاً من قدرتهم الشرائية.

ثالثاً: آليات تنفيذ سياسات سعر الصرف

تمتلك السلطات النقدية آليات مختلفة لتطبيق سياسة الصرف التي تراها مناسبة والأقرب لتحقيق الأهداف المنشودة، ومن بينها:

1. تخفيض قيمة العملة:

تقوم السلطات النقدية بتخفيض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية أي جعل عدد الوحدات المطلوبة من العملة الأجنبية للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية أقل، ويطلق عليه (Dévaluation) حيث يرتفع سعر العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، ويكون ذلك بقرار رسمي من السلطات النقدية لتحقيق هدف معين، أما تدهور قيمة العملة الناتج عن تجاذبات العرض والطلب في سوق الصرف والذي يحدث دون تدخل السلطات النقدية وفي ظل أسعار الصرف المرنة فيسمى (Dépréciation)، كما نميز مجموعة من الشروط الواجب توفرها لتحقيق الأهداف المنشودة عند تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة نذكر منها:

- مرونة الطلب الأجنبي على المنتجات المصدرة؛
- توفر إمكانيات وقدرات إنتاجية عالية قادرة على تلبية الطلب الخارجي؛
- استقرار الأسعار داخل البلد؛
- عدم قيام البلدان الأخرى بتخفيض قيمة عملاتها؛
- استجابة المنتجات المصدرة لمعايير القبول في الأسواق الدولية؛
- الاستجابة لشروط مارشال ليرنر¹؛

¹ بلعوز علي، مجدي الطيب أمجد، دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، صفحة 96.

يرتبط أيضا تحقيق الأهداف من جراء الإقدام على تخفيض قيمة العملة بما يلي¹:

- مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر؛
- مرونة الطلب الخارجي على الصادرات أكبر من الواحد.

أسباب القيام بتخفيض قيمة العملة

من بين الأسباب التي تدفع السلطات النقدية للقيام بتخفيض قيمة العملة المحلية ما يلي:

- اختلال بعض القطاعات الحساسة المرتبطة بأهداف استراتيجية²؛
- علاج اختلال ميزان المدفوعات من خلال التأثير على الميزان التجاري³؛
- حماية ودعم المنتجات الوطنية من خلال تشجيع التصدير و كبح الاستيراد؛
- ارتباط العملة المحلية بتكتل نقدي أي ارتباط العملة بمناطق نقدية مثل الدولار والأورو، فالتغير الحاصل في قيمة هذه العملات ينعكس على العملة المحلية؛
- الحد من خروج رؤوس الأموال إلى الخارج والعمل على استقطاب رؤوس الأموال من الخارج؛
- يعمل تخفيض العملة على إعادة ترمين ممتلكات الدولة.

2. رفع قيمة العملة:

يمكن للسلطة النقدية أن ترفع قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية أي جعل عدد الوحدات اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية أكبر ويسمى (Réévaluation) ، حيث ينخفض سعر العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية ويكون ذلك بقرار رسمي من السلطات النقدية لتحقيق هدف معين، أما ارتفاع قيمة العملة أو تحسنها الناتج عن تجاذبات العرض والطلب في سوق الصرف والذي يحدث دون تدخل السلطات النقدية وفي ظل أسعار الصرف المرنة فيسمى (Appréciations) ، ومن بين أسباب اتخاذ السلطات النقدية لقرار رفع قيمة العملة المحلية ما يلي:

¹ عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، در مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999، صفحة 152.

² مبارك بو عشة، السياسات النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 12، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 1999، صفحة 83.

³ مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2007، صفحة 258.

- التخلص من الفائض المزمّن في ميزان المدفوعات والذي يشكل خطر على المتغيرات الاقتصادية الأخرى؛
- تصحيح الاختلال (الفائض) في رصيد الميزان التجاري؛
- مواجهة الارتفاع في الأسعار في الأسواق العالمية خصوصاً أسعار المواد الاستراتيجية؛
- قد تقدم السلطات النقدية للرفع من قيمة عملاتها لأسباب استراتيجية.

3. الرقابة على الصرف:

هي وضع قيود تنظم التعامل في مجال النقد الأجنبي فلا يمكن لأي شخص الحصول على النقد الأجنبي والتعامل به إلا في حدود هذه التنظيمات¹.

يمكن أيضاً تعريف الرقابة على الصرف بأنها مجموعة من القيود التي تضعها السلطات النقدية على استخدام الصرف الأجنبي بهدف ترشيد استخدامه أثناء القيام بالتبادل الدولي.² وهي مجموعة من الإجراءات التي من شأنها التحكم في حركة العملة الصعبة عبر الحدود.

1.3 تقنيات الرقابة على الصرف: تقوم السلطات النقدية للبلد بالرقابة على الصرف باستعمال

أحد التقنيات التالية:

- اتفاقيات المقايضة: تقوم الدولة بتبادل السلع والخدمات المقدمة للأجانب مقابل الحصول على السلع والخدمات دون أن يترتب على العملية مستحقات نقدية تدفعها الدولة للخارج أو تحصل عليها من الخارج.
- تراخيص الاستيراد: تمنح الدولة تراخيص لاستيراد سلع محددة بكميات معينة لا يمكن تجاوزها، وتسمح بالحصول على العملات الأجنبية بكمية محددة لتغطية عملية الاستيراد أو لتنفيذ أنشطة محددة³.

¹ محمود عزت اللحام، مصطفى يوسف كافي، علي فلاح الضلاعين، علاء مسلم الباكور، مرجع سابق، صفحة 174.

² زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للنشر مطابع الأمل، بيروت، لبنان، 1999، صفحة 80.

³ جمال مساعدي، مرجع سبق ذكره، صفحة 104.

- نظام سعر الصرف الموحد: تقوم السلطات النقدية بتحديد سعر صرف محدد للقيام بعمليات تسديد المستحقات على أن تقوم السلطات النقدية بذلك دوريا.
- اتفاقيات الدفع: هي اتفاق بين بلدين على تخصيص قروض ثنائية لمدة معينة على أساس سعر صرف محدد وثابت.
- سعر الصرف المتعدد: تعتمد العديد من الدول النامية على سعر صرف متعدد وذلك لتخفيف آثار التقلبات الحادة في أسعار المواد الأولية¹.

2.3 أهداف الرقابة على الصرف:

تهدف السلطات النقدية عند استعمال آليات الرقابة على الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- تقليص عجز ميزان المدفوعات؛
- علاج اختلال الميزان التجاري من خلال تقليص عملية إمداد التجارة الخارجية بالنقد الأجنبي؛
- الحد من خروج رؤوس الأموال؛
- ترشيد استخدام الصرف الأجنبي؛
- تقليص فاتورة الواردات خصوصا الواردات غير الضرورية؛
- زيادة إيرادات الدولة.

المطلب الثاني: أثر تخفيض العملة على الميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري المستهدف الأول من عملية تخفيض قيمة العملة المحلية خصوصا إذا اتضح أن اختلال ميزان المدفوعات سببه اختلال الميزان التجاري، حيث يتم استعمال آلية التخفيض لتصحيح اختلال الميزان التجاري من خلال التأثير على الصادرات والواردات.

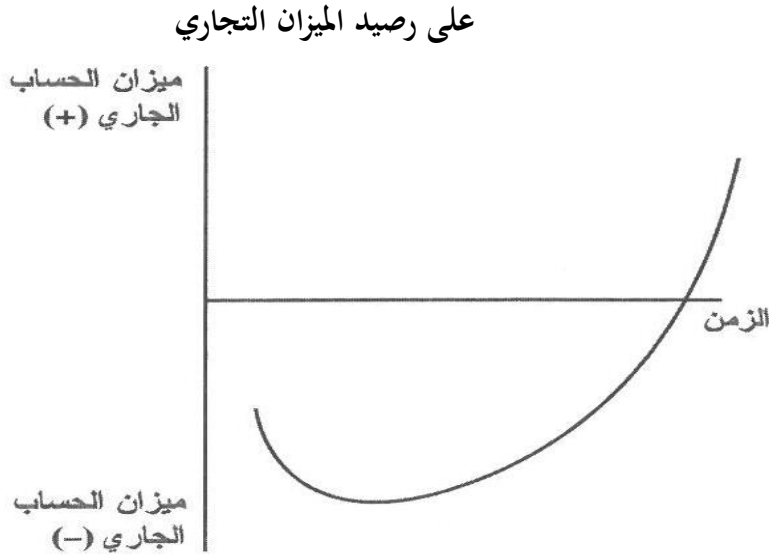
¹ جعفري عمار، اشكالية اختيار نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة 1990 - 2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة 2012/2013، الجزائر، صفحة 26.

أولاً: مراحل تخفيض العملة

تقر السلطات تخفيض العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية لتحقيق غايات معينة، يظهر أثر التخفيض على المتغيرات الاقتصادية وفق مراحل يمكن إيجازها فيما يلي:

- المرحلة الأولى (الأشهر الأولى): يكون أثر خفض قيمة العملة على لمتغيرات الاقتصادية محدوداً، فيستمر عجز الميزان التجاري ويفسر ذلك بأن أثمان الواردات المقدره بالعمله المحليه ترتفع بصورة سريعة ومباشرة بعد إقرار التخفيض بينما أثمان الصادرات المقيمة بالعمله الأجنبيه تتجه نحو الانخفاض التدريجي الذي يستغرق مدة من الزمن وهو ما يوضحه منحنى J في الشكل الموالي:

الشكل رقم(2،3): منحنى يوضح المدة الزمنية لبداية ظهور أثر تخفيض قيمة العملة



المصدر: جيمس غاربر، الاقتصاد الدولي، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، سوريا، 2013، صفحة 293.

من خلال الشكل يتضح أن التحسن في الميزان التجاري لا يكون مباشرة بعد إقرار تخفيض العملة بل يستغرق مدة زمنية، إذ يستمر عجز الميزان التجاري مدة معينة بعد إقرار التخفيض ثم يبدأ التحسن التدريجي.

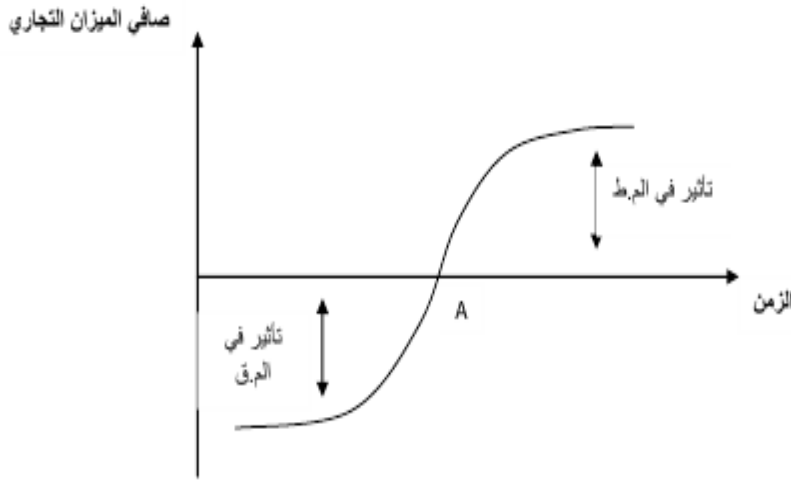
- المرحلة الثانية (السنوات الأولى): يظهر أثر التنافسية أي ارتفاع تنافسية المنتجات المصدرة وتراجع تنافسية المنتجات المستوردة وبالتالي زيادة الصادرات بعد ارتفاع الطلب عليها نتيجة انخفاض أسعارها و تدني الواردات بعد تقلص الطلب عليها نتيجة ارتفاع أسعارها مما يدفع

رصيد الميزان التجاري إلى التحسن، غير أن مقدار هذا التحسن مرهون بمرونة الطلب والعملية المستعملة في عمليات الفوترة المتعلقة بالصادرات والواردات.

- المرحلة الثالثة (الآجال المتوسطة والطويلة): يؤثر التغير في قيمة العملة على معدل التضخم مما يحد من أثره على الميزان التجاري على المدى الطويل.

الشكل رقم(2،4): منحني بياني يوضح أثر تخفيض قيمة العملة على رصيد الميزان

التجاري



المصدر: خليل سامي، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005، صفحة 96.

من خلال الشكل يتضح أن تحسن رصيد الميزان التجاري بفعل تخفيض العملة لمدة زمنية معينة ثم يستقر عند مستوى معين.

ثانيا: أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات والواردات

1. أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات

ينجم عن تخفيض قيمة العملة المحلية جعل أسعار الصادرات أرخص مما يجعلها ذات جاذبية في الأسواق الأجنبية فسعرها المنخفض يحفز الطلب عليها وبالتالي زيادة كمية وقيمة الصادرات، يشترط لتحقيق ذلك وجود مرونة الطلب عليها¹، كما يؤدي تخفيض العملة إلى توجيه رؤوس الأموال إلى الاستثمار في عناصر الانتاج وبالتالي رفع معدلات الانتاج الوطني مما يؤدي حتما إلى رفع حجم الصادرات من أجل تصريف

¹ السيد أحمد السريتي، أحمد فتحي خليل الخضراوي، مرجع سابق، صفحة 321.

الفائض من المنتجات وتحقيق الأرباح الناتجة عن زيادة الطلب على المنتجات الوطنية في الأسواق الأجنبية نظرا لسعرها المنخفض، ويمكن إيجاز آثار تخفيض قيمة العملة على الصادرات في النقاط التالية¹:

- يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى تغيير الأسعار النسبية للصادرات؛
- يزيد تخفيض قيمة العملة من أرباح المؤسسات المصدرة بالنظر لزيادة الصادرات مما يدفعها لرفع إنتاجيتها واستغلال كافة الطاقة الانتاجية لإنتاج المنتجات القابلة للتصدير وتكثيف الاستثمارات في قطاع الإنتاج للتصدير مما يؤثر على حجم الصادرات.
- ترتبط المدة الزمنية لاستمرار تحسن الصادرات بحالة المنافسة في الأسواق الدولية وقدرة المنافسين على مجابهة انخفاض أسعار المنتجات المحلية المصدرة.

- دراسة مدى فعالية تخفيض قيمة العملة على الصادرات

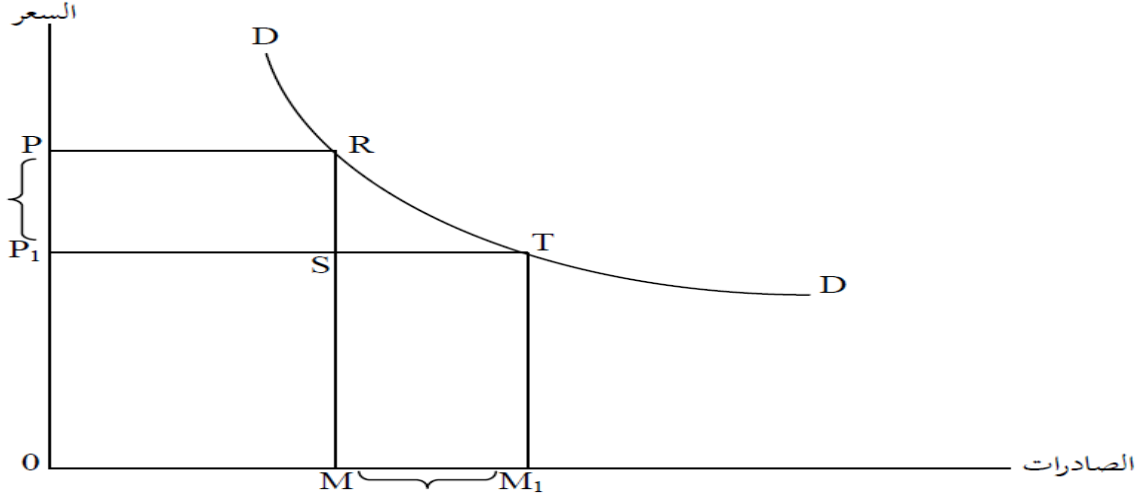
يتوقف تأثير تخفيض العملة على حجم الصادرات على درجة مرونة الطلب على الصادرات البلد في الأسواق الخارجية، فنميز ثلاث حالات:

- الحالة الأولى: مرونة الطلب على الصادرات تساوي الواحد

في هذه الحالة لن تتأثر الصادرات بتخفيض قيمة العملة، حيث أن تخفيض قيمة العملة بمقدار 1% يؤدي إلى زيادة الطلب على الصادرات بنفس النسبة، مما يترتب عليه بقاء العائد الإجمالي على عملية التصدير على حاله.

¹ عبد الحميد مرغيث، النقود والتمويل الدولي، الإدارة العامة للطباعة والنشر، الرياض، 2019، صفحة 208.

الشكل رقم(2،5): تأثير تخفيض العملة على الصادرات في حالة مرونة الطلب على الصادرات تساوي الواحد



المصدر: رحمة بن عيني، "سياسة سعر الصرف وتحديد دراسته قياسية للدينار الجزائري"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015/2014، ص134،

بافتراض أن:

- M : إجمالي قيمة الصادرات قبل تخفيض سعر صرف العملة المحلية.
- P : سعر الصادرات بالعملة الأجنبية قبل تخفيض سعر صرف العملة المحلية.
- M_1 : إجمالي قيمة الصادرات بعد تخفيض سعر صرف العملة المحلية.
- P_1 : سعر الصادرات بالعملة الأجنبية بعد تخفيض سعر صرف العملة المحلية.
- D : الطلب الأجنبي على الصادرات.

من خلال الشكل يلاحظ أن الخسارة الناجمة عن تخفيض سعر الصرف من P إلى P_1 عوضه

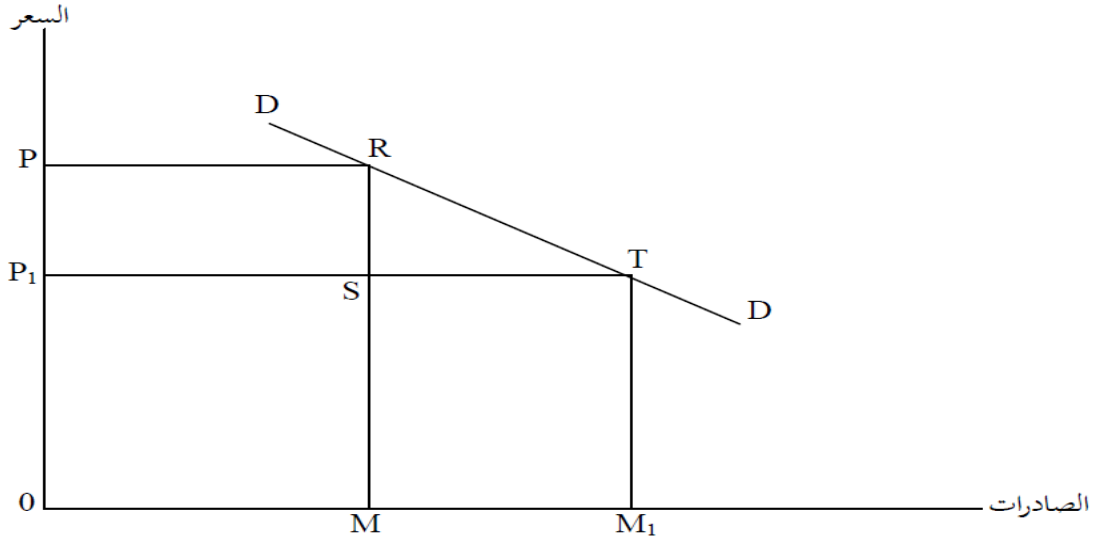
ارتفاع كمية الصادرات من m إلى m_1 حيث أن $P_1 S R P = M S T M_1$.

- الحالة الثانية مرونة الطلب على الصادرات أكبر من الواحد:

في هذه الحالة تتأثر الصادرات بتخفيض قيمة العملة فعند تخفيض قيمة العملة بمقدار 1% سوف

يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على الصادرات بنسبة أكبر من 1% وبالتالي زيادة العائد الإجمالي للصادرات.

الشكل رقم(2،6): تأثير تخفيض العملة على الصادرات في حالة مرونة الطلب على الصادرات أكبر من الواحد



المصدر: رحمة بن عيني، "سياسة سعر الصرف وتحديد دراسته قياسية للدينار الجزائري"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015/2014، ص132،

من خلال الشكل نلاحظ أن الخسارة الناجمة عن تخفيض سعر صرف العملة من p إلى p_1 تم تعويضه وتحقيق عائدات أكبر عند انتقال الصادرات من m إلى m_1

$$P_1 S R P < M S T M_1$$

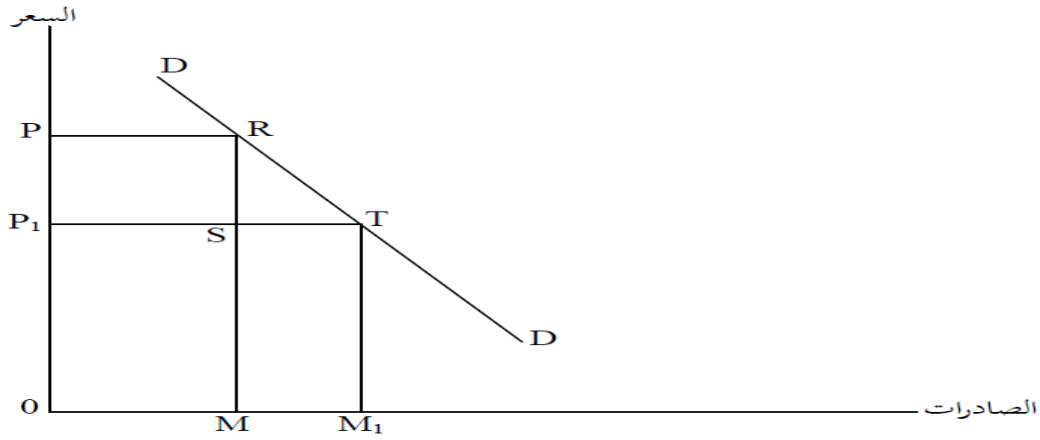
ويمكن القول أن لتخفيض العملة عندما تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد ترتفع عائدات الصادرات بمقدار أكبر من الخسائر الناجمة عن تخفيض قيمة العملة.

- الحالة الثالثة: مرونة الطلب على الصادرات أقل من الواحد

في هذه الحالة تتأثر الصادرات بتخفيض قيمة العملة، فعند تخفيض قيمة العملة بمقدار 1% سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على الصادرات بنسبة أقل من 1% وبالتالي زيادة العائد الإجمالي للصادرات ولكن هذا العائد لا يغطي الخسائر الناجمة عن تخفيض سعر صرف العملة.

الشكل رقم (2،7): تأثير تخفيض العملة على الصادرات في حالة مرونة الطلب على الصادرات أقل من

الواحد



المصدر: رحمة بن عيني، "سياسة سعر الصرف وتحديد دراسته قياسية للدينار الجزائري"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص مالية،

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015/2014، ص133،

من خلال الشكل يلاحظ أن الخسارة الناتجة عن تخفيض سعر صرف العملة من p إلى

p_1 لا يتم تعويضها عند انتقال حجم الصادرات من m إلى m_1

حيث إن $P_1 S R P > M S T M_1$

2. آثار تخفيض قيمة العملة على الواردات

إن تخفيض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية آلية توظفها السلطات النقدية للرفع من أسعار المنتجات المستوردة الذي يؤدي إلى تقليص حجم الواردات، ويتم ذلك من خلال جعل المنتجات المحلية أكثر جاذبية (حصولها على ميزة تنافسية تتعلق بالسعر المنخفض) على غرار المنتجات المستوردة ذات السعر المرتفع الناتج عن تخفيض قيمة العملة المحلية، ويعتمد نجاح الآلية على مدى مرونة الطلب المحلي على السلع المستوردة وتوفر السلع المحلية البديلة (إحلال الواردات).

يؤدي أيضا تخفيض قيمة العملة إلى انتقال رؤوس الأموال الموظفة في عمليات الاستيراد إلى قطاع الانتاج الواعد بعد ارتفاع الطلب على المنتجات المحلية نتيجة تقلص العائدات بعد تراجع الطلب على المنتجات المستوردة، إذن يمكن القول أن سياسة تخفيض سعر صرف العملة تكون أداة لتسيير وتوجيه الطلب المحلي على المنتجات المحلية والأجنبية.

3. أثر انعكاس سعر الصرف

يرافق تخفيض قيمة العملة غالبا ارتفاع في تكلفة السلع المستوردة وهذا ما يعرف بأثر انعكاس سعر الصرف

1.3 تعريف أثر انعكاس سعر الصرف: يمكن تعريفه على أنه التغير في أسعار المستوردات بالعملة المحلية الناجم عن انخفاض سعر الصرف بمقدار 1% بين البلد المصدر والبلد المستورد، كما يعرف على أنه مقياس لأثر تقلبات سعر الصرف الإسمي على مؤشر الأسعار من خلال التغير في أسعار الواردات¹.
تجدر الإشارة إلى أن الانخفاض في سعر الصرف بمعدل 1% لا يستوجب زيادة في أسعار الواردات ب1%، فمعرفة حجم التغير في سعر الواردات يستوجب حساب معامل أثر الانعكاس الذي يختلف من دولة لأخرى حسب الظروف الاقتصادية.

2.3 أنواع أثر انعكاس سعر الصرف: يتم تصنيف انعكاس أسعار الصرف وفق مدى استجابة أسعار السلع للتغيرات في سعر الصرف كما يلي:

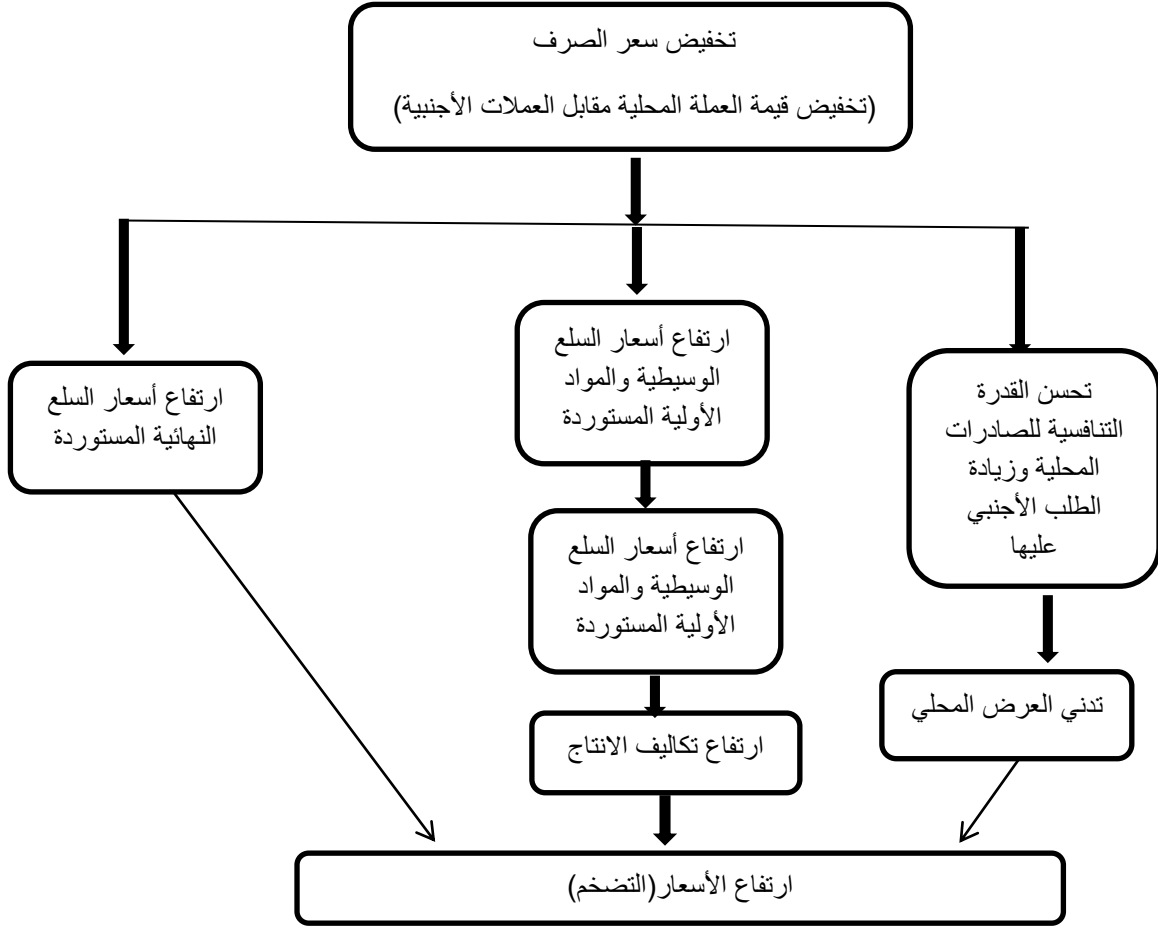
- الانعكاس التام: حيث يلاحظ انعكاس كلي لتغير سعر الصرف على أثمان السلع؛
 - الانعكاس الجزئي: تتأثر أسعار السلع جزئيا بتغير سعر الصرف؛
 - الانعكاس الصفري: لا تتأثر أسعار السلع بتغير أسعار الصرف.
- تتداخل عدة عوامل في مدى التأثير الذي يحصل في أثمان السلع بعد التغير في سعر صرف العملة نذكر منها:
- السياسات التسعيرية للشركات؛
 - العوامل الاقتصادية الكلية (مستويات التضخم)؛
 - هيكل الواردات و الصادرات.

¹ عبد الحميد مرغيث، النقود والتمويل الدولي، مرجع سابق، صفحة 201.

3.3 آلية حدوث أثر انعكاس سعر الصرف

يوضح الشكل الموالي كيفية تأثر الأسعار المحلية بتخفيض قيمة العملة

الشكل رقم (2،8): آلية تأثير تغير سعر الصرف على مؤشر الأسعار



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على:

Al-Raisi A, Pattanaik S, **Pass-Through of Exchange Rate Changes to Domestic Prices in Oman**, CBO Occasional Paper No. 2005-1, p. 6.

من خلال الشكل يتضح أن تخفيض قيمة العملة يؤدي غالباً لارتفاع الأسعار المحلية فبتوجه المؤسسات المنتجة للتصدير قصد استغلال فرصة انخفاض أسعار المنتجات المحلية في الأسواق الدولية وإقبال المستهلكين عليها لذات السبب، تفقد الأسواق المحلية جزءاً هاماً من العرض مما يجعل أسعار المنتجات ترتفع في الأسواق المحلية، أما أسعار السلع النهائية المستوردة فسترتفع أيضاً ويرافق هذا ارتفاع أسعار المنتجات المحلية التي تعتمد على منتجات وسيطة مستوردة أو مواد أولية مستوردة لإنتاجها.

ثالثا: آثار تخفيض قيمة العملة على المتغيرات الاقتصادية الأخرى

1. أثر تخفيض قيمة العملة على الأجور والقدرة الشرائية ومعدل البطالة

يكون لتخفيض قيمة العملة المحلية أثر سلبي على المؤسسات الوطنية في المرحلة الأولى حيث تفقد قدرتها الشرائية نتيجة لارتفاع أسعار المواد الأولية والسلع الوسيطة المستوردة، أما في المرحلة الثانية (على المدى المتوسط والطويل) فإنها تسترجع قدرتها الشرائية نتيجة لزيادة الانتاج وارتفاع حجم التصدير.

كما يكون لتخفيض قيمة العملة الوطنية أثر سلبي على القدرة الشرائية للأفراد وبالتالي التأثير سلبا على الطلب الفعال، ويتحمل المستهلكين الآثار الناجمة عن التخفيض من خلال تحملهم لما يلي¹:

- ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة من الخارج؛
 - زيادة أسعار المنتجات الوطنية التي يستخدم في تصنيعها سلع وسيطة مستوردة أو مواد أولية مستوردة.
- يؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية إلى تحفيز الاستثمار الموجه لإنتاج المنتجات القابلة للتصدير مما يرفع معدل التشغيل في هذا القطاع وبالتالي امتصاص جزء من اليد العاملة غير الموظفة مما ينعكس على معدل البطالة داخل البلد.

2. أثر التخفيض على القروض والديون الخارجية

يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى ضرورة دفع وحدات أكثر من العملة المحلية للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية مما يقتضي مراعات وضعية الديون الخارجية قبل إصدار قرار تخفيض قيمة العملة حيث نميز حالتين:

- الحالة الأولى: إذا كان البلد دائنا فإنه يستلم المستحقات الناجمة عن الإقراض (مبلغ القرض + الفوائد) بعملته المحلية فإن البلد يخسر فرق قيمة التخفيض لأن القرض الممنوح كان بسعر الصرف السابق أن البلد المقترض سيدفع وحدات أقل من عملته ليسدد المبالغ المستحقة عليه بعملته البلد التي تم تخفيض قيمتها.

¹ مبارك بو عشة، مرجع سابق، صفحة 89.

- الحالة الثانية: إذا كان البلد مدينا يسلم المستحقات المالية المستحقة عن الديون الخارجية بالعملية الأجنبية فيكون مضطرا لدفع وحدات أكثر من لعملة المحلية لتسديد وحدة واحدة من العملة الأجنبية، وهذا يسبب خسارة.

يتوقف أثر تخفيض العملة الإيجابي والسلبي على الديون الخارجية على تحديد عملة الحصول على القرض وعملة تسديده حيث يكون ذلك محل اتفاق بين الدول.

3. أثر التخفيض على حركة رؤوس الأعمال وعلى الدخل الوطني

ينعكس تخفيض العملة على مالكي رؤوس الأموال الذين يسعون للحفاظ على قيمة رؤوس أموالهم وبالتالي يقومون بنقلها خارج البلد الذي يتوقع قيامه بتخفيض قيمة العملة المحلية وذلك لتجنب الخسائر المحتملة ولتحقيق أرباح أيضا¹.

من المرجح أن الدولة التي تقدم على تخفيض عملتها تمتلك موارد انتاجية غير مستغلة، يمكن أن يؤدي تخفيض الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية إلى إعادة استغلال الموارد الانتاجية استغلالا كاملا مما يؤثر على الدخل الوطني والاستهلاك المحلي بفعل الطلب الداخلي أيضا (إحلال الواردات) وبالتالي يؤدي تخفيض العملة إلى التشغيل الكامل لوسائل الانتاج العاطلة مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني².

المطلب الثالث: آثار الرفع من قيمة العملة

يؤثر الرفع من قيمة العملة مقابل العملات الأجنبية على المتغيرات الاقتصادية داخل البلد وخارجه، فيكون له أثر سلبي على بعضها وأثر إيجابي على البعض الآخر، يمكن إيجاز الآثار المترتبة على رفع قيمة العملة وفق النقاط التالية:

¹ صبحي حسون الساعدي، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 7، العراق، 2011، صفحة 92.

² صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات التجربة المصرية في سعر صرف الجنيه المصري، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية الطبعة الأولى، كلية الحقوق جامعة عين شمس، مصر، صفحة 48.

أولاً: أثر رفع قيمة العملة على الصادرات والواردات

- يؤثر رفع قيمة العملة على صادرات وواردات البلد من خلال النقاط التالية:
- يؤثر رفع قيمة العملة سلبيًا على صادراتها إذا بلغ إلى حد تقييم العملة بأكثر من قيمتها الحقيقية؛
 - يؤدي الرفع من قيمة العملة إلى فقدان الصادرات لميزاتها التنافسية المتعلقة بالسعر إذ يضطر المستهلكون في الأسواق العالمية لدفع عدد وحدات أكبر من عملتهم للحصول على المنتجات المصدرة؛
 - يؤدي الرفع من قيمة العملة إلى فقدان الحافز للإنتاج الموجه للتصدير أو إحلال الواردات لأن ثمن الواردات أصبح أقل من المنتجات المصنعة محليًا في السوق المحلية؛
 - يؤدي الرفع من قيمة العملة إلى تخفيض أسعار الواردات المقومة بالعملة المحلية مما يرفع تنافسيتها فينتج عن ذلك تحفيز الطلب على الواردات مما يرفع حجمها وقيمتها؛
 - يتجه حجم الطلب الخارجي على المنتجات المصدرة إلى الأسواق الخارجية نحو التدين بسبب ارتفاع أسعار المنتجات المصدرة مقومة بالعملة الأجنبية؛
 - يكون هدف الرفع من قيمة العملة المحلية مواجهة ارتفاع أسعار السلع والخدمات في الأسواق العالمية.

ثانياً: الآثار الداخلية للرفع من قيمة العملة

- يؤدي رفع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية إلى آثار على المتغيرات الاقتصادية الداخلية يمكن إيجازها فيما يلي:
- أثر رفع سعر صرف العملة على النمو الاقتصادي: يؤدي رفع سعر صرف العملة المحلية إلى تدفق كبير للسلع والخدمات من الخارج ذات تنافسية كبيرة مما ينعكس سلبيًا على الانتاج المحلي وقد يؤدي ذلك إلى تخفيض حجم الانتاج أو توقف بعض المؤسسات عن النشاط وذلك في ظل عدم قدرة المؤسسات المحلية على مجابهة المنافسة الشديدة التي تفرضها المؤسسات الأجنبية¹.
 - ظهور الأسواق الموازية: يدفع الطلب المتزايد على العملات الأجنبية مالكيها لبيعها خارج البنوك بأثمان مرتفعة تكون عادة أكبر من الثمن الممنوح في البنك ويكون نتيجة لعدم قدرة البنك على تلبية الطلب المرتفع على العملات الأجنبية لتغطية نفقات الاستيراد.

¹ دوحة سلمي، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2014/2015، صفحة 84.

- الأثر على سوق السلع والخدمات وأسواق المال: يؤدي رفع قيمة العملة إلى تشجيع المضاربة في العملة المحلية لتحقيق أرباح نتيجة للطلب المتزايد على النقد الأجنبي ما يؤثر على أداء البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، ويهدد استقرار المنظومة المصرفية داخل البلد فتسعى الدول للقيام بإصلاحات مكلفة لاسترجاع استقرار النظام المالي، أما سوق السلع والخدمات المحلية فقد تفقد جزءا كبيرا من العرض المحلي نتيجة توقف المؤسسات عن الإنتاج بفعل عدم قدرتها على منافسة الواردات التي أصبحت أكثر جاذبية بفعل سعرها المنخفض.

- أثر الرفع من قيمة العملة على المتغيرات الاقتصادية الأخرى: يؤثر الرفع من قيمة العملة على السياسة النقدية فقد تضطر الدول إلى إعادة النظر في معدلات الفائدة ومراقبة الصرف أو خفض الاحتياطات قصد إعادة الاستقرار للوضع الاقتصادي العام، كما يؤثر رفع قيمة العملة على السياسة المالية أيضا فقد توظف الدولة إحدى آليات السياسة المالية من أجل تجنب الانكماش في النشاط الاقتصادي السائد بسبب الرفع من قيمة العملة، كما يؤثر أيضا رفع سعر صرف العملة على السياسات التجارية فقد تلجأ الدول لاستعمال سياسات حمائية لكبح التدفق كبير للواردات.

ثالثا: الآثار الخارجية لرفع سعر صرف العملة

يؤثر رفع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية على المتغيرات الاقتصادية الخارجية إذ يعتبر سعر الصرف حلقة الوصل بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي فتتأثر العلاقات الاقتصادية الدولية بأي تغير فيه، ويمكن إيجاز الآثار الخارجية للرفع من قيمة العملة في النقاط التالية:

- أثر رفع قيمة العملة على الميزان التجاري وميزان المدفوعات:

لأثر رفع قيمة العملة على ميزان المدفوعات حالتين:

- في حالة توازن أو عجز ميزان المدفوعات يؤدي تدفق السلع الأجنبية إلى الدولة وتدني

صادراتها نحو الخارج نتيجة لرفع قيمة العملة إلى الضغط على الميزان التجاري وجعله يسجل

رصيدا سالباً مما يؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات أيضاً، ويستوجب ذلك القيام

بإصلاحات اقتصادية تهدف لإعادة التوازن.

- أما في حالة الفائض في ميزان المدفوعات فإن رفع العملة يؤدي إلى إعادة التوازن من خلال

الأثر الذي يحدثه على الميزان التجاري.

- **الأثر على الديون الخارجية:** يؤثر رفع قيمة العملة على الدين الخارجي وأعبائه عكس تأثير خفض قيمة العملة، إذ يتوقف تحديد ما إذا كان الأثر سلبيا أو إيجابيا على تحديد عملة استرجاع الديون إذا كان الاسترجاع يكون بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية، فيضطر المقترضون من الدولة التي قامت برفع عملتها لدفع وحدات أكبر من النقد الأجنبي للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية إذا كان عليهم التسديد بعملة البلد الذي قام بالرفع من قيمتها وهذا يعتبر خسارة بالنسبة لهم، أما في حالة كان على الدولة تسديد الديون وما يترتب عليها من فوائد بالعملة الأجنبية فإن الدولة تستفيد من الفرق بين سعر الصرف القديم والجديد بعد الرفع فهي تدفع وحدات محلية أقل وفي هذه الحالة يكون أثر الرفع من قيمة العملة إيجابيا.
- **الأثر على العلاقات الدولية:** يؤدي عدم استقرار قيمة سعر الصرف عملة بلد ما إلى عزوف الدول عن إقامة علاقات اقتصادية تبادلية معه مما يجعله معزولا عن النشاط الاقتصادي العالمي، كما أن عقد اتفاقيات تجارية مع الدولة يتطلب استقرارا في سعر صرف عملتها، كما يكون الرفع من قيمة العملة وسيلة للرد على إقدام الشركات العالمية على رفع أسعار منتجاتها الموجهة للتصدير.

خلاصة الفصل:

يعتبر ميزان المدفوعات أحد أهم المؤشرات الاقتصادية فحالته تعكس حالة الاقتصاد الوطني ومدى نجاعة السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة، إذ يمكن من خلاله تحديد مدى ارتباط الدولة بالخارج ومعرفة ما تدين به الدولة للخارج وما تستحقه منه.

نتيجة للتغير المستمر للاقتصاد العلمي والأزمات الاقتصادية المتكررة يتعرض ميزان المدفوعات للدول لأنواع عديدة من الاختلالات لعل أصعبها الاختلال الهيكلي الذي يستوجب القيام بإعادة هيكلة وإصلاح كلي للاقتصاد، ويكون اختلال ميزان المدفوعات ناتجاً عن اختلال يمس أحد حساباته عادة ما يكون الحساب الجاري والذي يتكون من الميزان التجاري حيث توظف الدول الميزان التجاري لتوجيه ومراقبة تجارتها الخارجية من خلال انتهاج سياسات تجارية واتخاذ قرارات تؤثر على حجم واتجاه التجارة الخارجية.

قد يتعرض الميزان التجاري لاختلالات بأنواع مختلفة تسعى الدول لتقليص آثارها من خلال مجموعة من القرارات والسياسات منها السياسة التجارية السياسة النقدية والسياسة المالية.

تلجأ الدول لتوظيف السياسة النقدية بهدف تصحيح اختلال ميزان المدفوعات والميزان التجاري ولعل أهم آلية مطبقة هي سياسة سعر الصرف الذي يعتبر حلقة الوصل بين الداخل والخارج فتخفيض أو رفع سعر الصرف يؤثر على الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وتسعى الدول لجعل هذا التأثير إيجابياً يخدم أهدافها ويصلح الاختلال في الميزان التجاري مما ينعكس على ميزان المدفوعات.

لقد أثبتت سياسات سعر الصرف نجاحها في تصحيح اختلال الميزان التجاري في بعض الدول غير أن نجاحها في دول أخرى يبقى مرهوناً بالحالة العامة للاقتصاد ومدى تجاوز المتغيرات الاقتصادية الأخرى للمتغيرات الحاصلة في سعر صرف العملة.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر تقلبات سعر
صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

تمهيد

يعتبر نظام صرف العملة من اللبنة الأساسية لبناء الاقتصاد في كل دول العالم فهو يحدد طريقة المثلى لتسعير العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية والجزائر على غرار دول العالم سعت منذ الاستقلال لبناء نظام صرف يتيح تسوية المعاملات المالية مع الخارج وقد سنت مجموعة من القوانين والقواعد التي وضعت أساسا لبناء هذا النظام وأبرزها قانون النقد والقرض 90-10 الذي يعد حدثا مفصليا في مسار السياسة النقدية وتحديد نظام صرف الدينار الجزائري .

كما يعتبر الميزان التجاري الجزائري مرآة عاكسة لحالة الاقتصاد الوطني فمن خلاله يمكن رصد حالة الاقتصاد وقدرته على مقاومة الأزمات العالمية المتنقلة وقد سجل منذ الاستقلال أرصدة متباينة تمثلت في العجز تارة والفائض تارة أخرى غير أن الاختلالات الهيكلية كانت حاضرة في تركيب الصادرات الجزائرية التي ظلت تابعة لقطاع المحروقات إلى غاية يومنا هذا.

وبعد التطرق لتطور كل من الميزان الجزائري و نظام صرف الدينار الجزائري نقوم بتحليل العلاقة بين محددات سعر صرف الدينار الجزائري والميزان التجاري ثم استخدام أدوات الاقتصاد القياسي قصد تقصي وجود علاقة يمكن نمذجتها على شكل صيغ رياضية إحصائية لتفسير العلاقة بين محددات سعر الصرف والميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 واختبار مدى صحة العلاقة احصائيا.

تتم الدراسة خلال هذا الفصل بإبراز تطور نظام الصرف في الجزائر وتطور الميزان التجاري الجزائري وتحديد العلاقة بين محددات سعر الصرف والميزان التجاري من خلال ثلاثة مباحث كالتالي:

- المبحث الأول: تطور كل من نظام صرف الدينار والميزان التجاري الجزائري؛
- المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين محددات سعر الصرف والميزان التجاري في الجزائر؛
- المبحث الثالث الدراسة القياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2022.

المبحث الأول: تطور كل من نظام صرف الدينار الجزائري والميزان التجاري الجزائري

نالت الجزائر استقلالها سنة 1962 غير أن اقتصادها ظل مرتبطا بالاقتصاد الفرنسي لفترة معينة بعد الاستقلال وكان لا بد من فك هذا الارتباط تدريجيا، ومن بين القطاعات التي سارعت الجزائر لفك ارتباطها مع الدولة الفرنسية قطاع النقد الذي تم إعلان فك ارتباطه مع المستعمر بعد الاستقلال بمدة قصيرة إذ تم إعلان الدينار الجزائري كعملة وطنية لدولة الجزائر و تبعه الخروج الكلي من منطقة الفرنك الفرنسي وإنشاء نظام منفصل لإدارة ومراقبة صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية بغرض تسوية المعاملات الخارجية، وقد شهد هذا النظام تطورات عديدة وأدخلت عليه تحسينات هدفت للمحافظة على مكانة الدينار الجزائري بين العملات الأجنبية وتسوية المعاملات الخارجية مع الحفاظ على قابلية تحويل الدينار الجزائري إلى العملات الأجنبية، وبالتوازي تسعى الجزائر لتصحيح الاختلال الهيكلي للميزان التجاري الذي يسجل سنويا نتائج متذبذبة مرتبطة بتغيرات أسعار البترول المتأثرة بالأزمات العالمية.

المطلب الأول: نظام صرف الدينار الجزائري

شهد نظام صرف الدينار الجزائري عدة تغيرات طول الفترة حاولت السلطات الجزائرية من خلالها تطوير نظام صرف يحقق أهدافها ويلتئم الاقتصاد الجزائري من خلال حمايته من الصدمات الخارجية، وقد مر هذا النظام بمراحل تخللتها قرارات للسلطات النقدية الجزائرية يمكن إيجازها فيما يلي:

أولا: تطور نظام صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1962 – 1986

يمكن تقسيم هذه الفترة إلى ثلاثة مراحل:

1. المرحلة الأولى: من 1962 إلى 1963

ميز هذه المرحلة التي تلت الاستقلال مباشرة بقاء الجزائر منتدبة ضمن منطقة الفرنك الفرنسي حيث اعتمد نظام الصرف آنذاك على القواعد التالية:

- حرية انتقال وتحويل رؤوس الأموال داخل منطقة الفرنك الفرنسي التي تضم جل المستعمرات الفرنسية وحرية قيام التجارة البينية داخل منطقة الفرنك الفرنسي؛
- مراقبة الصرف عند القيام بالمعاملات التجارية التي تتم بين منطقة الفرنك والدول الأخرى؛

- لقد أدى التحرير الكلي للمعاملات التجارية مع الخارج إلى استنزاف رؤوس الأموال الجزائرية واختلال ميزان المدفوعات الجزائري مما أجبر السلطات الجزائرية على إنشاء جهاز للرقابة على الصرف الأجنبي بموجب القانون رقم 36 - 111 المؤرخ في 19 أكتوبر 1963 والذي نص على أن الجزائر لم تعد جزءا من منطقة الفرنك الفرنسي ونص أيضا على أن للجزائر سياستها النقدية والمصرفية المستقلة.

2. المرحلة الثانية: من 1964 إلى 1973

بداية من سنة 1964 كان النظام المتبع هو النظام النقدي الدولي وفقا لما تقتضيه اتفاقية بريتون وودز حيث حددت الجزائر سعر صرف الدينار بما يعادل 0.18 غرام من الذهب¹، وهو نفس سعر صرف الفرنك مقابل الذهب وقد تم إصدار الدينار الجزائري كعملة وطنية في 10 أبريل سنة 1964² وقد استقر سعر صرف الدينار الجزائري عند ذلك المستوى إلى غاية 1969 حيث تقرر تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الدولار الأمريكي نتيجة لهجمات المضاربة حيث تزامن ذلك مع انخفاض طفيف مقابل الدولار الأمريكي وارتفعت قيمته بالنسبة للفرنك الفرنسي حيث أصبحت قيمة الدينار 1.25 فرنك ولقد تزامن الوضع مع تطبيق مخطط الثلاثي الأول (1967-1969) الذي تطلب استقرار أسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية ومن بين أسباب استقرار سعر صرف الدينار الجزائري عند هذا المستوى نذكر ما يلي:

- الرقابة الصارمة على الصرف الأجنبي³؛
- الرقابة الصارمة على التجارة الخارجية من خلال ما يلي:
- تطبيق نظام الحصص؛
- تطبيق تراخيص الاستيراد والتصدير؛
- منع الخواص من ممارسة التجارة الخارجية واحتكار نشاطها من طرف الدولة؛

¹ القانون رقم 64 - 111 المؤرخ في 10 أبريل 1964.

² شعيب بونوة، خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر نمذجة قياسية للدينار الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 5، الجزائر، 2011، صفحة 122.

³ بوعتروس عبد الحق، قارة ملاك، آثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الانسانية، العدد 27، الجزائر، 2007، صفحة 2012.

- إبرام العقود والاتفاقيات الثنائية مع الخارج قصد توسيع المبادلات الخارجية؛
لقد أدى تراجع الفرنك الفرنسي مقابل العملات الأجنبية إلى انخفاض وتراجع الدينار الجزائري أيضا مما أجبر السلطات الجزائرية على إعادة تقييم تكاليف المشاريع الاستثمارية في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973)¹.

3. المرحلة الثالثة: من 1974 إلى 1986

بعد انهيار نظام بريتون وودز سنة 1971 والتخلي عن ربط العملات بالذهب وتطبيق مبدأ تعويم أسعار الصرف اتجهت الجزائر من جانفي 1974 إلى تطبيق نظام صرف جديد يتمثل في ربط سعر صرف الدينار الجزائري بسلة من العملات مكونة من 14 عملة (الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، المارك، السيلينغ النمساوي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الكورن الدنماركي، الجنيه الإسترليني، الكورن النرويجي، الليرة الإيطالية، الفلورين الهولندي، الكورن السويدي، الفرنك السويسري، البيسطاس الإسبانية)² وقد كان الهدف من هذا الربط هو الحفاظ على استقرار الدينار الجزائري وكذا ضمان استقلالته عن العملات الأجنبية والابتعاد عن خطر

التقلبات في أسعار الصرف ويتيح أيضا للسلطات النقدية التدخل في حالة الارتفاع أو الانخفاض.
لقد تزامن انتهاج نظام صرف جديد مع تطبيق المخطط الرباعي الثاني (1974 - 1977) مما حتم على السلطات النقدية استعمال نظام الصربي الجديد قصد مواكبة متطلبات المرحلة المتمثلة في:

- ضمان استقرار سعر صرف الدينار الجزائري للسماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بالتنبؤات في المدى الطويل والمتوسط وجعلها في مأمن عن التقلبات الحادة لأسعار الصرف؛
- تقييم الدينار الجزائري بقيمة تسمح للمؤسسات الوطنية من تخفيف أعباء وتكاليف التجهيزات والمواد الأولية.

¹ محمود حميدات، مرجع سابق، صفحة 156.

² عمر مؤذن، تغير سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات في الفترة ما بين 1990 - 2010، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد ومالية دولية، جامعة المدينة، الجزائر، 2012/2011، صفحة 147.

ثانيا: تطور نظام سعر الصرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1987 – 2022

يمكن تقسيم هذه الفترة إلى ثلاثة مراحل:

1. المرحلة الأولى: من 1987 إلى 1994

تميزت الفترة السابقة بالاستقرار الإداري لسعر الصرف حتى سنة 1986 حيث أدى الانخفاض في أسعار النفط إلى حدوث أزمة في الاقتصاد الجزائري تمثلت في عجز في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، ما أدى إلى تباطؤ في النشاط الاقتصادي إثر تدني قيمة الصادرات نتيجة لتابعة الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات باعتباره المورد الوحيد للمداخيل التي تستعمل لتغطية نفقات استيراد وسائل الإنتاج مما أوجب القيام بإصلاحات هيكلية مست كل جوانب الاقتصاد الجزائري من حيث التنظيم والتسيير، وكان للسياسة النقدية والمالية جانب من الإصلاحات لما تكتسبه من أهمية بالغة حيث تم التخلي عن نظام الصرف السابق المرتبط بسلة من العملات إلى نظام صرف قابل للتعديل وفقا للآلية الانزلاق التدريجي التي طبقت خلال الفترة (1987 – 1991) حيث مكنت من إجراء تعديل سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية، تمت عملية الانزلاق التدريجي تحت رقابة السلطات النقدية ويرجع تطبيق آلية الانزلاق التدريجي إلى الأسباب التالية¹:

- تراجع احتياطات الصرف المتاحة؛
- زيادة ثقل المديونية الخارجية؛
- الهوة الكبيرة بين سعر صرف الحقيقي وسعر صرف التوازي.

الجدول التالي يوضح التعديلات التي مست سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال ذات الفترة

جدول رقم(3،1): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة

(1987-1994)

السنوات	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
متوسط سعر صرف الدينار مقابل 1 دولار أمريكي	4.8	5.9	7.6	9.0	18.5	21.8	23.3	35.1

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

¹ عبد الرزاق بن الزاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازي، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2016، صفحة 124.

من خلال الجدول يتضح أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي انتقل من 4.7 دينار مقابل دولار واحد سنة 1987 إلى 7.6 دينار مقابل دولار واحد سنة 1989 ثم 16.59 دينار مقابل الدولار واحد في سنة 1991، وكان ذلك يهدف للوصول إلى المستوى التوازني الذي يسمح بالاستقرار وتحرير التجارة الخارجية، وقد قامت السلطات النقدية بتخفيضات متتالية لسعر صرف الدينار مقابل الدولار ليصل إلى 17.76 دينار مقابل الدولار في أواخر مارس 1991¹.

أقرت السلطات النقدية تخفيض سعر صرف الدينار بمعدل 22% بتاريخ 30 سبتمبر 1991 وفقا للاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي وفقا لمقتضيات برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد حيث أصبح معدل صرف الدينار الجزائري 22.5 دينارا مقابل دولار واحد أمريكي واستقر عند هذا المستوى إلى غاية سنة 1994 وكان الهدف من التعديل هو جعل الدينار الجزائري قابلا للتحويل بالنسبة للعمليات الخارجية خلال المعاملات التجارية مع الخارج².

2. المرحلة الثانية: من 1995 إلى 2000

مع نهاية سنة 1994 شهد نظام صرف الدينار الجزائري تغييرا في نمط تحديد سعر الصرف حيث تم التخلي عن نظام الربط بسلة من العملات وظهور آلية جديدة لتحديد سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية تعتمد أساسا على قواعد العرض والطلب ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى ثلاث مراحل:

- **مرحلة مجالس العملة:** سميت أيضا بجلسات التثبيت **fixing** بداية من 1 نوفمبر 1994 تم إقرار تنظيم جلسات كانت أسبوعية في البداية ثم أصبحت يومية تضم ممثلي البنوك التجارية تحت إشراف البنك الجزائري، يتم خلال الجلسة عرض المبلغ المتاح من العملات الأجنبية معبر عنه بدلالة العملة المحورية الدولار الأمريكي بسعر صرف أدنى ثم تقوم البنوك بطلب المبالغ التي تحتاجها ويتم تعديل سعر صرف الدينار الجزائري من خلال عرض بنك الجزائر وطلب المصارف التجارية للعملات الصعبة على أن يتم

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، صفحة 2018.

² بن عيني رحيمة، سياسة سعر الصرف في الجزائر نمذجة قياسية للدينار الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2008، 218.

تحديد سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل العملات الصعبة عند أقل عرض، استمر العمل بهذا النظام إلى غاية نهاية ديسمبر 1995.

- **مرحلة إنشاء سوق الصرف بين البنوك:** تم إنشاء السوق تنفيذًا لما جاءت به التعليمات الصادرة عن بنك الجزائر رقم (95 - 08) المؤرخة في 23 ديسمبر 1995 وهي سوق تضم كل من البنوك التجارية والمؤسسات المالية بالإضافة إلى بنك الجزائر حيث يقوم المتعاملون داخل هذه السوق ببيع أو شراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار حسب الحالة (الفائض أو الحاجة)، حيث تنقسم السوق إلى سوق فورية spot وأخرى آجلة forward، على أن يتم تحديد سعر صرف الدينار الجزائري حسب العرض والطلب، ويتاح للمتعاملين القيام بالعمليات التالية داخل السوق¹:

- بيع وشراء العملات الصعبة القابلة للتحويل للدينار الجزائري مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل أيضا للبنوك غير المقيمة؛

- بيع العملات الأجنبية المودعة في حسابات العملة الوطنية القابلة للتحويل للدينار الجزائري مقابل الدينار الجزائري؛

- بيع وشراء العملات الصعبة القابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل؛

- القيام بعمليات بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل بحرية بالعملة المحلية.

كان إنشاء سوق الصرف بمثابة الخطوة الأولى لتطبيق نظام تعويم الصرف مع ضمان مراقبة تحركات سعر الصرف من طرف البنك المركزي وضمان عدم حدوث تغيرات كبيرة على سعر الصرف، مما أدى إلى ترقية مناخ الاستثمار الأجنبي بالإضافة لتوفير ضمانات للمستثمرين الأجانب تتيح لهم تحويل أرباحهم المحققة إلى بلدانهم².

¹ instruction n°79-95 du 27 décembre 1995 portant organisation et fonctionnement du marché interbancaire des changes .

² بالطاهر علي، سياسة التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد1، السداسي الثاني، جامعة حسينية بن بوعلوي، الشلف، الجزائر، 2004، صفحة 190.

- مرحلة ما بعد 1994

استمر العمل بالنظام السابق الذي يقتضي عقد جلسات يومية تضم بنك الجزائر والبنوك التجارية والمؤسسات المالية لتحديد سعر صرف الدينار الجزائري وفقا لآليات العرض والطلب إلا أنه خلال فترة التصحيح الهيكلي فقد الدينار الجزائري جزءا كبيرا من قيمته فقد انتقل من 22.5 سنة 1994 إلى 58 دينار جزائري لكل دولار واحد سنة 1998 ثم واصل الدينار الجزائري التراجع مقابل الدولار الأمريكي فوصل إلى حدود 75 دينار جزائري مقابل 1 دولار، الجدول الموالي يوضح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي:

جدول رقم (2,3): تطور سعر الصرف من 1995 - 2000

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
سعر صرف الدينار الجزائري مقابل 1 دولار امريكي	47.7	54,7	57,7	58,7	66,6	75,3

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يرتبط الثبات النسبي لسعر صرف الدينار الجزائري بعوامل أساسية نذكر منها:

- توفر احتياطي صرف بكميات كافية: ترتبط قوة وثبات سعر صرف الدينار بحجم الاحتياطي المتوفر من العملة الصعبة لدى بنك الجزائر فقد أدت الأزمات البترولية لسنة 1998 و 1999 إلى تراجع حجم الاحتياطي من 8 مليار دولار إلى 6.8 مليار دولار سنة 1998، ثم تراجع إلى 4.6 مليار دولار سنة 1999، مما أدى إلى تراجع سعر صرف الدينار فانخفض ب 35% بالنسبة للدولار خلال الفترة (1998 - 2000)¹.
- سياسة نقدية ومالية ملائمة: تؤثر السياسة النقدية والسياسة المالية على معدلات التضخم إذ يؤدي سوء استخدام آليات السياستين إلى ارتفاع معدلات التضخم التي تؤثر على قيمة العملة الوطنية².

¹ أمير صافية، أثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف حالة الجزائر (1986/2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة الجيلالي الياصب سيدي بلعباس، الجزائر، 2019/2020، صفحة 74.

² دردوري لحسن، لفليطي لخضر، سياسة سعر الصرف في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 1، جامعة المسيلة، الجزائر، مارس 2017، صفحة 128.

- استقرار أسعار البترول: تميزت الفترة بصدمات بترولية كان آخرها سنة 1998 وتواصل تأثيرها إلى غاية السداسي الأول من سنة 1999 ، وقد أدى تحسن أسعار البترول خلال السداسي الثاني من سنة 1999 إلى زيادة احتياطي الصرف مما انعكس على توازن سوق الصرف حيث كانت الجزائر تطبق آنذاك برنامج التعديل الهيكلي (1995 - 1998) وكان متوسط سعر الصرف الدينار الجزائري في حدود 59 دينارا مقابل دولار أمريكي واحد خلال ذات الفترة.

3. المرحلة الثالثة: من 2001 إلى 2022

استطاعت الجزائر خلال الفترة 2015 تقليص حجم الديون الخارجية وبالتالي التخلص من تأثيرها على النمو الاقتصادي فقط تمكنت من تقليص المديونية اتجاه نادي باريس من 20.4 مليار دولار سنة 2000 إلى 11.6 مليار دولار سنة 2005 ثم إلى 0.5 مليار دولار سنة 2010 ثم إلى 347.5 مليون دولار سنة 2013 ما جعل الجزائر تلتفت إلى إعادة تنظيم سياساتها الاقتصادية وإعادة تقويم مؤشرات الاقتصاد الكلي لديها¹.
لقد تواصل العمل بنظام الصرف السابق إذ يتحدث سعر الصرف الدينار مقابل العملات الأجنبية من خلال مخرجات السوق البنينة على أساس العرض والطلب، حيث يبقى البنك الجزائري المصدر الأساسي للعملات الأجنبية، والجدول الموالي يوضح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2001 - 2020).

جدول رقم(3,3): تطور متوسط سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2001 - 2022).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
سعر صرف الدينار الجزائري مقابل 1 دولار امريكي	77.2	79.7	77.4	72.1	73.3	72.6	69.3	64.6	72.6	74.4	72.9
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
سعر صرف الدينار الجزائري مقابل 1 دولار امريكي	77,5	479,	80.6	100.7	109.4	111	116.6	119.4	126.8	135.1	142

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

¹ البيانات المنشورة على الموقع الرسمي لبنك الجزائر <https://www.bank-of-algeria.dz/ar>

- من خلال الجدول يلاحظ أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي مسته عدة تغيرات تزامنت مع الوضع الاقتصادي العالمي، إذ يتأثر بعدة عوامل خارجية وداخلية نذكر منها:
- خلال الفترة 2000-2002 استمر انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ويرجع هذا الانخفاض كنتيجة لتراجع قيمة الدولار مقابل اليورو وذلك بفعل تأثير أحداث 11 سبتمبر 2001؛
 - خلال الفترة 2003 - 2007 أدى تحسن أسعار البترول المنتقل من 54.6 دولار للبرميل إلى 67.3 دولار للبرميل إلى ارتفاع قيمة صادرات البترولية وبالتالي انعكس ذلك إيجابا على قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي فأصبح الدولار الواحد يساوي 69.36 دينار جزائري سنة 2007 بعدما كان يساوي 77.37 دينار جزائري سنة 2003؛
 - أدت أزمة البترول سنة 2008 المتراجع من 150 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 40 دولار للبرميل سنة 2009 إلى تراجع قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي إذ أصبح الدولار الأمريكي الواحد يساوي 74.4 سنة 2010 بعد ما كان يساوي 69.82 أواخر سنة 2007
 - خلال الفترة 2010-2015 واصل الدينار الجزائري تراجعته مقابل الدولار الأمريكي كنتيجة للأسباب التالية:
 - أزمة منطقة اليورو؛
 - الطلب المتزايد على الواردات أدى إلى ارتفاع الطلب على النقد الأجنبي مما أثر على قيمة الدينار الجزائري؛
 - اتباع سياسة اقتصادية توسعية قصد تلبية متطلبات البرامج التنموية؛
 - تراجع أسعار البترول في جوان 2014 أدى إلى تراجع مداخيل قطاع المحروقات الأمر الذي أدى لتراجع الدينار بحوالي 20% مقابل الدولار الأمريكي؛

- عادت قيمة الدينار الجزائري للاستقرار خلال الفترة 2016/2018 مع تراجع طفيف ويعود هذا الاستقرار إلى الارتفاع الملحوظ في أسعار البترول سنة 2017 و الانخفاض في معدلات التضخم المسجلات خلال الفترة؛
- سجل الدينار الجزائري خلال الفترة 2019-2022 تراجعا مستمرا نتيجة للأزمة الصحية العالمية وتفشي وباء كوفيد 19 الذي أدى إلى تراجع الطلب على البترول وبالتالي انخفاض أسعاره والذي أدى بدوره إلى تقلص إيرادات قطاع المحروقات مما جعل قيمة الدينار الجزائري تتراجع مقابل الدولار الأمريكي من 119.36 سنة 2019 إلى 134.73 دينار جزائري سنة 2021 ثم 142 سنة 2022.

ثالثا: نظام الرقابة على الصرف وسوق الصرف الموازية في الجزائر

1. نظام الرقابة على الصرف وسوق الصرف الموازية في الجزائر

سعت الجزائر منذ استقلالها على غرار كل دول العالم إلى مراقبة حجم العملة الصعبة المتداولة في أسواق العملات بها ومراقبة حركة العملات منها وإليها ولتحقيق ذلك أنشأت نظاما لمراقبة الصرف.

1.1 ماهية نظام الرقابة على الصرف في الجزائر

ظهر نظام الرقابة على الصرف في الجزائر في أكتوبر 1963 وتميز في تلك الفترة بالخصائص التالية:

- الصرامة الشديدة فيما يخص امتلاك وحيازة العملات الصعبة؛
 - القوانين الصارمة التي تحدد شروط قيام التجارة الخارجية في شقها المتعلق بالعملة الصعبة؛
 - اتباع نظام التثبيت وغياب السوق البينية لتبادل العملات الصعبة؛
- لقد هدف النظام الرقابة على الصرف خلال الفترة الأولى لتحقيق مجموعة من النقاط أهمها:
- وضع هيكل للاقتصاد الوطني وتنظيم القطاعات مع منح الأولوية لتمويل نشاطات الإنتاجية الداخلية؛
 - حماية الصناعات الناشئة من خلال تقليص حجم الواردات كنتيجة للتحكم في عمليات تمويل التجارة الخارجية بالعملة الصعبة؛

2.1 تطور النظام الرقابة على الصرف في الجزائر

يعد إصدار قانون النقد والقرض 90-10 حدث مفصليا في تطور نظام الرقابة على الصرف في الجزائر إذ نميز مرحلتين مختلفتين:

المرحلة الأولى: نظام الرقابة على الصرف قبل قانون النقد والقرض 90 - 10:

يمكن تقسيم هذه الفترة إلى أربع فترات شهدت كل منها طريقة خاصة في التعامل مع الصرف الأجنبي فرضتها خصائص كل مرحلة:

- **الفترة الأولى 1962 - 1970:** كان الهدف من وضع نظام للرقابة على الصرف في هذه المرحلة هو حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية وتقليص حجم الواردات ما أمكن إلا في حدود ضيقة تتعلق بتنفيذ البرامج التنموية المسطرة وفق ما تتيحه الكميات المتوفرة من العملات الصعبة، واستعملت النظام السابقة بغرض الحد من انتقال رؤوس الأموال نحو الخارج وقد أقرت السلطات الجزائرية لتحقيق ذلك مجموعة من الإجراءات نذكر منها¹:

- تطبيق نظام الحصص حيث منعت عمليات الاستيراد إلا بوجود رخص بكميات محددة تمنحها وزارة مالية؛

- احتكار القيام بممارسة التجارة الخارجية؛

- إبرام اتفاقيات ثنائية قصد توسيع عمليات التصدير نحو الخارج؛

- **الفترة الثانية 1971 - 1977:** خلال هذه الفترة منحت الدولة الجزائرية بصفة احتكارية للشركات الوطنية حق القيام بعمليات الاستيراد كل حسب اختصاصه، وقد خصص غلاف مالي سمي بالتراخيص الإجمالية للواردات قصد تلبية احتياجات الشركات التي تقوم باستيراد السلع حسب القطاع الذي تنتمي إليه إلا أن هذه الإجراءات نجم عنها مجموعة من المشاكل تمثلت في²:

- ظهور النزاعات بين الوصاية والمؤسسات؛

¹ جعفري عمار، مرجع سابق، صفحة 106.

² نعمان سعدي، سياسة الصرف في إطار برنامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي برنامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1998، صفحة 105

- ظهور أزمات تتعلق بالندرة تسبب فيها المؤسسات المحتكرة لعمليات الاستيراد في ظل عدم وجود برامج استيراد وفق مجال زمني محدد؛
- تدهور خدمات ما بعد البيع التي تخص المعدات ووسائل الانتاج المستوردة.
- **الفترة الثالثة 1978 - 1987**: تميزت الفترة بصدر القانون 78 - 02 بتاريخ 11 فيفري 1978 الذي تضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية من خلال تأميم جميع عمليات بيع وشراء السلع والخدمات من الخارج، وقد تم بموجبه إقصاء الخواص من ممارسة في النشاط التجارة الخارجية، حيث تم إقامة علاقات مباشرة مع المصدرين الذين يزاولون نشاط التصدير في الدول أطراف التعاقد، مما جعل عمليات التصدير والاستيراد تخضع لسلطة ورقابة مباشرة من طرف الحكومة.
- منح القانون الخاص بالسوق العلاقات بين المؤسسات الوطنية والأجنبية طابع الاستقلالية مما دفع أطراف التبادل لإبرام عقود متعددة لسنوات عديدة، كما سمح القانون للأشخاص المقيمين في الخارج بفتح حسابات بالعملة الصعبة في الجزائر على أن تستفيد هذه الحسابات من مكافآت¹.
- **الفترة الرابعة 1988 - 1990**: تضمن القانون 88 - 01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 منح الاستقلالية للمؤسسات العمومية والذي نتج عنه إسناد مهام جديدة لمؤسسة البنك المركزي تمثلت في:
 - المشاركة في تحضير القوانين المتعلقة بالصراف والتجارة الخارجية؛
 - السهر على تطبيق القوانين؛
 - إلغاء الترخيص الإجمالي للاستيراد وتعويضه بميزانية العملة الصعبة؛
 - قيام البنوك التجارية بالتعاون مع لجنة الاقتراض الخارجي لتمويل واردات المؤسسات من الخارج؛

المرحلة الثانية: نظام الرقابة على الصرف بعد قانون 90 - 10:

- لقد أسس قانون النقد والقرض 90 - 10 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 لتحولات اقتصاديات هامة مست عدة قطاعات على غرار قطاع النقد والتجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال فقد منح بموجبه بنك الجزائر إلى جانب مهمة إصدار النقود مجموعة من المهام الصلاحيات تتعلق بتنظيم وتوجيه حركة النقد وتوزيع

¹ جعفري عمار، مرجع سابق، صفحة 107.

القروض والحرص على حسن إدارة التعهدات المالية نحو الخارج والحفاظ على استقرار سوق الصرف والقيام بتوجيه ومراقبة الكتلة النقدية وضمان استقرار النقد داخليا وخارجيا وذلك باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك.

كما أسس القانون نظاما جديدا للرقابة على الصرف يختلف عن سابقه فقد أسند عملية الرقابة لمجلس النقد والقرض باعتباره مجلس إدارة بنك الجزائر من خلال الحرية المطلقة في منح رخص لتحويل رؤوس الأموال الأجنبية من وإلى الجزائر، بهدف الانتقال التدريجي من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر.

تم تبني سياسة سعر صرف المتعدد بشكل مؤقت خلال ثلاثة سنوات حيث يلاحظ وجود فرق بين سعر البيع وسعر الشراء قد يتجاوز 2% في بعض عمليات الصرف الجارية¹.

3.1 الرقابة على الصرف في ظل تحرير التجارة الخارجية:

بعدها تم إصدار نصوص قانونية تسمح لأي شخص طبيعي أو معنوي مدرج في السجل التجاري القيام بعمليات الاستيراد والحصول على القروض بالعملة الصعبة قصد تمويل العمليات ذاتها التي يقوم بها فقد أتيح أيضا حصول المصدر على تغطية مخاطر الصرف بالاتفاق مع بنك التوطين على شراء العملات الصعبة بهدف تغطية المدفوعات الخارجية، وقد سمح القانون لأصحاب الحسابات المفتوحة لدى المصارف القيام بسحب أموالهم وتحويلها بغرض تسديد ما يترتب عن العمليات التجارية مع الخارج.

أدى تحرير التجارة الخارجية إلى ارتفاع متزايد في حجم الواردات الأمر الذي دفع السلطات إلى إعادة النظر في القرارات السابقة واتخاذ جملة من القرارات التصحيحية كان أهمها:

- تشديد الرقابة على الصرف الأجنبي؛
- إقامة حظر على بعض الواردات؛
- ترشيد وتوجيه القدرات المالية بالعملة الصعبة نحو القطاعات الإنتاجية وتمويل القطاعات المنتجة؛
- تم في أواخر 1992 إنشاء لجنة وزارية مكلفة بالإشراف على التجارة الخارجية وآليات تمويلها حيث أصبح بإمكان البنوك التجارية تمويل العمليات التجارية التي لا يتجاوز مبلغها 100,000 دولار أمريكي وأجلها من 18 شهرا إلى 36 شهرا، وتلى ذلك القرار قرار آخر يقضي بعدم استفادة

¹ محمد أمين بربري، مرجع سابق، صفحة 107.

الواردات التي ليس لها أولوية من تسهيلات الحصول على العملة الصعبة، خلال ذات الفترة تبنت الجزائر برنامج تعديل الهيكلي تحت وصاية صندوق النقد الدولي حيث كان الهدف هو تحرير التجارة الخارجية فقد تم إزاله القيود بداية من 1994 بشكل تدريجي، وقد رافق ذلك تطبيق السلطات النقدية لسياسة صرف مرنة تهدف للمحافظة على تنافسية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في الأسواق العالمية؛

- تخللت سنة 1995 إصدار القانون رقم 95 - 07 الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 1995 المتعلق بتعديل القانون رقم 92 - 4 الصادر سنة 1992 والمتعلق بمراقبة الصرف الأجنبي تضمن إلغاء كل الضوابط على الصرف في تجارة السلع وتم إلغاء القيود على تجارة الخدمات تدريجياً¹؛
- في أواخر سنة 1995 تقرر من خلال التنظيم 95-07 المؤرخ في 13 ديسمبر 1995 والتعليمة المؤرخة في 18 ديسمبر 1996 إنشاء مكاتب للصرف كما قام بنك الجزائر بموجب التعليمات 10،96،09،96 في ديسمبر 1996 بتعيين حق الصرف وتوسيع الشبائيك القادرة على إنجاز هذه العمليات حيث يرخص لمكاتب الصرف القيام بعمليات بيع وشراء للصرف مقابل العملة الوطنية وكذلك أوراق البنك وشيكات السفر المحررة بعملات قابلة للتحويل، ويرخص لكل بنك فتح مكتب للصرف ويمكنه منح تراخيص تحت مسؤولية الفنادق².
- في سنة 1990 قامت السلطات بإلغاء القيود المفروضة على منح النقد الأجنبي الموجه لتمويل الرحلات السياحية، وقد سبق ذلك منح البنوك التجارية الترخيص بصرف المدفوعات الخاصة بالصحة والتعليم في الخارج إذ يتم ذلك وفق سقف محدد يضعه بنك الجزائر.

¹ محمد الأمين بربري، مرجع سابق، صفحة 218.

² لخضر عزي، صرف الدينار بين واقعية السوق وصندوق النقد الدولي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، صفحة 306.

2. سوق الصرف الموازية في الجزائر

كغيرها من دول العالم وبعد تبني الجزائر نظام لمراقبة الصرف الأجنبي وفرضها قيود على كمية النقد الأجنبي المسموح به وضرورة تقديم مبررات لطلب النقد الأجنبي تعاني الجزائر من انتشار تداول العملات الأجنبية في أسواق موازية بكميات كبيرة وبسعر صرف موازي.

1.2 ماهية سوق الصرف الموازي

تعتبر السوق السوداء لتبادل العملات فضاء للالتقاء الباحثين عن العملات الأجنبية مالكيها والمضاربين الذين يسعون للاستفادة من تداول العملات في هذه السوق.

- تعريف سوق الصرف الموازي:

هي سوق غير رسمية يتم فيها تبادل مختلف العملات الأجنبية بكميات غير محددة وبدون أي قيود أو حواجز¹، وعادة ما يكون سعر العملات الأجنبية المعروضة في السوق الموازية مرتفع عن السعر المعروض في السوق الرسمية، كما أن سعر شراء العملات يكون مرتفعا أيضا عن السعر في البنوك ومكاتب الصرف، ظهرت السوق الموازية في الجزائر منذ سنة 1974 ويستمر وجودها إلى يومنا هذا.

- أسباب ظهور سوق الصرف الموازية في الجزائر

إن عجز البنك المركزي عن تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة يدفعهم إلى البحث عنها خارج أسوار البنك وبالتالي التوجه إلى سوق الصرف الموازي، كما يشجع سعر الصرف الموازي المرتفع عن ذلك المعروض في البنوك مالكي العملة الصعبة على بيعها في الأسواق الموازية دون البنك ويمكن سرد أسباب أخرى كالتالي:

- تحديد الحد الأقصى للمبلغ الذي يمكن تحويله إلى العملة الصعبة إذ تنص القوانين في الجزائر على أنه يسمح للفرد تحويل مبلغ قدره 15000 دينار جزائري إلى العملة الصعبة بغرض السياحة بالخارج على أن يتم ذلك مرة واحدة في السنة؛
- اقتصار عمليات تحويل العملة على البنوك إذ لا يمكن القيام بعمليات شراء وبيع العملات الأجنبية إلا في البنك بمبالغ محددة سابقا؛

¹ Lehu .Le marché parallèle, l'encyclopédie du marketing, 2008, p 1.

- ظهور طلب على العملة لتمويل الواردات غير القانونية: أدى عجز المعروض محليا من السلع عن تلبية الحاجات المتزايدة للسكان إلى التوجه للاستيراد غير القانوني الذي أوجد طلبا على العملة الصعبة يتم تمويله بالعملة الصعبة من سوق الصرف الموازي أيضا؛
 - تسديد نفقات الخدمات بالخارج: تؤدي صعوبة الحصول على العملة الصعبة لتمويل العلاج الطبي أو التعليم في الخارج إلى التوجه لسوق الصرف الموازية للحصول على العملة الصعبة لتسديد نفقات العلاج أو الدراسة و نفقات الخدمات الأخرى التي يحصل عليها المسافرون في الخارج؛
 - تسديد نفقات الاستيراد العادية : يواجه المستوردون صعوبة بالغة في تحويل الدينار إلى العملة الصعبة بغرض تسديد نفقات عمليات الاستيراد حيث إن قيمة المبلغ الذي يمكن الحصول عليه يقدر ب 7500 أورو وهو مبلغ ضئيل لا يسمح بالقيام بعمليات استيراد كبيرة فيلجأ المستوردون لسوق الصرف الموازية للحصول على الكميات المطلوبة من العملة الصعبة لتمويل عملياتهم التجارية بدون قيود.
- آلية سوق الصرف الموازية:

يتم العمل في سوق الصرف الموازية عن طريق توفير العملة الصعبة بمختلف أنواعها وعرضها للبيع بكميات غير محددة وعلى مدار الأسبوع حيث يتم الاتفاق على الثمن مباشرة بين البائع والمشتري دون رقابة أو تدخل للسلطات النقدية، إذ يقوم الباعة بتوفير النقد الأجنبي من مصادر مختلفة، كما يقوم المشتري بإنفاق العملة الصعبة في قضاء حاجاته أو إعادة بيعها.

2.2 مصادر إمداد سوق الصرف الموازية بالعملة الصعبة: يتم الحصول على العملة الصعبة بغرض

تسويقها في السوق الصرف الموازية من عدة مصادر أهمها:

- عائدات الصادرات غير القانونية: يعتبر التهريب عبر الحدود الجزائرية من أهم مصادر الحصول على العملة الصعبة إذ يتم بيع المنتجات ذات السعر المدعم المنخفض نسبيا للأجانب عبر الحدود والحصول على عائدات بالعملة الصعبة ويتم بيعها داخل سوق الصرف الموازية؛

- السياح والدبلوماسيون المقيمون في الجزائر: يفضل السياح القادمون للجزائر والمغتربون والبعثات الدبلوماسية المتواجدة في الجزائر بيع ما بحوزتهم من العملة الصعبة داخل السوق الموازية بسبب سعر الصرف المرتفع عن ذلك المعروض في البنوك الرسمية.
- التصريح المبالغ به في فواتير الواردات: يؤدي التصريح بقيمة أعلى من القيمة الحقيقية للواردات إلى اكتساب المستورد مبالغ مالية بالعملة الصعبة بهدف إعادة بيعها داخل سوق الصرف الموازية بهدف الحصول على أرباح إضافية¹.
- التلاعب في مبالغ فواتير الصادرات: يتيح ذلك للمصدر الحصول على العملة الصعبة خارج البنك من خلال قنوات تسليم غير قانونية²، إذ يتم التصريح بجزء من مبلغ الصفقة في الفواتير على أن يتم تسليم الجزء الآخر خارج الأطر القانونية ما يجعله يحصل على العملة الصعبة ليعيد تسويقها داخل سوق الصرف الموازية بغرض الحصول على الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي³.

3.2 تطور سعر الصرف الموازي

- تعريف سعر الصرف الموازي

يختلف سعر الصرف الموازي عن سعر الصرف الرسمي في جوهره فالأول يتحدد بفعل عوامل اقتصادية عديدة تتداخل فيما بينها على أن تقوم السلطات النقدية بإعلانه ومراقبته فهو مؤشر هام على مكانة وحالة الاقتصاد المحلي مقارنة بالاقتصاد العالمي كما أنه يعكس سيادة الدولة وهو رمز من رموزها، أما الثاني فهو سعر العملة في السوق السوداء أثناء عملية ثنائية يتم فيها التنازل عن كمية من العملة المحلية مقابل كمية من العملة

¹ نجاة مسمش، الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1980 - 2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017/2018، صفحة 45.

² عاطف وليم أندراوس، الاقتصاد الظلي: مفاهيم، المكونات، الأسباب، الأثر على الموازنة العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2005، صفحة 64.

³ يوسف عبد الباقي، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، صفحة 79.

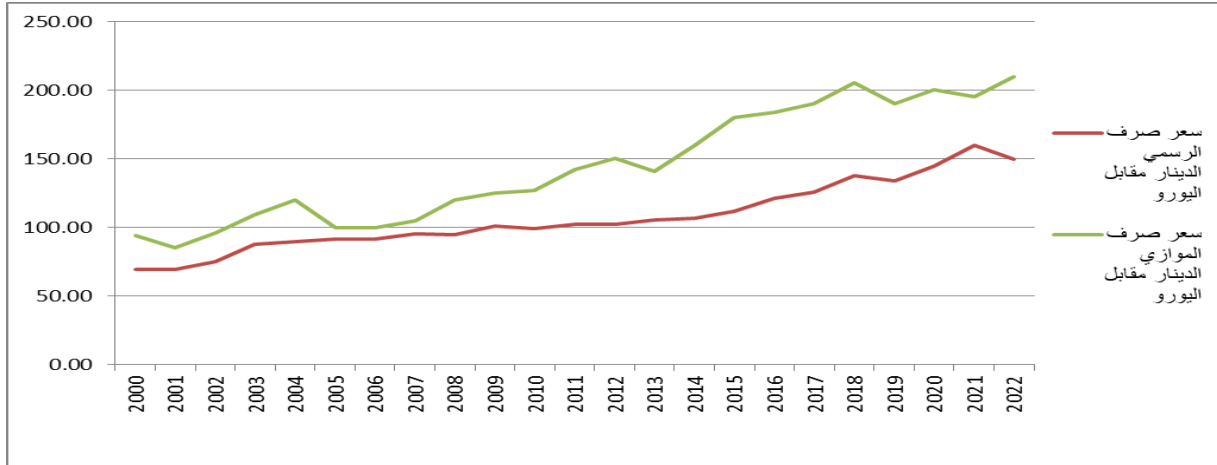
الأجنبية أو العكس داخل سوق الصرف الموازي¹، يخضع سعر الصرف الموازي لقوى العرض والطلب والمؤثرات الخارجية الأخرى فتوفر العملات الأجنبية داخل سوق الموازي تجعله ينخفض وندرتها مع وجود الطلب تجعل سعر الصرف الموازي يرتفع.

- تطور سعر الصرف الموازي في الجزائر

يعتبر وجود الأسواق السوداء لتبادل العملات سمة من سمات اقتصادات دول العالم الثالث والاقتصادات الضعيفة عموماً، حيث يوجد بها فضاءات معينة لممارسة تبادل العملات الأجنبية، والجزائر ليست في منى عن هذه الممارسات إذ يتم تبادل العملات الأجنبية في جل ولايات الوطن والمكان الأكثر شهرة في هذا المجال هو ما يسمى سوق "السكوار" في العاصمة الجزائر حيث يتم مبادلة العملات الأجنبية بمختلف أنواعها وبالكم المرغوب دون حدود لذلك وهناك يتحدد سعر الصرف الموازي لكل عملة مقابل الدينار الجزائري والذي يتغير وفقاً للعرض والطلب والشكل الموالي يوضح تغيرات سعر الصرف الموازي:

الشكل رقم: (3،1): منحني يباني يوضح تطور سعر الصرف الموازي سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري

مقابل اليورو خلال الفترة 2000 – 2022



المصدر: من 2000 إلى 2013: تم إعداده بالاعتماد على: بوعدة حورية، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد تخصص الاقتصاد الدولي، جامعة وهران، 2013/2014، صفحة 153.

¹ Miguel Kiguel, Stephen A. O'Connell Parallel Exchange Rates in Developing Countries, The World Bank Research Observer, Vol. 10, No. 1 (Feb., 1995), pp. 21-52

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

من 2014 إلى 2020 تم إعداده بالاعتماد على: قماش نجيب إشكالية سوق الصرف الموازي في الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس سطيف1 ، 2020/2019 صفحة 204.

من 2000 إلى 2022 تم إعداده بالاعتماد على: ملاك قارة، سوق الصرف الموازي في الجزائر وإجراءات مكافحتها دراسة حالة: باعة العملات في السوق الموازي بمدينة قسنطينة، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 10، العدد 01، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2022، صفحة 417.

من خلال الشكل يلاحظ أن سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل اليورو سجل ارتفاعا تدريجيا خلال الفترة حيث سجل 69.20 دينار جزائري مقابل 1 يورو في بداية الفترة سنة 2001 أما في نهاية الفترة سنة 2022 فقد سجل 149.57 دينار جزائري مقابل 1 يورو، يذكر أنه تم تسجيل تراجع طفيف لسعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل اليورو خلال سنة 2010 وقدّر هذا التراجع بـ 1.10 دينار جزائري فقط عن السنة السابقة وسجل أيضا تراجع في سنة 2019 بلغ 3.98 دينار كما سجل تراجع آخر سنة 2022 قدر بـ 10.18 دينار عن السنة السابقة.

أما سعر الصرف الموازي للدينار الجزائري مقابل اليورو فقد سجل هو الآخر ارتفاعا تدريجيا خلال الفترة حيث إنه في بداية الفترة سنة 2001 كان يتوجب دفع 85 دينار للحصول على 1 يورو وفي نهايتها كان يتوجب دفع 210 دينار للحصول على 1 يورو وهو رقم غير مسبوق، يذكر أنه خلال الفترة شهد سعر صرف الدينار مقابل اليورو تراجعاً لم تدم طويلاً فكان ذلك سنة 2005 أين سجل الصرف الموازي للدينار الجزائري مقابل اليورو تراجعاً قدره 20.5 دينار عن سنة 2004، وسجل تراجع آخر سنة 2013 قدر بـ 9 دينار جزائري عن سنة 2012 ثم تراجع من 205 دينار لليورو الواحد سنة 2018 إلى 190 دينار لليورو الواحد سنة 2019، وقد سجل أيضا سعر الصرف الموازي للدينار مقابل اليورو تراجعاً خلال سنة 2021 قدر بـ 5 دنانير عن سنة 2020.

يستهدف تجار العملة داخل السوق السوداء الحصول على الهامش الذي يمثل الفرق بين سعر الصرف الرسمي داخل البنوك وسعر الصرف الموازي الموجود خارجه، فيجعل هذا الفرق مالكي العملة الصعبة يقدمون على بيعها داخل السوق السوداء لتحقيق أكبر عائد ممكن كما يقدم من يحتاج للعملة الأجنبية بكمية تفوق تلك الممنوحة من البنك على شرائها من السوق السوداء.

ومن خلال الشكل يلاحظ أيضا أن متوسط الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي للدينار الجزائري مقابل اليورو بلغ خلال الفترة 37.54 ديناراً حيث حقق أعلى قيمة سنة 2015 بلغت 68.56 ديناراً وقد تجاوز الفرق 50 ديناراً في السنوات 2014، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020، 2022، كما بلغ أدنى قيمة سنة 2005 مسجلاً 8.2 ديناراً، وقد سجل ارتفاعاً معتبراً سنة 2008 قدر بـ 15.13 ديناراً عن سنة 2007، وسجل أيضاً ارتفاعاً آخر سنة 2015 قدر بـ 15.46 ديناراً عن سنة 2014، أما أقصى ارتفاع مسجل خلال الفترة حدث سنة 2022 وقدر بـ 25.18 ديناراً عن سنة 2021، يذكر أن سبب الزيادة المعتبرة للفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر صرف الموازي راجع لتوفر العملة الأجنبية ومقدار الطلب عليها كما يتأثر ذلك بحالة الاقتصاد عموماً حيث إن الارتفاعات المسجلة كانت خلال مرور الاقتصاد الوطني بأزمات مرتبطة بتذبذب أسعار النفط سنة 2008 و 2015 وارتبطت أيضاً في سنة 2019 بتداعيات الأزمة الصحية العالمية وما رافقها من أزمات اقتصادية عالمية.

4.2 نتائج وجود سوق الصرف الموازي في الاقتصاد الوطني

يمكن إيجاز أثر وجود سوق الصرف الموازي على الاقتصاد الوطني في النقاط التالية:

- يؤثر اتساع سوق الصرف الأجنبي سلبياً على مؤشرات الاقتصاد الوطني كما أن اتساع الهوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي يؤدي إلى توسع سوق الصرف الموازي ويشجع على المضاربة في العملات نظراً لهامش الربح الكبير المضمون؛
- معدلات التضخم: يؤدي تحويل العملة خارج الإطار القانوني إلى وجود كتلة نقدية غير معلومة الكمية داخل الأسواق الوطنية وامتلاكها يسبب ظهور طلب كبير على المنتجات والخدمات مما سيؤدي حتماً إلى رفع سعرها نتيجة الطلب الكبير مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وظهور مشاكل الندرة؛
- مؤشرات التجارة الخارجية: يؤدي التهريب بغرض الحصول على العملة الصعبة وتدليس فواتير الاستيراد والتصدير إلى اختلال ميزان المدفوعات والميزان التجاري؛

- حركة رؤوس الأموال: يؤثر انتشار أسواق الصرف الموازية على حركة رؤوس الأموال إذ يتاح للمتعاملين في السوق القيام بنقل العملات الصعبة المحصلة بكمية كبيرة خارج الوطن دون رقابة للسلطات النقدية مما يؤثر على فعالية آليات الرقابة؛
- احتياطي العملة الصعبة: باعتبار أن النشاط في سوق الصرف الموازية نشاط مربح دائما يرتفع الطلب على العملات الصعبة بغرض تمويل الاستيراد أو التصدير وأي نشاط يمول بالعملة الصعبة ثم توجه هذه الكميات أو جزء منها للتداول في السوق الموازية مما يؤثر سلبا على احتياطي من العملة الصعبة.

المطلب الثاني: تطور الميزان التجاري في الجزائر

مر رصيد الميزان التجاري الجزائري بتغيرات كثيرة منذ الاستقلال وقد سعت السلطات الجزائرية لتبني سياسات تجارية ومالية تهدف للتأثير الإيجابي على رصيد الميزان التجاري وجعله متوازنا من خلال كبح تدفق الواردات وتشجيع الصادرات غير أن إقدام الجزائر على تحرير التجارة الخارجية جعل الميزان التجاري يميل للعجز أكثر من التوازن مما جعلها تعيد النظر في قرارها وتعود لتطبيق السياسات الحمائية الهادفة لتشجيع المنتج المحلي مع تسهيل تصديره وكبح الواردات بمختلف أنواعها.

لقد سجل الميزان التجاري الجزائري في بعض السنوات فائضا كما سجل في البعض الآخر عجزا، غير أن تسجيله للفائض يعود لتحسن أسعار البترول وقدرة الإيرادات من الصادرات منه على تغطية تكلفة الواردات من المواد المختلفة، أما تسجيله للعجز فمرده تراجع أسعار البترول وعدم قدرة إيرادات الصادرات منه على تغطية تكلفة الواردات فقد عانت الجزائر من تركيز سلعي في صادراتها التي تعتمد أساسا على البترول أما الواردات فتباين تركيبها من سنة لأخرى، يذكر أيضا أن السلطات الجزائرية أبرمت اتفاقيات تجارية ثنائية مع بعض الدول أو التكتلات سعت من خلالها للاستفادة من التسهيلات الممنوحة للمنتجات الجزائرية داخل أسواق شركائها التجاريين.

أولاً: تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1962 – 2022

1. المرحلة الأولى: تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1962 – 1989

بعد إعلان استقلال الجزائر واصل النظام الفرنسي سيطرته على المبادلات التجارية للجزائر مع العالم الخارجي مما أدى لقيام الحكومة الجزائرية بجملة من التدابير والإجراءات تهدف للسيطرة على مجال التجارة الخارجية الجزائرية وقد تميزت هذه المرحلة بفترتين:

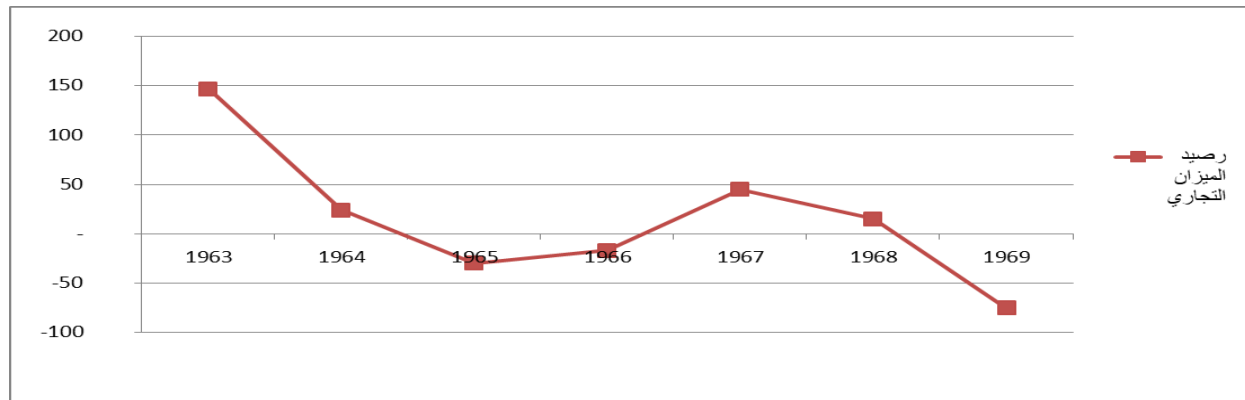
- الفترة الأولى من 1962 إلى 1970

سعت الجزائر خلال هذه المرحلة إلى فرض الرقابة على التجارة الخارجية وإعادة تنظيمها فاستخدمت ما أتيج من الأدوات تمثلت في:

- نظام الحصص بموجب الأمر 63 - 188 المؤرخ في 16 ماي 1963؛
- التعريفة الجمركية لسنة 1963 بموجب الأمر 63 - 414 المؤرخ في 28 أكتوبر 1963؛
- التعريفة الجمركية لسنة 1968؛
- إنشاء البنك المركزي لسنة 1963 للقيام بمهام مراقبة الصرف وتلى ذلك الانسحاب من منطقة الفرنك الفرنسي.

لقد انعكست كل هذه التدابير على رصيد الميزان التجاري والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (2,3): تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1963 – 1970



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية السنوية الصادرة عن وزارة المالية - المديرية العامة للجمارك-

من خلال الشكل يلاحظ أن رصيد الميزان التجاري كان إيجابيا بعد الاستقلال مباشرة إذ حقق 147 مليون دولار في سنة 1963 ثم بدأ في التراجع التدريجي فحقق أول رصيد سالب سنة 1965 قدره 30- مليون دولار ثم تواصل التراجع خلال السنوات الموالية ليصل في نهاية الفترة إلى أدنى مستوى له في أواخر 1970 .

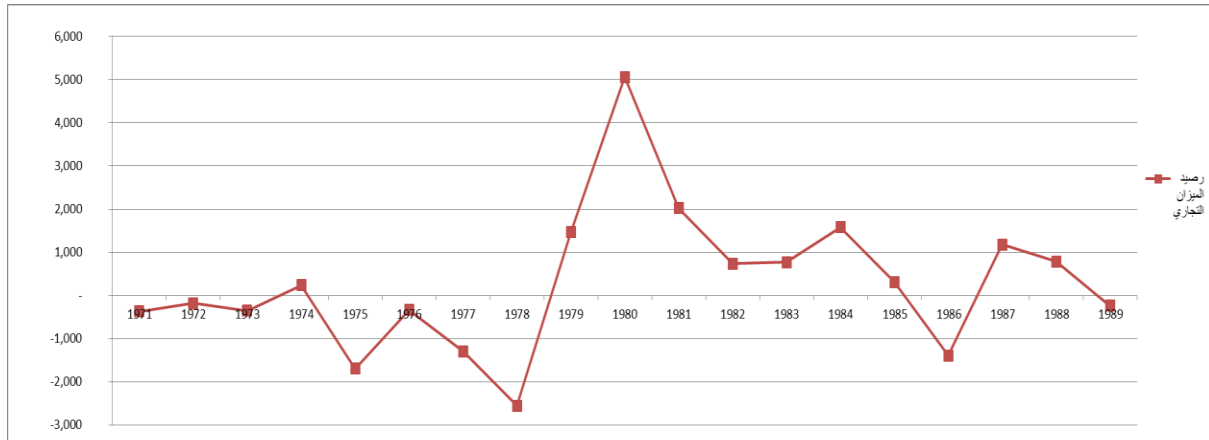
- الفترة الثانية من 1970 إلى 1989

سميت هذه المرحلة بمرحلة احتكار الدولة الجزائرية للتجارة الخارجية فقد تم خلال هذه المرحلة منح صلاحيات القيام بالتجارة الخارجية للمؤسسات الحكومية الجزائرية المختصة فقط، إضافة إلى ذلك قامت السلطات الجزائرية بمجموعة من التدابير التي كان لها أثر على الميزان التجاري نذكر منها:

- إصدار قانون 74-11 يتيح حرية التصدير عدا المواد الأساسية وإعادة التصدير؛
- إصدار قانون 78-01 المؤرخ في 11 فيفري 1978 المتضمن التأميم التجارية الخارجية؛
- اعتماد تعريف جمركية جديدة بداية من سنة 1973 بموجب الأمر رقم 72-68 المؤرخ في 29 ديسمبر 1962؛

- إقرار تعريف جمركية جديدة بداية من سنة 1986 بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 1986؛
- اعتماد تراخيص الاستيراد بموجب الأمر 74-12 المؤرخ في 30 جانفي 1974.

الشكل رقم (3,3): تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1970-1989



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية السنوية الصادرة عن وزارة المالية - المديرية العامة للجمارك-

من خلال الشكل يتضح أن رصيد الميزان التجاري واصل تسجيل أرقام سلبية وصلت في سنة 1973 إلى 353- مليون دولار، أما في سنة 1974 فقد سجل الميزان التجاري رصييدا موجبا قدره 235 مليون دولار أمريكي ثم عاود التراجع خلال الفترة الموالية. في سنة 1979 وبعد صدور قانون تأميم التجارة الخارجية سجل رصيد الميزان التجاري رصييدا موجبا قدر بـ 1463 مليون دولار أمريكي وقد حافظ الميزان التجاري على رصييده الموجب إلى غاية سنة 1986 أين سجل رصييدا سالبا، حيث أثر تراجع أسعار النفط خلال ذات السنة سلبا على الإيرادات الإجمالية للدولة الجزائرية مما انعكس سلبا على المؤشرات الاقتصادية ككل فقد سجل ميزان المدفوعات أيضا رصييدا سالبا الأمر الذي دفع السلطات إلى اتخاذ قرارات تهدف لإعادة التوازن للاقتصاد الكلي وتم بالفعل إصدار المرسوم التشريعي 88 - 29 الذي نص على أن استيراد السلع لا يتم إلا في إطار النظام الوطني للتخطيط وعن طريق الوكالة أو الامتياز الذي تمنحه الدولة وفقا لدفتر الشروط.

2. المرحلة الثانية: تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1990 - 2014

تميزت هذه المرحلة بوجود فترتين:

- الفترة الأولى من 1990 إلى 1994

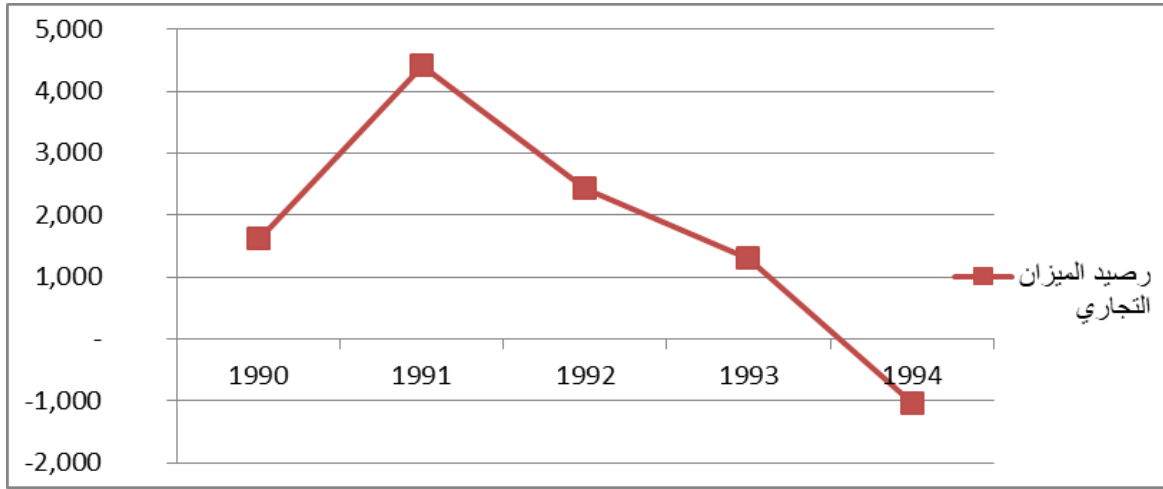
- تميزت هذه الفترة بإقرار مجموعة من التدابير أثرت على التجارة الخارجية نذكر منها:
- إقرار قانون النقد والقرض بتاريخ 14 فيفري 1990 وقانون المالية التكميلي لسنة 1990 وقد نص القانونان على التحول التدريجي لإلغاء احتكار المؤسسات الحكومية للنشاط التجارية حيث أصبح بإمكان كل شخص طبيعي أو معنوي مدرج في السجل التجاري استيراد السلع لغرض بيعها؛
 - الإلغاء التدريجي للتراخيص التي كان معمولا بها في الفترة السابقة؛
 - تنظيم عمليات الاستيراد من طرف البنوك حيث يمكن منح القروض بالعملة الصعبة لتمويل الواردات وذلك بعد القيام بالتوطين لعمليات التجارة الخارجية؛
 - المرسوم 91 - 37 المؤرخ في 13 فيفري 1991 المتعلق بشروط التدخل في التجارة الخارجية الذي نص على أن التجارة الخارجية حرة وألغى تماما احتكار الدولة لها حيث أصبح بإمكان أي شخص معنوي أو

طبيعي يمارس وظيفة تاجر بالجملة مسجل لدى السجل التجاري باسمه ويعمل لحسابه الخاص او لحساب الغير بما في ذلك الإدارات العمومية القيام بالتجارة الخارجية¹.

- تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري بنسبة 22% إذ أصبح الدولار الواحد يساوي 22.5 دينار جزائري بدل 18.5 دينار جزائري؛

- إنشاء لجنة خاصة (AD - HOC) بموجب التعليم رقم 625 مهمتها مراقبة عمليات تمويل التجارة الخارجية حيث أصبحت المعاملات التي تزيد قيمتها عن 100,000 دولار أمريكي تستلزم موافقة اللجنة وتم وضع حد أدنى للقروض الموجهة للتجارة الخارجية يتراوح بين 18 و 36 شهرا².

الشكل رقم(3،4): تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1990 – 1994



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية السنوية الصادرة عن وزارة المالية - المديرية العامة للجمارك-

من خلال الجدول يلاحظ أن رصيد الميزان التجاري حقق تحسنا كبيرا سنة 1990 بتسجيله 1.62

مليون دولار بعد تسجيله رصيد سالب سنة 1989 قدر ب 240 - مليون دولار نتيجة الأزمة الاقتصادية ليتراجع تدريجيا خلال هذه الفترة و يسجل 1.025 - مليون دولار أمريكي سنة 1994.

¹ المادة الثانية من المرسوم 91-37 المؤرخ في 13 فيفري 1991 المتعلق بشروط التدخل في التجارة الخارجية، الجريدة الرسمية، العدد12، صفحة 419.

² كريم الناشبي وآخرون، الجزائر وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، 1998، صفحة 110.

- الفترة الثانية من 1995 إلى 2014:

استمرت الجزائر بالإلغاء التدريجي للقيود على التجارة الخارجية حيث تم تحرير استيراد المواد الاستهلاكية وإزالة القيود المتعلقة باستيراد المعدات الصناعية ورفع المجال الزمني المحدد لتسديد ائتمانات المستوردين كما تم التقليل التدريجي للرسوم الجمركية وقد شملت الإجراءات المتخذة النقاط التالية:

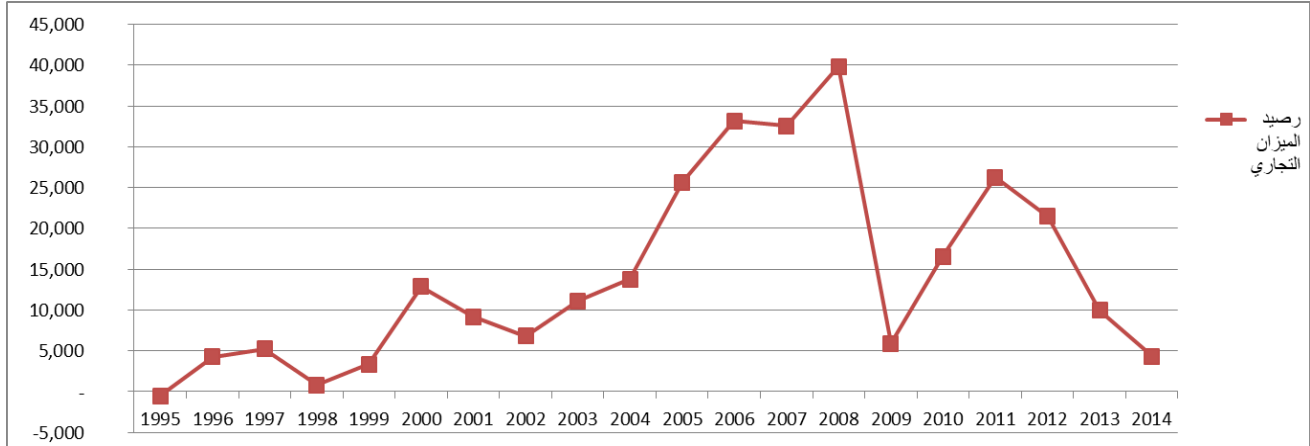
- إلغاء قائمة المنتجات المحظورة؛
 - انشاء الصندوق الوطني لترقية الصادرات (FPSE) بموجب قانون المالية 1996؛
 - إلغاء الرسم التعويضي وتخفيض الرسم الجمركي الأعلى من 60% إلى 50% ثم إلى 45% سنة 1997؛
 - إنشاء النظام الجزائري لضمان ائتمان الصادرات سنة 1996 بموجب الأمر 96-06 المؤرخ في جانفي 1996 تديره الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات (CAGEX) حيث يتم تأمين الشركات الجزائرية المصدرة من الأخطار التجارية والسياسية¹.
 - تخفيض سعر صرف الدينار بنسبة 40.17% خلال سنة 1994؛
 - إلغاء القيود الإجرائية المطبقة من طرف بنك الجزائر؛
 - نص القانون 03 - 04 في مادته الثانية على أن إنجاز عمليات استيراد المنتجات وتصديرها يكون بكل حرية؛
- بالإضافة لما سبق فقد أبرمت الجزائر مجموعة من الاتفاقيات التجارية الثنائية مع دول أو تكتلات إقليمية نذكر منها²:
- الاتفاقية التجارية مع دولة الأردن بتاريخ 19 ماي 1997 تم بموجبها إعفاء المنتجات ذات المنشأ الأردني أو الجزائري من الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى؛

¹ عبد المجيد قدي، أليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الثاني، جوان 2002، صفحة 14.

² ماحي زكرياء، بنية صبرينة، أثر سياسات التجارة الخارجية على ميزان الدفعات دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 7 العدد 2، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، سبتمبر 2022، صفحة 359.

- المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر حيث وقعت سنة 1981 وتم تطبيقها سنة 2009 وضمت 18 دولة عربية وهدفت إلى إنشاء منطقة عربية للتبادل الحر بين الدول المتعاقدة؛
- اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيث تم بموجب هذه الاتفاقيات إعفاء السلع الصناعية من الرسوم الجمركية للطرفين و التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية؛

الشكل رقم(3،5): تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1995 – 2014



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية السنوية الصادرة عن وزارة المالية - المديرية العامة للجمارك-

من خلال الشكل يتضح أن الاجراءات المتخذة خلال الفترة أثرت على الميزان التجاري، ففي سنة 1995 سجل الميزان التجاري عجزا قدر ب 0.521 - مليون دولار أمريكي و يعود ذلك إلى تباعية الاقتصاد لأسعار المحروقات بالدرجة الأولى و إلى سياسة تحرير التجارة الدولية بالدرجة الثانية و التي سمحت بتدفق السلع إلى الداخل دون قيود و لم تتمكن من تشجيع التصدير و تحقيق أهدافها.

ما يلاحظ أيضا أنه في الفترة من 2000 إلى 2008 سجل الميزان التجاري فائضا متزايدا حيث وصل رصيد الميزان التجاري إلى 39.819 مليون دولار أمريكي سنة 2008 كأقصى قيمة ،أما في سنة 2009 وبعد الأزمة البترولية وتراجع أسعار البترول فقد سجل الميزان التجاري تراجعاً ووصل رصيده 5.900 مليون دولار أمريكي ثم واصل الإرتفاع فبلغ 26.242 مليون دولار أمريكي سنة 2012 وفي سنة 2013 تراجع الرصيد فبلغ 9.946 مليون دولار أمريكي نتيجة لتراجع أسعار البترول.

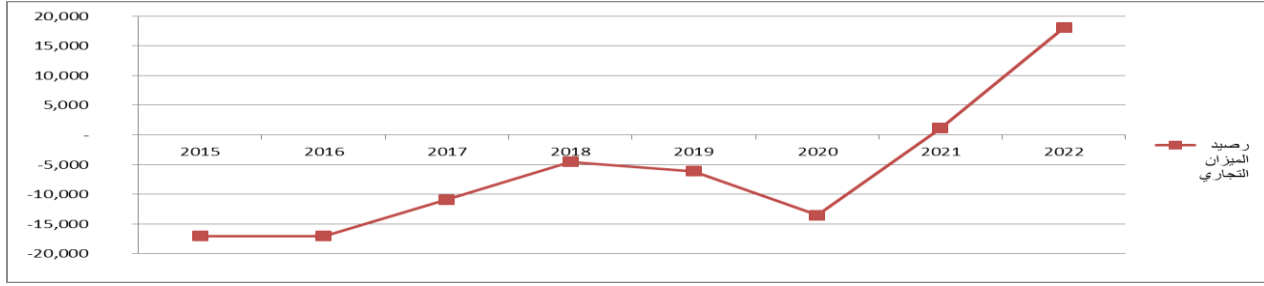
3. المرحلة الثالثة: تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2015 – 2022

في ظل الارتفاع المتزايد للوردات إلى الجزائر والتبعية لقطاع المحروقات الذي شكل خلال الفترة السابقة الجزء الأكبر من الصادرات الجزائرية غيرت الجزائر من طريقتها في التعامل في مجال التجارة الخارجية وأقرت من جديد ضرورة العودة لمراقبة عمليات التجارة الخارجية قصد كبح الواردات في ظل تراجع أسعار البترول ونقص التغطية وتراجع الإيرادات المالية من قطاع البترول فاتخذت مجموعة من التدابير والإجراءات التي تهدف لإعادة التوازن للميزان التجاري نذكر منها:

- إقرار توطين البنكي الضروري لدى وسيط معتمد (مؤسسات مالية أو بنك) وفقا للمادة 29 من النظام 01 – 07 عند إنجاز أي عمليات تجارية مع الخارج؛
- العودة لتطبيق القيود الكمية والحصص وتراخيص الاستيراد؛
- المنع من استيراد بعض المواد كليا وإضافة شروط جديدة عند استيراد مجموعة من المواد الأخرى؛
- استخدام آلية الحظر فقد حضرت الجزائر استيراد 851 منتجا في بداية 2018 وتم تعديل القائمة لتشمل 877 منتجا في 21 ماي 2018¹؛
- إقرار رسوم جمركية جديدة عند استيراد بعض المنتجات وإقرار رسم إضافي مؤقت على 1590 منتج تتراوح نسبته بين 30% الى 120% ثم أعيد النظر في القائمة لتصبح 982 منتجا؛
- نص قانون المالية لسنة 2018 التعليق المؤقت لاستيراد 45 عائلة من المنتجات النهائية.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 18-02 المؤرخ في 7 جانفي 2018 المتضمن منع استيراد المنتجات.

الشكل رقم(3،6): تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2015 – 2022



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية السنوية الصادرة عن وزارة المالية – المديرية العامة للجمارك - (الفترة 2015 – 2019)، أما الفترة (2019 – 2021) بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر، (بيانات 2022 تخص 11 شهرا من سنة 2022).

من خلال الشكل يلاحظ أن رصيد الميزان التجاري سجل رقدا سلبا في سنة 2015 نتيجة الأزمة البترولية 2015 و بعد تدخل السلطات الجزائرية و إقرار السياسات التجارية المذكورة سابقا و فرض سياسات حمائية على الواردات من السلع و البضائع تم تخفيف العجز في السنوات 2016 – 2017 – 2018 حيث وصلت قيمة العجز في سنة 2018 إلى 4.533 - مليون دولار أمريكي . عاد رصيد الميزان التجاري إلى العجز بفعل الأزمة الصحية و البترولية سنة 2019 فوصل إلى -6.111 - مليون دولار أمريكي في سنة 2019 و -10.595 - مليون دولار أمريكي في سنة 2020، أما خلال سنة 2021 تحسن رصيد الميزان التجاري مسجلا أول رصيد موجب خلال الفترة، وفي 11 شهرا الأولى من سنة 2022 سجل رصيد الميزان التجاري فائضا قدر ب 18060 مليون دولار كنتيجة لتحسن أسعار المحروقات ولتصدير بعض المنتجات خارج المحروقات.

ثانيا: هيكل الميزان التجاري خلال الفترة 1990 – 2021

يمكن تقسيم الفترة إلى مرحلتين كالتالي:

1. المرحلة الأولى من 1990 إلى 2014

دامت المرحلة 24 سنة وقد شهدت تغيرات عديدة مست صادرات الجزائر

1.1 التركيبة السلعية لصادرات الجزائر خلال الفترة 1990 – 2014

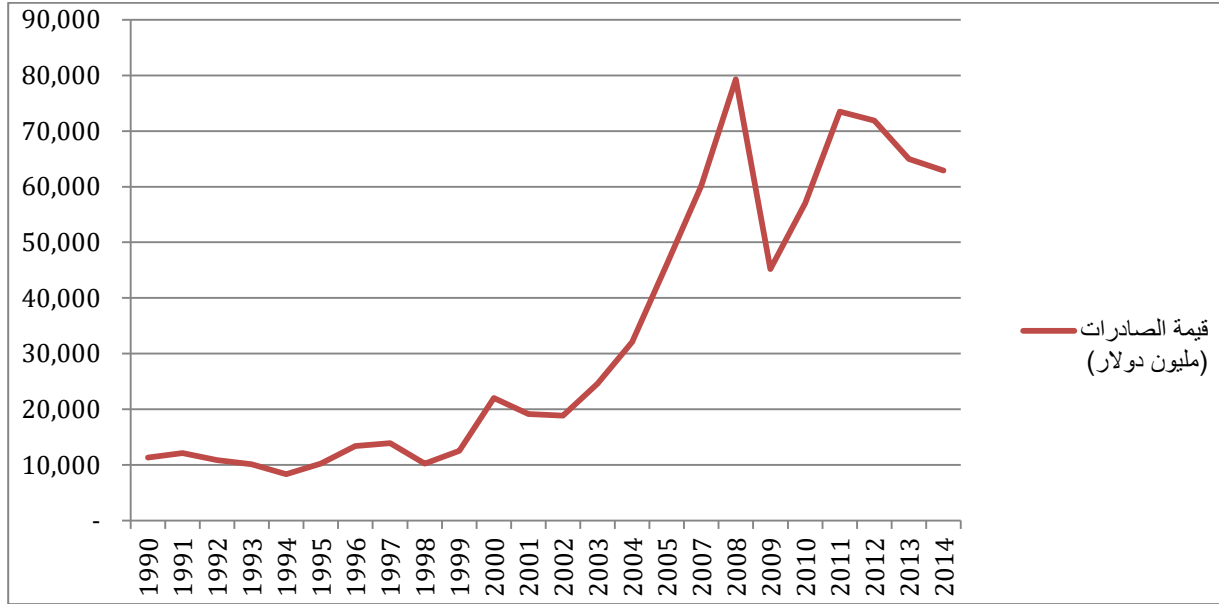
قبل التطرق لبنية الصادرات الجزائرية نتطرق أولا لتغيرات قيمة الصادرات السنوية خلال الفترة

1.1.1 قراءة في أرقام صادرات الجزائر خلال الفترة 1990 – 2014

بلغت قيمة صادرات الجزائر الإجمالية 845132 مليون دولار أمريكي خلال الفترة 1990 – 2014

حيث اتسمت الفترة بتقلبات قيمة الصادرات نتيجة لظروف داخلية و أخرى خارجية، الشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(3،7): تطور قيمة صادرات الجزائر خلال الفترة 1990 – 2014



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية السنوية الصادرة عن وزارة المالية – المديرية العامة للجمارك-

من خلال الشكل يلاحظ أن صادرات الجزائر خلال سنة 1990 بلغت 11.304 مليون دولار

أمريكي واستقرت خلال الخمس سنوات الموالية مع تغيرات طفيفة، إلا أنه في سنة 1994 تراجعت لتسجل

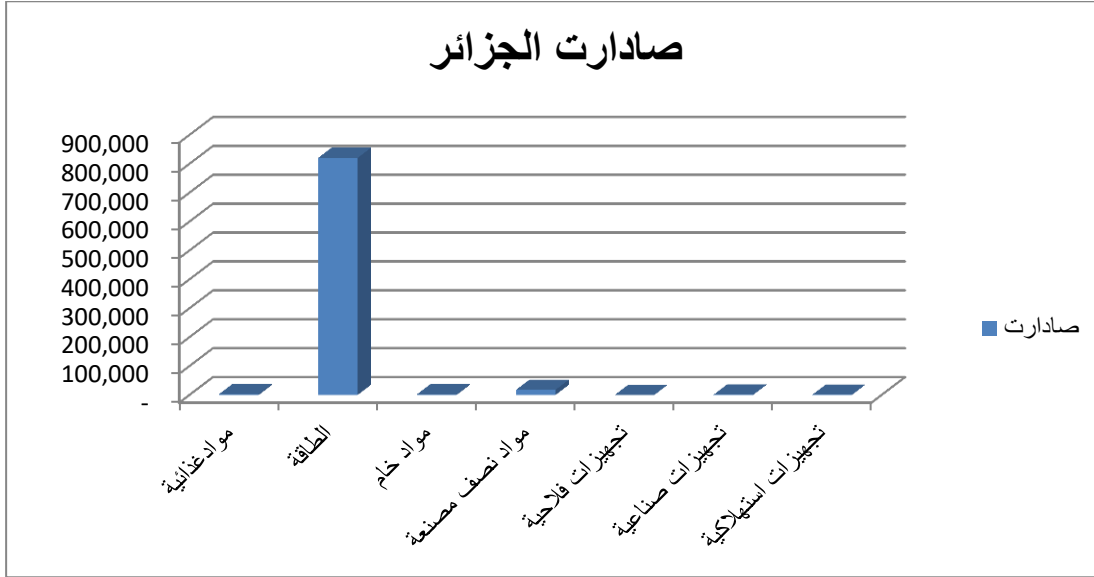
8406 مليون دولار أمريكي وذلك نتيجة لتراجع أسعار البترول من 22.5 دولار للبرميل الواحد إلى 15.53

دولار للبرميل الواحد، لكن سرعان ما عادت صادرات الجزائر للارتفاع فوصلت لحدود 13761 مليون دولار خلال سنتي 1996، 1997، وفي سنة 1998 تراجعت أسعار البترول لتصل إلى أدنى قيمة لها خلال الفترة فأصبح البرميل الواحد ب 12.28 دولار وقد تبع هذا الانخفاض تراجع كبير لقيمة الصادرات الجزائرية لتبلغ 1023 مليون دولار، وما إن عاودت أسعار البترول الارتفاع خلال السنوات الموالية فسجلت الصادرات ما قيمته 2203 مليون دولار بارتفاع قدره 180% عن سنة 1999، وقد واصلت قيمة الصادرات الارتفاع إلى أن بلغت 79298 مليون دولار في سنة 2008 متأثرة بوصول سعر برميل البترول إلى 94 دولارا حيث تعتبر قيمة الصادرات في هذه السنة قيمة قياسية غير مسبوقة، إلا أن هذه الارتفاع لم يتواصل حيث تراجعت أسعار البترول إلى 60.86 دولار للبرميل سنة 2009 متأثرة بتداعيات الأزمة العالمية مما أدى إلى تراجع قيمة الصادرات الجزائرية إلى 45 مليون دولار، وقد تلا تلك المرحلة ارتفاع مستمر في قيمة الصادرات خلال الفترة الموالية فسجلت سنة 2011 ما قيمته 7348 مليون دولار، أما في سنة 2012 فسجلت 65917 مليون دولار وفي سنة 2013 كانت قيمة الصادرات 64.97 مليون دولار، يذكر أن سعر برميل البترول تجاوز خلال السنوات الثلاث المئة دولار للبرميل.

2.1.1 التركيب السلعي لصادرات الجزائر خلال الفترة 1990 - 2014:

يمكن الاعتماد على تصنيف مديرية الجمارك الجزائرية لمكونات الصادرات الجزائر حسب طبيعتها كالتالي: المواد غذائية، الطاقة، مواد خام، مواد نصف مصنعة، تجهيزات فلاحية، تجهيزات صناعية تجهيز استهلاكية، منتجات أخرى، الشكل الموالي يوضح بنية الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990 - 2014:

الشكل رقم(3،8): يوضح بنية الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1990-2014



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية السنوية الصادرة عن وزارة المالية - المديرية العامة للجمارك-

- **الصادرات من الطاقة:** خلال الفترة 1990-2014 تصدرت الصادرات من الطاقة (الغاز والبترو) قائمة الصادرات الجزائرية إذ بلغت نسبتها خلال الفترة 97.03% من مجمل الصادرات بقيمة إجمالية قدرت ب 814234 مليون دولار، وقد فاقت نسبة الصادرات من الطاقة في جل سنوات الفترة 93% ما عدا سنة 1996 حيث بلغت نسبة الصادرات من الطاقة 93% فقط من مجمل الصادرات خلال ذات السنة.
- **الصادرات من المواد نصف المصنعة:** تحتل المواد نصف المصنعة المرتبة الثانية ولكن بنسبة ضئيلة بلغت إجمالاً خلال الفترة 1990-2014 نسبة قدرت ب 2.11% بقيمة 1767 مليون دولار، وقد سجلت أعلى قيمة للصادرات من المواد نصف المصنعة سنة 2014 ب 2121 مليون دولار بنسبة قدرت ب 3.37% ، أما أعلى نسبة سجلتها الصادرات من المواد نصف المصنعة فكانت سنة 1996 حيث بلغت 3.71% من إجمالي الصادرات الجزائري وفي باقي السنوات فقط سجلت نسباً ظلت متفاوتة تراوحت بين 1% و2%.

- **المواد الغذائية:** لم تتمكن الجزائر من جعل صادراتها من المواد الغذائية تتجاوز 1 مليون دولار في السنة خلال الفترة 1990-2014 حيث بلغت أقصى قيمة للصادرات من المواد الغذائية 0.40 مليون دولار خلال سنتين 2012 و2013 على التوالي بنسبه قدرت ب 0.61% و0.62%، وقد فاقت نسبة الصادرات من المواد الغذائية 1% مرة واحدة خلال الفترة 1990 - 2014 سنة 1996 ببلوغها 1.02% كما سجلت الجزائر خلال كل الفترة ما قيمته 3.109 مليون دولار كصادرات من المواد الغذائية بالنسبة 0.37%.
- **المواد الخام:** بلغت نسبة الصادرة من المواد الخام 0.26% من إجمالي الصادرات خلال الفترة 1990-2014 وذلك بقيمة إجمالية قدرها 2223 مليون دولار، غير أنها لم تصل إلى نسبة 0.5% خلال كل سنوات الفترة، فأعلى نسبة سجلت في سنة 1998 بلغت 0.4% من إجمالي الصادرات وقد سجلت سنة 2010 أدنى نسبة قدرت ب 0.16% من إجمالي الصادرات.
- **التجهيزات الصناعية:** بلغت نسبة الصادرات من التجهيزات الصناعية 0.11% من إجمالي الصادرات خلال الفترة 1990-2014 بقيمة إجمالية قدرها 0.962 مليون دولار محتملة بذلك المرتبة الرابعة، حيث أنها حققت أعلى نسبة قدرها 0.67% سنة 1990 وأدنى نسبة قدرها 0.03% سنة 2014.
- **التجهيزات الاستهلاكية:** بلغت نسبة الصادرات من التجهيزات الاستهلاكية 0.10% من إجمالي الصادرات خلال الفترة 1990 - 2014 بقيمة قدرها 0.87 مليون دولار حيث فاقت الواحد بالمئة مرة واحدة فقط عندما سجلت 1.17% سنة 1996 وقد سجلت أدنى نسبة لها سنة 2014 ب 0.029%.

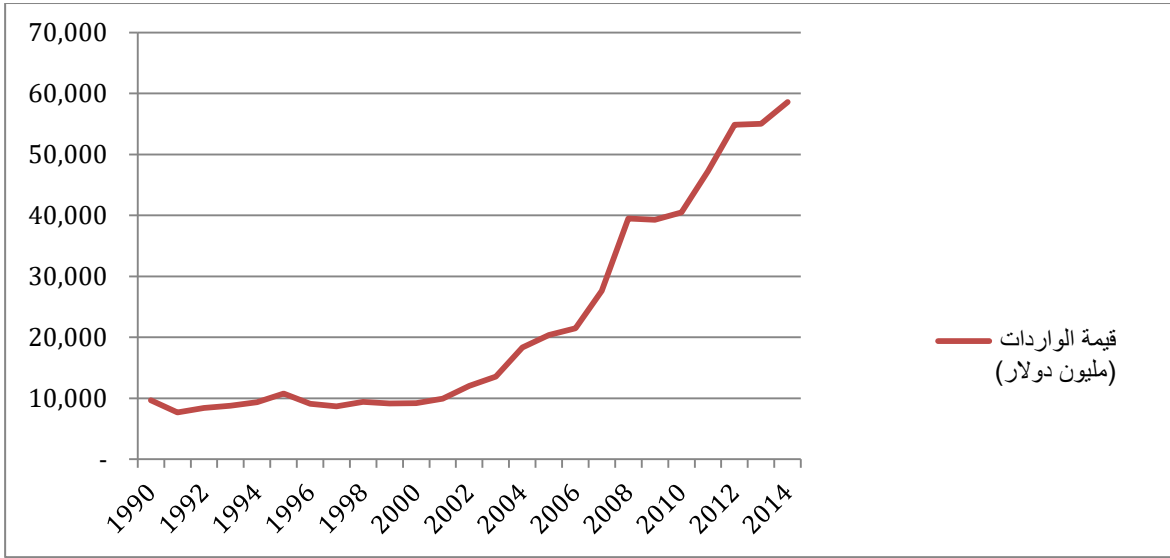
2.1 التركيبة السلعية لواردات الجزائر خلال الفترة 1990 – 2014

قبل التطرق لبنية الواردات الجزائرية نتطرق أولا لتغيرات قيمة الواردات السنوية خلال الفترة

1.2.1 قراءة في أرقام واردات الجزائر خلال الفترة 1990 – 2014:

بلغت قيمة واردات الجزائر الإجمالية 558398 مليون دولار أمريكي خلال الفترة 1990 – 2014 حيث اتسمت الفترة بتقلبات قيمة الواردات نتيجة لظروف داخلية تمثلت في تطبيق آليات السياسة التجارية والتخفيض في قيمة العملة الجزائرية وأخرى خارجية، الشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(3،9): يوضح تطور واردات الجزائر خلال الفترة 1990 – 2014



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية السنوية الصادرة عن وزارة المالية – المديرية العامة للجمارك-

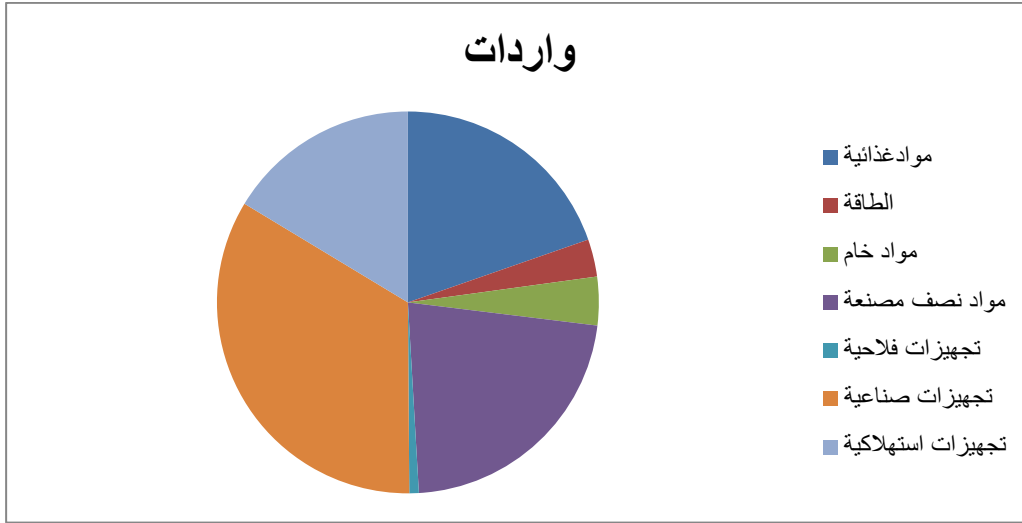
من خلال الشكل يلاحظ أن قيمة الواردات سنة 1990 كانت 968 مليون دولار أمريكي ثم تراجعَت قيمتها في السنة الموالية لتبلغ 7681 مليون دولار كنتيجة لتخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 22% وفقدان السلع المستوردة تنافسياتها إثر ارتفاع أسعارها مقارنة بالسلع المحلية، ثم عاودت واردات الجزائر الارتفاع من جديد خلال السنتين الموالتين، وفي سنة 1994 أقرت السلطات الجزائرية تخفيضا ثانيا في قيمة الدينار الجزائري بنسبة 40.17% بهدف تقليص الواردات وتشجيع المنتجات المحلية، وقد قامت أيضا في السنة الموالية بإجراءات هدفت لتحرير التجارة الخارجية نذكر منها إلغاء الرسم التعويضي وتخفيض الرسوم الجمركية من 60% إلى 45% كل هذه الإجراءات أدت إلى ارتفاع طفيف لواردات الجزائر فقد سجلت سنة 2001 قيمة بلغت 994 مليون

دولار وارتفعت خلال السنوات الموالية لتصل إلى 20357 سنة 2005 وهي ذات السنة التي دخل فيها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ والذي نص على إلغاء القيود على المبادلات التجارية بين الطرفين فأدى ذلك إلى ارتفاع مستمر لقيمة الواردات إلى الجزائر خلال سنوات الموالية إذ وصلت قيمة الواردات لحدود 58580 مليون دولار سنة 2014، وتجدد الإشارة إلى أن ارتفاع إيرادات الصادرة من قطاع المحروقات ساهم خلال الفترة 1990-2014 في ارتفاع قيمة الواردات وأن الأزمة البترولية سنة 2008 كبحت نوعا ما ارتفاع واردات الجزائر فقد سجلت سنتي 2008 و 2009 نفس القيم تقريبا بحوالي 39 مليون دولار

2.2.1 التركيب السلعي لواردات الجزائر خلال الفترة 1990-2014.

صنفت وزارة المالية واردات الجزائر على النحو التالي: تجهيزات صناعية، مواد نصف مصنعة، مواد غذائية، تجهيزات استهلاكية، مواد خام، الطاقة، التجهيزات الفلاحية، وقد بلغت واردات الجزائر خلال الفترة 1990-2014 قيمة قدرها 55839 مليون دولار، الجدول الموالي يوضح تطور واردات الجزائر خلال الفترة 1990-2014.

الشكل رقم(3،10): بنية واردات الجزائر خلال الفترة 1990 - 2014



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية السنوية الصادرة عن وزارة المالية - المديرية العامة للجمارك-

من خلال الشكل يمكن تصنيف واردات الجزائر كما يلي:

- **التجهيزات الصناعية:** تصدر التجهيزات الصناعية قائمة الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990 - 2014 بنسبة إجمالية خلال الفترة قدرت ب 34% من إجمالي الواردات بقيمة بلغت 1885 مليون دولار أمريكي، فقد سجلت أعلى قيمة لها سنة 2014 ب 189 مليون دولار أمريكي وبنسبة قدرها 32.37% كما سجلت الواردات من التجهيزات الصناعية خلال سنة 2005 أعلى نسبة بلغت 41.52% من إجمالي الواردات خلال السنة، بينما لم تتجاوز قيمتها خلال الفترة 1990 - 2005 عتبة الخمسة مليون دولار وشهدت ارتفاعا مستمرا خلال السنوات الموالية وقد سجلت أدنى قيمه سنة 1991 قدرت 2,34 مليون دولار بنسبة قدرها 30% من إجمالي الواردات خلال السنة.
- **المواد نصف المصنعة:** تعتبر المواد نصف المصنعة ثاني مجموعة منتجات تستوردها الجزائر بعد التجهيزات الصناعية إذ قدرت نسبتها الإجمالية خلال الفترة 22% من إجمالي الواردات بقيمة قدرها 12364 مليون دولار أمريكي ولم تتجاوز الواردات الجزائرية من المواد نصف المصنعة عتبة ثلاثة ملايين دولار أمريكي خلال الفترة 1990 - 2003 يذكر أن الواردات من المواد نصف المصنعة سجلت أدنى قيمة لها سنة 1999 ب 154 مليون دولار أمريكي بنسبة بلغت 18.88% من إجمالي الواردات وقد سجلت أعلى قيمة لها في سنة 2014 بقيمة بلغت 1285 مليون دولار وبنسبة قدرت ب 21.41% من الواردات خلال ذات السنة، كما سجلت أعلى نسبة مقارنة بالواردات خلال سنة 2009 بنسبة بلغت 25.87%.
- **المواد الغذائية:** بلغت واردات الجزائر من المواد الغذائية قيمة 109816 مليون دولار بنسبة قدرت ب 20% وهي تحتل المرتبة الثالثة في تصنيف المواد المستوردة، إذ سجلت أعلى قيمة لها سنة 2014 بلغت 11005 مليون دولار بالنسبة قدرت ب 25.23%، كما يذكر أن قيمة الواردات من المواد الغذائية لم تصل إلى عتبة 3 مليون دولار خلال الفترة 1990 - 2003 و بدأت بالارتفاع التدريجي بعدها حتى نهاية الفترة وقد سجلت أعلى نسبة سنة 1997 بنسبة 29.29% من إجمالي الواردات بقيمة بلغت 2544 مليون دولار خلال ذات السنة.

- **التجهيزات الاستهلاكية:** سجلت واردات الجزائر من التجهيزات الاستهلاكية خلال الفترة 1990 - 2014 نسبة قدرها 16% من إجمالي الواردات خلال الفترة بقيمة قدرها 91315 مليون دولار، وقد سجلت أعلى قيمة لها سنة 2013 بلغت 11210 مليون دولار بنسبة قدرها 20.37 % ولم يتم تجاوز هذه النسبة إلا خلال سنة 2012 حيث سجلت نسبة قدرها 20.41% من إجمالي الواردات خلال السنة، أما أدنى قيمة فسجلت خلال سنة 1991 ب 0.720 مليون دولار وبنسبة قدرها 9.37% والتي تعتبر الأدنى خلال الفترة.
- **المواد الخام:** بلغت نسبة الواردات من المواد الخام 4% من إجمالي الواردات خلال الفترة 1990 - 2014 بقيمة قدرت ب 22918 مليون دولار وقد سجلت أعلى قيمة سنة 2014 بلغت 1891 مليون دولار بنسبة قدرت ب 3.23% من إجمالي الواردات خلال ذات السنة أما أدنى قيمة فسجلت سنة 1992 وبلغت 0,032 مليون دولار بنسبة قدرها ب 7.28% وقد سجلت الواردات من المواد الخام أعلى نسبة لها خلال سنة 1995 بنسبة قدرها 7,33% من إجمالي الواردات خلال ذات السنة.
- **الطاقة:** بلغت قيمة الواردات الجزائرية من الطاقة خلال الفترة 1990 - 2014 قيمة 17687 مليون دولار ما يمثل 3% من إجمالي الواردات خلال ذات الفترة، وقد سجلت الواردات من الطاقة أعلى قيمة لها سنة 2013 بلغت 435 مليون دولار بنسبة قدرها 7.97% من إجمالي الواردات خلال ذات السنة، أما أدنى قيمة سجلت سنة 1994 بمقدار 0.056 مليون دولار بنسبة بلغت 0.60%، يذكر أنه طيلة الفترة الممتدة من 1990 إلى 2011 لم تتجاوز نسبة الواردات من الطاقة 3% من إجمالي الواردات السنوي إلا سنة 1991 حيث بلغت 3.33%.
- **التجهيزات الفلاحية:** لم تتجاوز نسبة الواردات من التجهيزات الفلاحية 1% خلال الفترة 1990 - 2014 بقيمة بلغت 4487 مليون دولار حيث ظلت تسجل قيمة أقل من الواحد مليون دولار طيلة الفترة.

2 المرحلة الثانية من 2015 إلى 2021

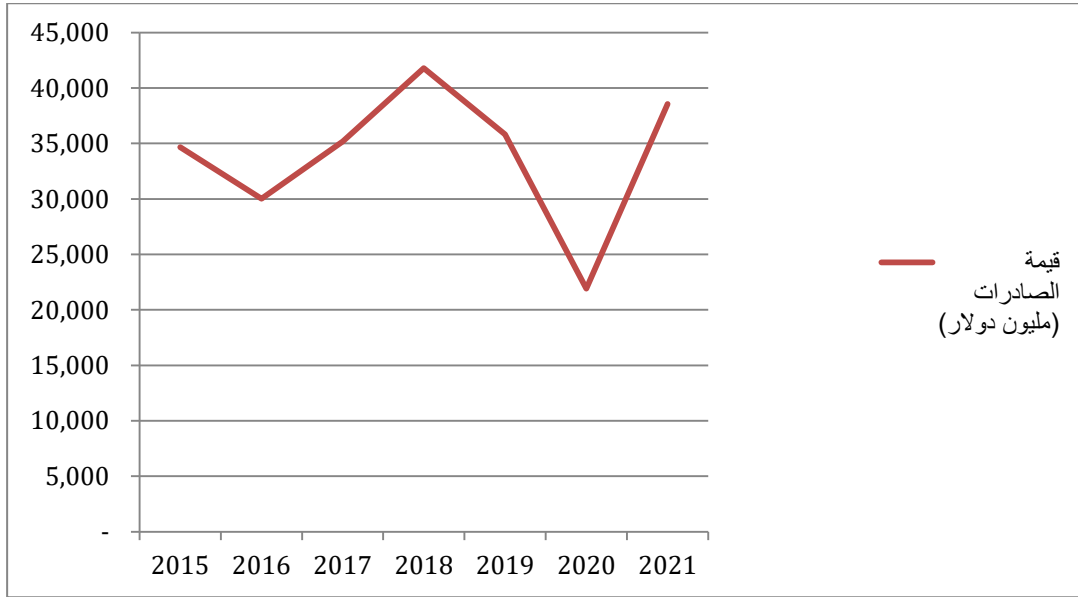
دامت المرحلة 6 سنوات وقد شهدت المرحلة تغيرات عديدة مست صادرات الجزائر التي تأثرت بالسياسات التجارية المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية.

1.2 التركيب السلمي لصادرات الجزائر خلال الفترة 2015 – 2021

قبل التطرق لبنية الصادرات الجزائرية نتطرق أولا لتغيرات قيمة الصادرات السنوية خلال الفترة

1.1.2 قراءة في أرقام صادرات الجزائر خلال الفترة 2015 – 2021

بلغت القيمة الإجمالية لصادرات الجزائر 237988 مليون دولار خلال الفترة 2015 – 2021 متراجعة بشكل ملحوظ عن آخر 7 سنوات سابقة إذ بلغت قيمة الصادرات في الفترة 2008 – 2014 ما قدره 448811 مليون دولار أمريكي و هذا ما أجبر السلطات الجزائرية على اتخاذ تدابير من شأنها رفع قيمة الصادرات وتشجيع المصدرين ، يبين الشكل الموالي تطور صادرات الجزائر خلال الفترة 2015 – 2021 الشكل رقم(3،11): تطور صادرات الجزائر خلال الفترة 2015 – 2021:



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية السنوية الصادرة عن وزارة المالية – المديرية العامة للجمارك- من خلال الشكل يلاحظ أن صادرات الجزائر تراجعت بشكل ملحوظ فقد سجلت 34668 مليون دولار سنة 2015 مقابل 62886 مليون دولار سنة 2014 وهذا راجع للأزمة البترولية سنة 2015 حيث تراجعت

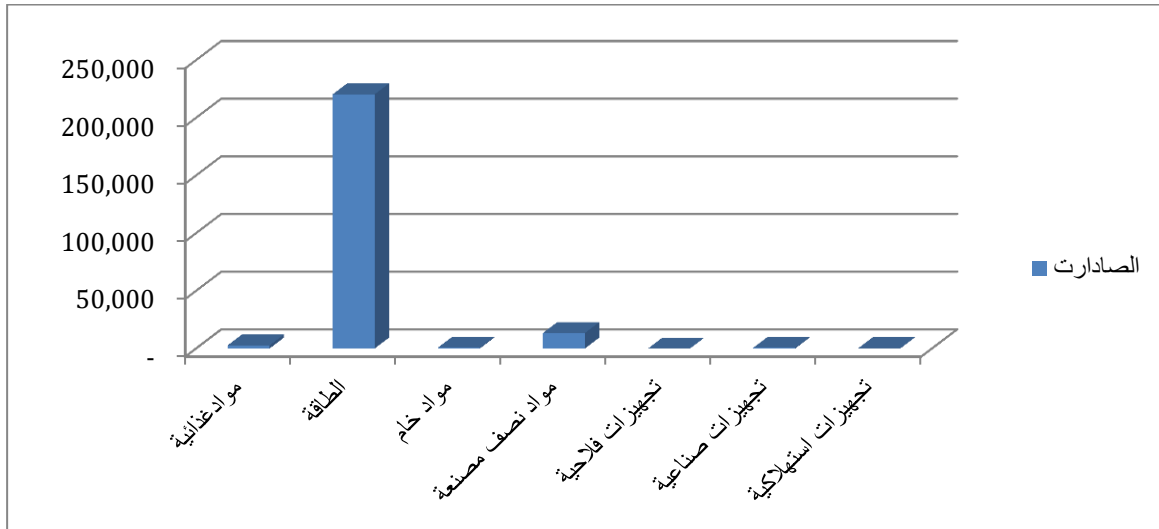
أسعار البترول من 96.29 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 49.49 دولار للبرميل سنة 2015، كما يلاحظ أن صادرات الجزائر لم تتجاوز عتبة 50000 مليون دولار خلال الفترة 2014 – 2021 عكس الفترة السابقة 1990 – 2014 التي تجاوزت قيمة الصادرات فيها عتبة 50000 مليون دولار خلال كل السنوات باستثناء سنة 2009 (تأثير الأزمة البترولية) ، وقد سجلت الصادرات الجزائرية أدنى قيمة لها سنة 2020 بقيمة قدرها 21192 مليون دولار ويرجع ذلك للأسباب التالية:

- تفشي وباء كوفيد 19؛
 - ركود الاقتصاد العالمي؛
 - التراجع الرهيب لأسعار البترول حيث بلغ متوسط سعر البرميل الواحد 41.47 دولار .
- يذكر أن صادرات الجزائر خلال الفترة سجلت أعلى قيمة لها سنة 2018 بقيمة قدرت ب 41797 مليون دولار.

2.1.2 بنية صادرات الجزائر خلال الفترة 2015 – 2021

تصدر الجزائر مجموعة من السلع التي صنفتها وزارة المالية حسب الاستعمال بنسب متفاوتة يظهر الشكل الموالي بنية الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2015 – 2021

الشكل رقم(3،12): بنية صادرات الجزائر خلال الفترة 2015 – 2021



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية السنوية الصادرة عن وزارة المالية – المديرية العامة للجمارك-

- **الطاقة:** بلغ إجمالي الصادرات الجزائرية من الطاقة 220370 مليون دولار خلال الفترة 2014 – 2021 ما نسبته 93 % من إجمالي الصادرات مسجلة بذلك تراجعاً عن الفترة السابقة، حيث بلغت الصادرات من الطاقة أعلى نسبة سنة 2017 ببلوغها 94.52% بقيمة قدرت ب 33261 مليون دولار، أما أدنى نسبة فسجلت سنة 2021 ب 88.33% وهو ما اعتبر مؤشر إيجابي إذ يلاحظ أن نسبة الصادرات من المحروقات انخفضت تدريجياً خلال الفترة 2014 – 2021.
وبالمقابل ارتفعت نسبة الصادرات خارج المحروقات خلال ذات الفترة و هو من بين الأهداف المسطرة.
- **المواد النصف مصنعة:** تحتل الصادرات من المواد النصف مصنعة المرتبة الثانية في ترتيب صادرات الجزائر إذ حققت نسبة قدرها 6% خلال الفترة 2014 – 2021 بقيمة قدرت ب 13428 مليون دولار، سجلت الصادرات من المواد نصف المصنعة أعلى نسبة سنة 2021 بقيمة قدرت ب 3490 مليون دولار وهو رقم غير مسبوق، أما أدنى نسبة فسجلت سنة 2017 ب 4.01% بقيمة لم تتجاوز 1410 مليون دولار، تسعى الجزائر إلى الرفع من صادراتها من المواد نصف المصنعة بصفتها قطاعاً واعداً.
- **المواد الغذائية:** بلغ إجمالي صادرات الجزائر من المواد الغذائية 2705 مليون دولار خلال الفترة 2014 – 2020 بنسبة لم تتجاوز 1% حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2020 بلغت 1.99% بمبلغ قدره 437 مليون دولار، أما أدنى نسبة فسجلت سنة 2015 بلغت 0.68%.
- **المواد الخام:** بلغت الصادرات من المواد لخام خلال الفترة 2014 – 2021 نسبة 0.29% ما قيمته 694 مليون دولار وقد سجلت أعلى نسبة سنة 2017 بلغت 0.21% بقيمة قدرت ب 73 مليون دولار، أما أعلى قيمة بلغت 182 مليون دولار سنة 2021 بنسبة بلغت 0.47%.
- **التجهيزات الصناعية، الاستهلاكية و الفلاحية:** بلغت قيمة الصادرات من هذه الأصناف 152011 مليون دولار بنسبة 0.33% من الصادرات الإجمالية وهي نسبة ضئيلة جداً، يذكر أن النسبة السنوية للصادرات من التجهيزات الصناعية و الفلاحية و الاستهلاكية لم تتجاوز 0.5 % خلال الفترة.

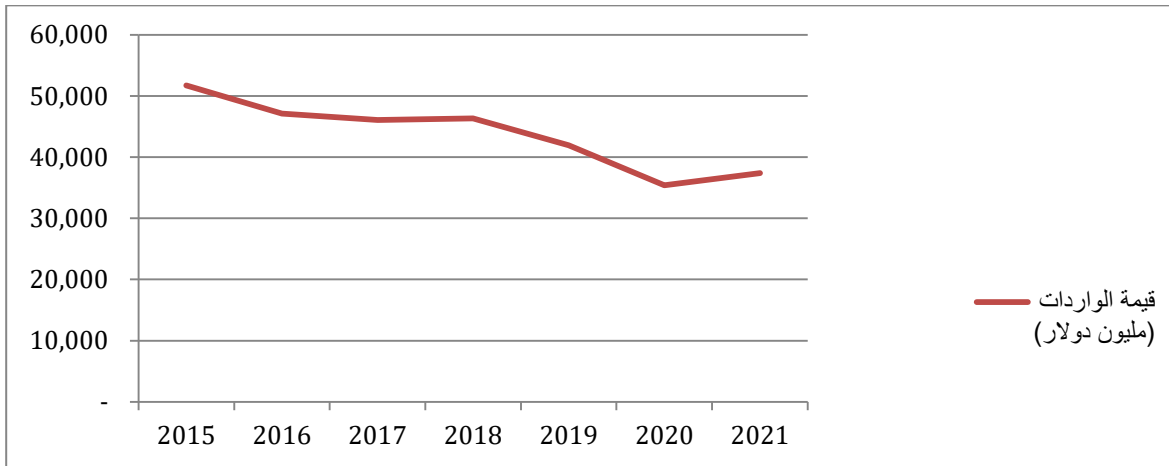
2.2 التركيب السلي لواردات الجزائر خلال الفترة 2015 – 2021:

لقد عملت السلطات الجزائرية على تقليص فاتورة الاستيراد وهو الأمر الذي نجحت فيه نسبيا حيث أظهرت النتائج المسجلة خلال الفترة تراجعا طفيفا في قيمة الواردات.

1.2.2 قراءة في أرقام الواردات خلال الفترة 2015 – 2021

بلغت قيمة الواردات الإجمالية خلال هذه الفترة 305940 مليون دولار ما يعتبر نجاحا لمخطط السلطات الرامي إلى كبح الواردات وتقليص فاتورتها إذ بلغت خلال السبع سنوات التي سبقت الفترة الحالية 334953 مليون دولار و الشكل الموالي يوضح تطور قيمة الواردات الجزائرية

الشكل رقم(3,13): تطور قيمة الواردات الجزائرية 2015 – 2021



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية السنوية الصادرة عن وزارة المالية – المديرية العامة للجمارك-

من خلال الشكل يلاحظ أن قيمة الواردات في تراجع مستمر منذ بداية الفترة 2014 إلى 2021 وذلك نتيجة لتقييد التجارة الخارجية والتركيز على تقليص فاتورة الواردات فلقد بلغت الواردات أعلى قيمة لها سنة 2015 بمبلغ قدر ب 51702 مليون دولار، أما أدنى قيمة فكانت سنة 2021 بمبلغ قدر ب 37405 مليون دولار.

2.2.2 بنية الواردات الجزائرية خلال الفترة 2014 – 2021

تتركب الواردات من مختلف المنتجات شأنها شأن الصادرات وتخضع لذات التصنيف، الشكل الموالي يوضح مكونات واردات الجزائر خلال 2014 – 2021

الشكل رقم (3،14): بنية واردات الجزائر خلال الفترة 2014 – 2021



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية السنوية الصادرة عن وزارة المالية – المديرية العامة للجمارك-

- **التجهيزات الصناعية:** تراجعت واردات الجزائر من التجهيزات الصناعية خلال هذه الفترة إذ أصبحت تمثل ما نسبته 31% من إجمالي الواردات بمبلغ قدر ب 94026 مليون دولار عكس الفترة السابقة أين سجلت نسبة قدرها 34%، يذكر أن الواردات من التجهيزات الصناعية سجلت أعلى نسبة سنة 2018 ببلوغها 35.58% من إجمالي الواردات خلال السنة أما أدنى نسبة فبلغت 24.48% سنة 2021 بمبلغ قدره 9158 مليون دولار.
- **المواد نصف المصنعة:** استوردت الجزائر 70646 مليون دولار من المواد نصف المصنعة خلال الفترة 2014 – 2021 إذ تحتل الواردات من هذا الصنف المرتبة الثانية بنسبة قدرها 23%، ففي سنة 2016 سجلت الواردات من هذا الصنف أعلى نسبة بلغت 24.29% بقيمة بلغت 11437 مليون دولار، أما أعلى قيمة فقد سجلت سنة 2015 وبلغت 12034 مليون دولار وأدنى قيمة فسجلت سنة 2021 وقدرت ب 7313 مليون دولار.
- **المواد الغذائية:** بلغت الواردات من المواد الغذائية 59222 مليون دولار بنسبة قدرها 19% من إجمالي الواردات خلال الفترة 2014 – 2021 حيث كانت أعلى نسبة لها من إجمالي الواردات خلال سنة

- 2021 بنسبة قدرها 23.73% بقيمة قدرت ب 8877 مليون دولار، أما أعلى قيمة فكانت سنة 2015 وبلغت 9316 مليون دولار وكانت أدنى قيمة سنوية للواردات من المواد الغذائية سنة 2016 حيث بلغت 7723 مليون دولار بنسبة قدرت ب 17.45%.
- **التجهيزات الاستهلاكية:** بلغت نسبة الواردات من التجهيزات الاستهلاكية 18% خلال الفترة 2014 – 2021 بقيمة قدرها 54738 مليون دولار، سجلت الواردات من هذا الصنف أعلى قيمة سنة 2015 بلغت 8676 مليون دولار بنسبة سنوية بلغت 16.78% أما أعلى نسبة سنوية سجلت سنة 2021 و قدرت ب 21.11%، وقد سجلت أدنى قيمة للواردات من التجهيزات الصناعية سنة 2021 بلغت 8697 مليون دولار.
- **المواد الخام:** سجلت الواردات من المواد الخام قيمة قدرها 14502 مليون دولار بنسب قدرت ب 5% من مجمل الواردات خلال الفترة 2014 – 2021، يذكر أن الواردات من المواد الخام سجلت أعلى قيمة سنة 2021 قدرت ب 3401 مليون دولار بنسبة بلغت 9.09% من مجمل الواردات أما أدنى قيمة فسجلت سنة 2017 بلغت 1527 مليون دولار.
- **الطاقة:** بلغت واردات الجزائر من الطاقة 9898 مليون دولار بنسبة 3% من إجمالي الواردات خلال الفترة 2014 – 2021 وكانت أدنى نسبة للواردات من الطاقة سنة 2021 ببلغها 1.37% بمبلغ قدر ب 513 مليون دولار، أما أعلى قيمة فسجلت سنة 2015 و قدرت ب 1560 مليون دولار بنسبة 4.6% من مجمل الواردات السنوية.
- **التجهيزات الفلاحية:** بلغت قيمة الواردات من التجهيزات الفلاحية خلال الفترة 2014 – 2021 3247 مليون دولار بنسبة لم تتجاوز 1% من إجمالي الواردات، وكانت أدنى نسبة سنة 2020 قدرت ب 0.56% أما أعلى نسبة كانت سنة 2017 قدرت ب 1.33%.

ثالثا: مساعي الجزائر لترقية الصادرات خارج المحروقات

قامت الجزائر بجهود جبارة من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات وإقرار حزمة من القوانين تهدف كلها إلى ترقية وزيادة حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات التي ظلت نسبتها منذ الاستقلال لا تتجاوز 3% إلا في سنة 2020 فقد بلغت 11% سنة ومن بين هذه الجهود نذكر مالي:

1. المساعدات و التحفيزات المالية للمؤسسات المصدرة : أقرت السلطات مجموعة من المساعدات تمنح

بشكل مباشر أو غير مباشر للمؤسسات التي تقوم بفعل التصدير منها:

- تقديم مساعدات مالية للمصدرين من طرف الصندوق الخاص بترقية الصادرات¹؛
- مساعدة المصدرين من خلال تسهيل القيام بعمليات التحوط ضد مخاطر التصدير عن طريق الوكالة الجزائرية للتأمين و ضمان الصادرات²؛
- منح المؤسسات المصدرة مساعدات مالية لتغطية تكاليف البحث واستكشاف الأسواق الخارجية وكذا إقامة التربصات والدراسات التقنية والمشاركة في المعارض ومختلف الدراسات التي تسعى لترقية المنتج و جعله مطابقا لمتطلبات الأسواق الخارجية؛
- تسهيل منح المساعدات المالية المخصصة للاستثمار في الخارج الخاصة بإنشاء فروع في الخارج أو تكثيف عمليات التصنيع بغرض التصدير؛
- تسهيلات متعلقة بمنح قروض التصدير طويلة الأجل أو قصيرة الأجل والقروض الاستثمارية التي من شأنها إنجاز استثمارات تتعلق بالمنتجات الموجهة للتصدير.

¹ مولاي عبد القادر، التصدير كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2006/2007، صفحة 87.

² مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التجارة الدولية، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2010 / 2020، صفحة 108.

2. التحفيزات الجبائية:

أقرت السلطات الجزائرية مجموعة من القرارات تمنح من خلالها تخفيضات و تحفيزات جبائية لصالح المصدرين نذكر منها:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA نصت المادة 13 من قانون الرسم على رقم الأعمال على أنه يعفى من TVA النشاطات التالية:
- أعمال البيع التي تخص السلع المصدرة؛
- استيراد البضائع من طرف المصدرين بغرض استعمالها في تصنيع منتجات تصدر لاحقا سواء ما تعلق بالتغليف أو الحفظ؛
- يمكن استرجاع TVA في عمليات التصدير لبعض أعمال الخدمات أو تسليم السلع التي تكون محل إعفاء عند الشراء؛
- الإعفاء من الرسم على أرباح الشركات IBS لمدة خمس سنوات ابتداء من سنة 2001 لكل عمليات البيع والخدمات الموجهة للتصدير باستثناء ما يتعلق بالنقل البحري والبري والجوي وفق نص المادة 172 من قانون الضرائب؛
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني TAB على رقم الأعمال المحقق من التصدير مع بعض الشروط؛
- الإعفاء من الدفع الجزائي؛

3. التحفيزات الجمركية:

يحصل المصدرون على تحفيزات جمركية فبالإضافة لعدم وجود أي رسوم أو حقوق مطبقة على عمليات التصدير فقد نص قانون الجمارك 98 - 10 على جملة من التسهيلات والتحفيزات يحصل عليها المصدرون نذكر منها¹:

- تسهيلات مراقبة البضائع؛
- تسهيلات إعداد وتسجيل التصريح المفصل؛

¹ مولاي عبد القادر، مرجع سابق، صفحة 92 .

- تسهيلات تحديد الحقوق والرسوم؛

- تسهيلات في نمط التحصيل الحقوق والرسوم؛

4. تسهيلات في الإجراءات الجمركية

- تقديم تخفيضات على بعض التعريفات الجمركية المفروضة على المواد الأولية والمعدات التي تحتاجها المؤسسات التي تقوم بالتصدير خلال عمليات الإنتاج¹.

5. إنشاء هياكل إدارية ومؤسسية جديدة داعمة لعمليات التصدير:

- على مستوى وزارة التجارة: منح صلاحيات ومهام جديدة لوزير التجارة تتعلق أساسا بترقية الصادرات خارج المحروقات نذكر منها²:

- يحدد ويقترح كل الاستراتيجيات لترقية الصادرات؛

- يسهل ويشجع مشاركة المتعاملين الاقتصاديين في التظاهرات الاقتصادية داخل الوطن أو خارجها؛

وقد تم تكليف المديرية العامة للتجارة الخارجية بنص المرسوم التنفيذي رقم 8 - 266 المؤرخ في 19 أوت

2008 القيام بما يلي:

- متابعة الصادرات وترقيتها؛

- متابعة عمليات الاستيراد؛

- المبادرة بكل التدابير الرامية إلى ترقية الصادرات وتنويعها واقتراح ذلك؛

- تنظيم التنسيق في تنفيذ السياسات دعم الصادرات خارج المحروقات؛

- توجيه تنظيم المعارض الخاصة بالمنتجات الجزائرية؛

- إعلام المصالح المعنية الموضوعة لدى الممثلات الدبلوماسية بالخارج في مجال ترقية الصادرات؛

¹ بو صبع مصعب ابراهيم، متطلبات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي لتنويع الاقتصاد الوطني وترقية الصادرات، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، مجلد رقم 11، عدد رقم 2، جامعة حمة لخضر الوادي 2018، الجزائر، صفحته 218.

² المرسوم التنفيذي رقم 2 - 453، المؤرخ في 2022/12/21، المحدد لصلاحيات وزير التجارة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 85 - 202.

- الصندوق الوطني الخاص بترقية الصادرات **FSPE** يقوم هذا الصندوق بتقديم الدعم المالي للمصدرين لتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية حيث يشمل هذا الدعم المجالات التالية¹ :
 - الأعباء الخاصة بتكاليف دراسة الأسواق الخارجية؛
 - التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج؛
 - تكاليف النقل الدولي لرفع و شحن البضائع الموجهة للتصدير بالموانئ الجزائرية؛
 - تمويل التكاليف المتعلقة بتكثيف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية؛
- الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير **SAFEX**
 - تنشط الشركة في المجالات التالية:
 - تنظيم المعارض العامة والخاصة على المستوى الدولي الوطني الجهوي والمحلي داخل البلاد وخارجها؛
 - تقديم المساعدات للمتعاملين الاقتصاديين في ميادين التجارة الخارجية؛
 - تقدير فرص التعامل التجاري مع الشركاء الأجانب؛
- الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات **CAGEX** هي شركة جزائرية تعمل لصالح² :
 - حسابها الخاص وتحت سيطرة الدولة وتتولى تأمين المخاطر التجارية؛
 - حساب الدولة وتحت سيطرتها وتتولى تأمين المخاطر السياسية والمخاطر المتعلقة بنقل تلك الصادرات وكذا الآثار المترتبة عن الكوارث الطبيعية.
- الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين **ANEXAC** تأسست سنة 2004 وتلعب دور الوسيط بين مؤسسات الدولة والمصدرين الجزائريين حيث تقوم بما يلي:
 - تطوير دليل المصدر؛
 - القيام بالتدريب والاستشارات وإنجاز الدراسات؛
 - المشاركة في تحديد وتنفيذ استراتيجية الترويج للصادرات؛

¹ هشام سفيان صلواتشي، مصطفى حبشي، مسعود حبشي، استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر تحديات ورهانات، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، المجلد 2، العدد 1، 2020، صفحة 155.

² هشام سفيان سكاوشي، مرجع سابق، صفحة 155.

- دعم المتعاملين الاقتصاديين في العملية التصديرية.
- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية: هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعتبر أداة لترقية وتنمية الصادرات خارج المحروقات ووضع الاستراتيجيات والسياسات العمومية من أجل تنمية وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات كما تقوم بتوسيع المبادلات التجارية وتلعب أيضا دور الوسيط بين مؤسسات الدولة والمصدرين الجزائريين، وقد تم إنشاء دار المصدر مؤخرا للتكفل بانشغالات المصدرين¹.

6. سياسات تجارية لصالح الصادرات خارج المحروقات

تعد ترقية الصادرات خارج المحروقات من أولويات الحكومة الجزائرية فقد جاء في خطاب مخطط الحكومة الجزائرية ما يلي: "تحسبا لتدراك الهشاشة الهيكلية لنموذجنا الاقتصادي الناتج عن تبعية شديدة لقطاع المحروقات تعمل الحكومة على تغيير هذا النموذج قصد تنويع الاقتصادي لا سيما الصادرات خارج المحروقات²". كما تعمل السلطات الجزائرية على تنفيذ السياسة التجارية لصالح الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال العمل على محاور التالية:

- تامين الإنتاج الوطني وترشيد الواردات: يتم ذلك عن طريق ما يلي:

- إلزام المتعاملين الاقتصاديين باستعمال المنتجات المحلية والاستغناء عن نظيرتها المستوردة؛
- ضبط وتقليص الواردات بكل أنواعها خصوصا التي يمكن إنتاجها محليا؛
- القيام بتوسيع إحلال الواردات.

- تعزيز قدرات التصدير: ويتم ذلك عن طريق³:

- تشجيع ومرافقة المصدرين لتعزيز تنافسية منتجاتهم؛
- انشاء تجمعات للتصدير؛
- وضع استراتيجية وطنية للصادرات؛

¹ اللحياني ليلي، استراتيجية الدولة الجزائرية لترقية الصادرات من الانفتاح الاقتصادي إلى سياسة تجارية لصالح الصادرات خارج قطاع المحروقات، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد رقم 12، العدد 3، 2023، صفحة 571.

² بيان مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2021، صفحة 60.

³ اللحياني ليلي، مرجع سابق، صفحة 574.

- إنشاء أرضيات لوجستية موجهة للتصدير؛
- إنشاء مراكز إقليمية كبرى للمعارض من أجل تنظيم تظاهرات والمعارض؛
- **ترقية الصادرات:** تقوم الدولة الجزائرية بمرافقة ودعم المصدرين عن طريق:
 - إصلاح نظام تعويض تكاليف النقل للمصدرين عن طريق الصندوق الخاص بترقية الصادرات؛
 - تفعيل ترتيبات اليقظة الاقتصادية من أجل ترصد فرص التصدير و استغلالها والاستفادة منها؛
 - تنظيم وتبسيط عملية حصول المصدر على العملة الصعبة.
- **تحسين الاتفاقيات التجارية وإبرام اتفاقيات جديدة خاصة بالتبادل الحر:** حيث تقوم الدولة الجزائرية منذ 2020 بإعادة النظر في الاتفاقيات التجارية المبرمة من خلال:
 - تقييم الاتفاقية المتعددة الأطراف والثنائية الشراكة من مع الاتحاد الأوروبي منطقة التبادل الحر العربية الكبرى والاتفاقية التفاضلية مع تونس؛
 - وضع ضوابط جديدة لإبرام الاتفاقيات التجارية الجديدة والتي تهدف إلى تسهيل ولوج المنتجات الجزائرية إلى الأسواق الأجنبية.

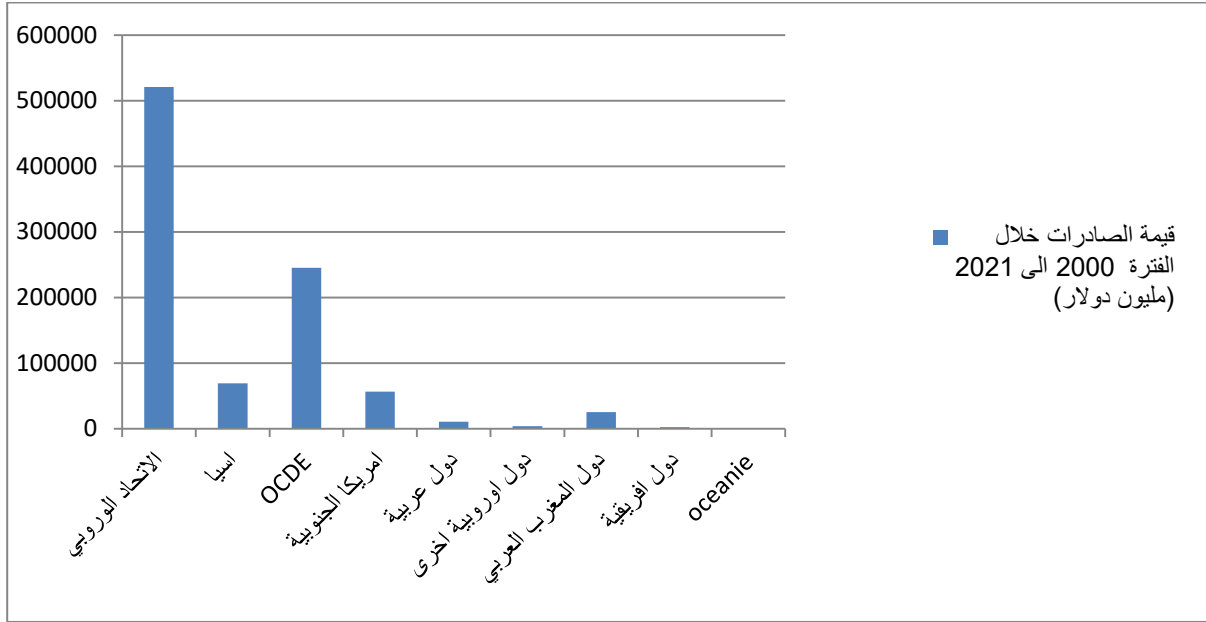
المطلب الثالث: أهم زبائن وموردي الجزائر خلال الفترة 2000 – 2020

تسعى الجزائر لإبرام اتفاقيات تجارية جديدة مع مختلف دول العالم تمكنها من تجنب الصدمات المتعلقة بنقص أو انقطاع الإمداد وفتح أسواق جديدة للمنتجات الجزائرية، كما تستهدف ترقية حجم المبادلات مع الشركاء الحاليين وإعادة النظر في بعض الاتفاقيات التجارية المبرمة سابقا لجعلها أكثر ملاءمة لمتطلبات الفترة الحالية.

أولا: أهم زبائن الجزائر خلال الفترة 2000 – 2020

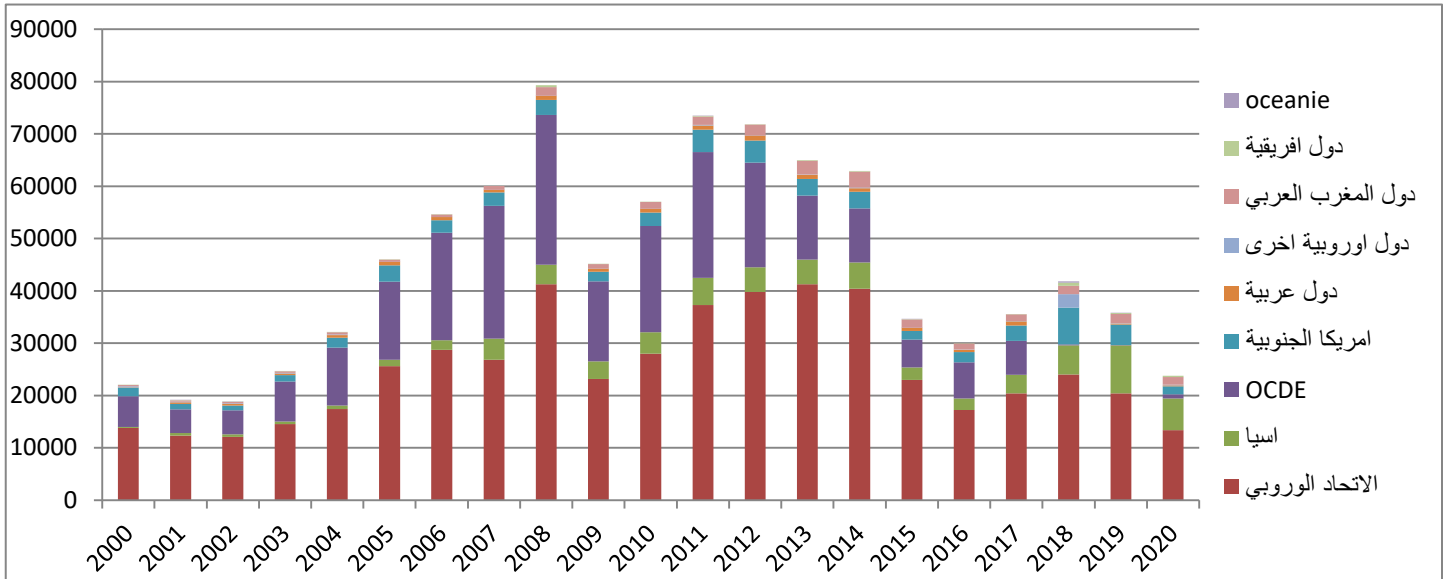
بلغ إجمالي صادرات الجزائر خلال الفترة 2000 – 2020 ما قيمته 933922.63 مليون دولار أمريكي، تتجه هذه الصادرات إلى مختلف أنحاء العالم الشكل الموالي يوضح اتجاه وتوزيع الصادرات الجزائري حسب المنطقة الجغرافية.

الشكل رقم (3،15): تمثيل بياني يوضح إجمالي توزيع صادرات الجزائر حسب المنطقة الجغرافية خلال الفترة 2020 - 2000



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية السنوية الصادرة عن وزارة المالية - المديرية العامة للجمارك-

الشكل رقم (3،16): تمثيل بياني يوضح أهم زبائن الجزائر سنويا خلال الفترة 2020 - 2000



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية السنوية الصادرة عن وزارة المالية - المديرية العامة للجمارك-

من خلال الشكل (3،15) والشكل (3،16) يتضح أن الاتحاد الأوروبي هو الزبون الأول للجزائر إذ بلغ متوسط نسبة الصادرات الموجهة إلى الاتحاد الأوروبي 57% من إجمالي صادرات الجزائر، وقد شهدت سنة 2001 تصدير الجزائري ل 65% من إجمالي صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي، أما سنة 2010 فقد صدرت الجزائر ما نسبته 49% من إجمالي الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي، كما يلاحظ أنه خلال الفترة 2016 - 2020 تراجعت نسبة الصادرات الجزائرية الموجهة إلى الاتحاد الأوروبي لتصل إلى 56% سنة 2020.

تحتل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) المرتبة الثانية في قائمة زبائن الجزائر بنسبة تتراوح بين 6% و 23%، إذ يلاحظ أن نسبة صادرات الجزائر نحو دول المنظمة بلغ في سنة 2000 نسبة 26% من إجمالي الصادرات ووصلت إلى 42% سنة 2007 كأعلى نسبة خلال الفترة لتراجع النسبة تدريجيا خلال السنوات الموالية مسجلة سنة 2020 نسبه 3%.

تحتل الدول الآسيوية المرتبة الثالثة في قائمة زبائن الجزائر فقد شهدت نسبة صادرات الجزائر نحو الدول الآسيوية ارتفاعا مستمرا خلال الفترة من 1% سنة 2000 إلى 25% سنة 2020 ما يعتبر توجهها استراتيجيا جديدا للجزائر في إطار تنويع شركائها التجاريين وإعادة النظر في استراتيجية التجارة الخارجية للجزائر.

لم تتمكن نسبة صادرات الجزائر نحو دول أمريكا الجنوبية من تجاوز عتبة 20% خلال الفترة إذ سجلت سنة 2018 أعلى نسبة بلغت 17% من إجمالي الصادرات حيث تظل الجهود قائمة قصد ولوج الأسواق هناك من خلال مباحثات واتفاقيات تبرمها الدولة الجزائرية لتحقيق تبادل تجاري مع ذات الدول.

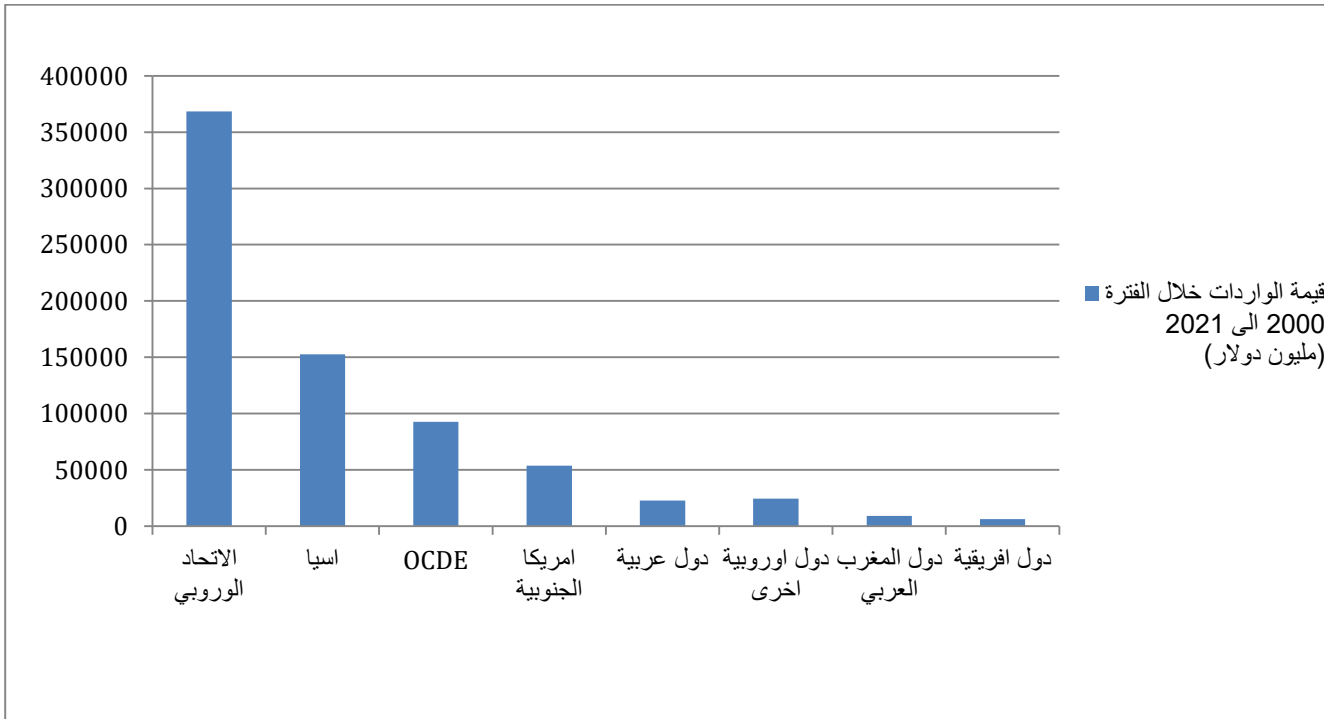
تعتبر نسبة الصادرات الجزائرية نحو البلدان العربية ودول المغرب العربي والدول الإفريقية نسبة ضئيلة لا تتعدى 5% بالرغم من الجهود المبذولة لوضع الاتفاقيات المبرمة في إطار منطقة التبادل العربي الحري حيز التنفيذ وترقية الاتفاق التفاضلي الجزائري التونسي وإجراء محادثات ولقاءات قصد إبرام المزيد من الاتفاقيات التجارية التي تشجع التبادل التجاري بين الجزائر من جهة والدول الإفريقية والمغاربية والعربية من جهة أخرى.

ثانيا: أهم موردي الجزائر خلال الفترة 2000 - 2020

بلغ إجمالي واردات الجزائر خلال الفترة 2000 - 2020 ما قيمته 730385.65 مليون دولار أمريكي حيث تستورد الجزائر ما تحتاجه من مختلف أنحاء العالم و الشكلاان المواليان يوضحان توزيع أهم موردي الجزائر خلال الفترة 2000 - 2020

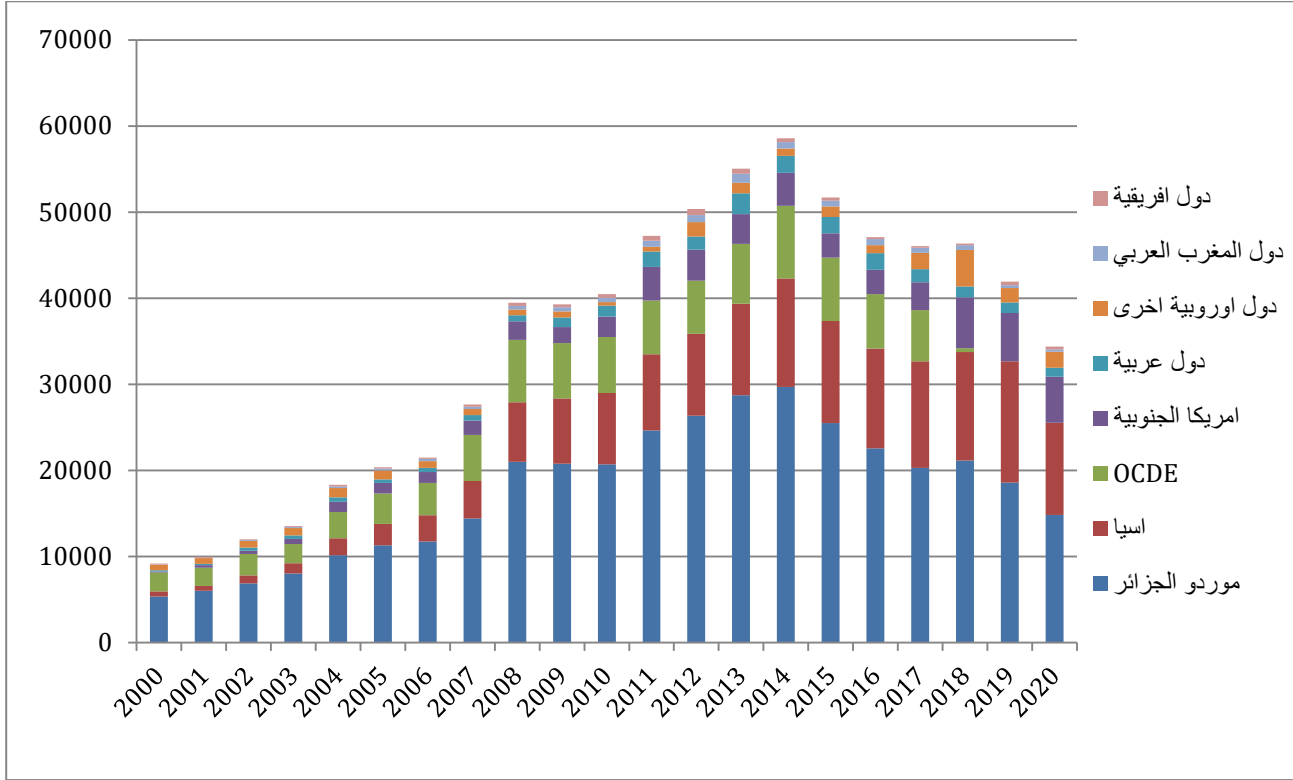
الشكل رقم (3،17): تمثيل بياني يوضح إجمالي توزيع واردات الجزائر حسب المنطقة الجغرافية خلال الفترة

2000 - 2020



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية السنوية الصادرة عن وزارة المالية - المديرية العامة للجمارك-

الشكل رقم (3،18): تمثيل بياني يوضح أهم موردي الجزائر سنويا خلال الفترة 2000 – 2020



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية السنوية الصادرة عن وزارة المالية - المديرية العامة للجمارك-

من خلال الشكل (3،17) والشكل (3،18) يلاحظ أن الاتحاد الأوروبي يحتل صدارة الموردين بالنسبة للجزائر بنسبة متوسطة بلغت 52% من إجمالي الواردات الجزائرية خلال الفترة، يشار أن نسبة الواردات من الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر قد بلغت أعلى نسبة سنة 2001 بلغت 65% من إجمالي الواردات، كما يلاحظ أنها شهدت تراجعاً مستمراً خلال الفترة 2014 - 2020 وذلك بفعل توجه الجزائر إلى مصادر تموينية أخرى تسعى من خلال ذلك إلى تحقيق استفادة متبادلة في إطار اتفاقيات تجارية جديدة.

تعتبر الدول الآسيوية ثاني مورد للجزائر إذ تحقق الواردات من الدول الآسيوية نسبة معتبرة خلال سنوات الأخيرة فقد تجاوزت عتبة 30% في سنتي 2019 و 2020 بعدما كانت أقل من 10% خلال السنوات 2000، 2001، 2002 و 2003 ذلك بفعل توجه الجزائر إلى إبرام اتفاقية تجارية تبادلية جديدة مع الدول الآسيوية مما يعتبر تغيراً في جغرافيا واردات الجزائر.

تحتل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) المرتبة الثالثة في قائمة موردي الجزائر، إلا أن نسبة الواردات من دول المنظمة تراجعت خلال السنوات الأخيرة فبعدما سجلت أعلى نسبة سنة 2000 قدرت ب 24% من إجمالي الواردات أصبحت تسجل 1% خلال السنوات الثلاث الأخيرة مما يوضح تخلي الجزائر عن الاستيراد من دول المنظمة في الفترة الأخيرة.

من خلال الشكلين يتضح أيضا أن الواردات من دول أمريكا الجنوبية تحتل المرتبة الرابعة ببلوغها متوسط سنوي قدر ب 7% من إجمالي الواردات فقد سجلت نسبة الواردات من دول أمريكا الجنوبية تزايدا مستمرا خلال الفترة تسارع بشكل ملحوظ خلال الأربع سنوات الأخيرة ليصل في نهاية الفترة إلى 16% من إجمالي الواردات إلى الجزائر.

لم تتمكن الواردات من الدول العربية من تجاوز عتبة 3% من إجمالي واردات الجزائر حيث ظلت مستقرة خلال الفترة 2000 - 2020 كما لم تتجاوز الواردات من الدول الأوروبية خارج الاتحاد الأوروبي حاجز 4% غير أنه يلاحظ ارتفاعها التدريجي خلال السنوات الأخيرة من 2% سنة 2016 إلى 5% سنة 2020 كما يلاحظ أيضا أن نسبة الواردات من الدول العربية والدول المغاربية لم تتمكن من تجاوز نسبة 2% خلال سنوات الفترة.

المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين محددات سعر الصرف والميزان التجاري في الجزائر

تمنح المتغيرات الاقتصادية الكلية نظرة شاملة عن الوضعية الداخلية والخارجية للاقتصاد، إذ تسعى الحكومات للحفاظ على التوازن الكلي للاقتصاد من خلال تأثيرها المباشر وغير المباشر على المؤشرات الاقتصادية الكلية على غرار رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف والنتائج المحلي الخام، ومن المتعارف عليه إقدام السلطات النقدية والمالية على توظيف آلياتها قصد إعادة التوازن لأحد المؤشرات في حالة اختلاله أو لتحقيق الأهداف المسطرة، إذ يعتبر سعر الصرف أحد هذه الآليات فهو أداة لربط الاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي إذ يتم به تحديد أسعار المنتجات الأجنبية بالعملة المحلية وتحديد أسعار المنتجات المحلية بالعملة الأجنبية، يشار إلى أن المنتجات المعروضة للتصدير ما هي إلا جزء من الناتج المحلي والجزء المستورد هو ناتج عن العجز محليا عن تلبية متطلبات المستهلكين المحليين، كما أن ما يستورد من الخارج وما يصدر إلى الخارج يسجل ضمن سجل رسمي يسمى بالميزان التجاري والفرق بينهما يعتبر مؤشر على مدى ارتباط الاقتصاد المحلي بالخارجي ومؤشر على حجم ما يقدمه الاقتصاد المحلي من المنتجات للخارج.

المطلب الأول: تحليل العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والميزان التجاري في الجزائر

يعتبر تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها الدول فتوظف لأجل ذلك سياساتها النقدية والمالية بمختلف الآليات الممكنة، كما أن معدل النمو الاقتصادي يعكس مدى قوة الاقتصاد المحلي ومدى قدرته على مجابهة الأزمات الاقتصادية وهو مؤشر هام على جاذبية مناخ الاستثمار والقدرات الانتاجية للبلد ويمكن قياس النمو الاقتصادي بمؤشري PIB أو PNB كما يرتبط النمو الاقتصادي بالمتغيرات والمؤشرات الاقتصادية للبلد على غرار رصيد الميزان التجاري و سعر الصرف.

أولاً: تعريف النمو الاقتصادي

عرف النمو الاقتصادي على أنه:

"الزيادة الكمية في المؤشرات الاقتصادية التي تكون عادة PIB و PN¹".

¹ عمارة البشير، نماذج النمو الاقتصادي والاقتصاد الجزائري، مجلة دفتار، مجلد 16، العدد 02، 2020، الجزائر، صفحته 436.

وعرف أيضا على أنه: "الزيادة المستمرة في الدخل الإجمالي الصافي"¹.

من خلال ما سبق يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة الفعلية المستمرة في كل من الناتج المحلي وإجمالي الدخل القومي التي تنعكس عموما على كل المؤشرات الكلية للاقتصاد، حيث يمكن دراسة وتحليل النمو الاقتصادي من خلال دراسة الناتج المحلي الخام أو الناتج الوطني الخام.

ثانيا: تحليل العلاقة بين تغيرات معدل نمو الناتج المحلي الخام ورصيد الميزان التجاري في الجزائر

لقد عرف الاقتصاد الجزائري تغيرات كبيرة منذ الاستقلال أدى ذلك إلى تباين في المؤشرات الاقتصادية الكلية ومن بينها مؤشر الناتج المحلي الخام، فقد اتبعت السلطات الجزائرية عدة برامج اصلاحية وتنموية منذ الاستقلال بهدف معالجة الاختلالات ومواجهة الصدمات وتسجيل معدلات نمو إيجابية ومن بين هذه البرامج نذكر:

- برنامج الاستقرار الاقتصادي (1989 - 1995): استهدفت السلطات الجزائرية من خلال البرنامج القيام بتصحيحات هيكلية على بنية الاقتصاد الجزائري للتمكن من الحصول على التمويل من الهيئات الدولية على غرار صندوق النقد الدولي والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات خصوصا بعد الأزمة العالمية سنة 1989 وإعادة التوازن الكلي للاقتصاد الجزائري.

جدول رقم (3،4): يوضح تغيرات معدل نمو الناتج المحلي الخام ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة

1994-1989

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994
معدل نمو الناتج المحلي الخام	4.4	0.8	1.2-	1.8	2.1-	0.9
رصيد الميزان التجاري م د	240-	1620	4420	2431	1303	1025-

المصدر تم إعداده بالاعتماد على بيانات البنك العالمي و إحصائيات التجارة الخارجية السنوية الصادرة عن وزارة المالية - المديرية العامة للجمارك.

¹ ملوحي فضيلة، مكيد علي، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2018، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، مجلد 17، عدد خاص، 2020، صفحة 145،.

- من خلال الجدول نلاحظ أن الفترة شهدت تراجعاً في معدلات الناتج المحلي من 4.4% سنة 1989 إلى 0.9% سنة 1994، كما سجل رصيد الميزان التجاري تذبذباً خلالها فقد كان رصيده -240 مليون دولار سنة 1989 وسجل سنة 1994 رصيدها سالباً قدر بـ 1025 - مليون دولار.
- برنامج التصحيح الهيكلي (1995-1998): قصد إعادة التوازن للمؤشرات الاقتصادية فقد بادرت الجزائر إلى إجراء جملة من المفاوضات الجديدة مع صندوق النقد الدولي للحصول على التمويل اللازم، انتهت باتفاقية ثانية سنة 1991 تقضي بحصول الجزائر على قروض مالية بشروط تتعلق بقيامها بإصلاحات على السياسة المالية والنقدية يمكن إنجازها فيما يلي¹:
 - تجميد الأجور وتحرير الأسعار؛
 - تخفيض قيمة الدينار؛
 - تحرير تدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛
 - إقرار إصلاحات في النظام الجبائي والضريبي.
- بالرغم من حصول الجزائر على القروض وإدراجها للتغييرات المطلوبة إلا أن هذا لم يكن كافياً لإعادة التوازن المتغيرات الاقتصادية الكلية، مما اضطر السلطات الجزائرية لإبرام اتفاقيات جديدة مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة 1994-1995 تهدف إلى رفع معدلات النمو ووضع خطة لتحرير التجارة الخارجية وكبح معدلات التضخم وإعادة التوازن لميزان المدفوعات².
- برنامج التصحيح الهيكلي (1995-1998): هدفت السلطات الجزائرية من خلال تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي لتحقيق جملة من الأهداف منها:
 - إنعاش الاقتصاد الوطني؛
 - الانتقال إلى اقتصاد السوق؛
 - إعادة التوازن للمؤشرات الاقتصادية.

¹ بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، صفحة 190.

² محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006، صفحة 302.

جدول رقم (3،5): يوضح تغيرات معدل نمو الناتج المحلي الخام ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة

1998 - 1995

السنة	1995	1996	1997	1998
معدل نمو الناتج المحلي الخام %	3.8	4.1	1.1	5.1
رصيد الميزان التجاري مليون دولار	521-	4277	5212	810

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على بيانات البنك العالمي و إحصائيات التجارة الخارجية السنوية الصادرة عن وزارة المالية - المديرية العامة للجمارك.

من خلال الجدول نلاحظ أن الفترة تميزت بتحقيق معدل نمو في الناتج المحلي قدر ب 3.8% في بدايتها وتحقيق رصيد سالب للميزان التجاري قدر ب 521 - مليون دولار كان نتيجة لعدة أسباب منها الوضع الأمني السائد في البلاد آنذاك والأزمة الاقتصادية العالمية وتوقف الإنتاج في العديد من المصانع، ليعود مؤشر رصيد الميزان التجاري ويسجل ارتفاعا متتاليا خلال الفترة، وقد استقر معدل الناتج المحلي خلال السنوات الأولى غير أنه تراجع سنة 1997 مسجلا معدلا قدره 1.1% ثم سجل أعلى معدل بلغ 5.1% سنة 1998.

- برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي (2001 - 2004)

استهدفت السلطات الجزائرية من خلال البرنامج الثلاثي لدعم الانتعاش الاقتصادي الرفع من مستوى النمو الاقتصادي وتحضير الآليات قصد الاندماج في الاقتصاد العالمي الجدول الموالي يوضح تغيرات معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة

جدول رقم (3،6): يوضح تغيرات معدل نمو الناتج المحلي الخام ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة

2004 - 1999

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
معدل نمو الناتج المحلي الخام %	3.2	3.8	3	5.6	7.2	4.3
رصيد الميزان التجاري مليون دولار	3358	12867	9192	6816	11078	13775

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على بيانات البنك العالمي و إحصائيات التجارة الخارجية السنوية الصادرة عن وزارة المالية - المديرية العامة للجمارك.

من خلال الجدول يلاحظ أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتفع تدريجيا خلال الفترة حيث بلغ أقصى قيمة له سنة 2003 بلغت 7.2% ثم تراجع سنة 2004 ليسجل معدل 4.3%، كما أن رصيد الميزان التجاري قد سجل ارتفاعا مستمرا متأثرا بالارتفاع المستمر في أسعار البترول محققا أعلى قيمة سنة 13775 مليون دولار.

- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 - 2009)

أقرت السلطات الجزائرية برنامجا رباعيا يهدف إلى مواصلة تنفيذ المشاريع السابقة وخصوصا بعد تحسن الوضعية المالية إثر ارتفاع أسعار البترول والجدول الموالي يوضح التغيرات في معدل النمو والتغيرات في رصيد الميزان التجاري خلال الفترة

جدول رقم (3،7): يوضح تغيرات معدل نمو الناتج المحلي الخام ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة

2009-2005

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج المحلي الخام %	5.9	1.7	3.4	2	1.7
رصيد الميزان التجاري مليون دولار	25644	33157	32532	39819	5900

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على بيانات البنك العالمي و إحصائيات التجارة الخارجية السنوية الصادرة عن وزارة المالية - المديرية العامة للجمارك.

من خلال الجدول يتضح أن معدل نمو الناتج المحلي سجل أعلى قيمة سنة 2005 حيث تجاوزت قيمة الناتج المحلي الإجمالي المئة مليار دولار متأثرة بارتفاع أسعار البترول، ثم تراجع معدل نمو الناتج المحلي الخام خلال السنة الموالية ليصل إلى 1.7% سنة 2006 ويعود للارتفاع التدريجي خلال السنوات الموالية وينتهي المرحلة بمعدل 1.7% سنة 2009 ، أما رصيد الميزان التجاري فقط تأرجح خلال الفترة بين 25644 مليون دولار و39819 مليون دولار ثم يسجل أدنى قيمة موجبة خلال الفترة سنة 2009 ب 5900 مليون دولار متأثرا بالأزمة البترولية الحادة سنة 2008.

- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010 - 2014)

جدول رقم (3،8): تغيرات معدل نمو الناتج المحلي الخام ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة

2014 - 2010

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج المحلي الخام %	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8
رصيد الميزان التجاري مليون دولار	16581	26242	21490	9946	4306

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على بيانات البنك العالمي و إحصائيات التجارة الخارجية السنوية الصادرة عن وزارة المالية - المديرية العامة للجمارك.

استحدثت السلطات الجزائرية هذا البرنامج الرباعي قصد استكمال توطيد النمو الاقتصادي غير أن معدل الناتج المحلي الإجمالي شهد استقرارا بمعدل متوسط بلغ 3.3% خلال سنوات الفترة بقيمة تجاوزت 200 مليار دولار محققا أعلى معدل نمو سنة 2014 بلغ 3.8% ، أما رصيد الميزان التجاري فقد سجل أعلى رصيد موجب سنة 2011 بلغ 26242 مليون دولار متأثرا بالارتفاع في أسعار البترول .

- خلال الفترة (2015 - 2022)

واصلت السلطات الجزائرية جهودها الرامية للرفع من معدلات النمو الاقتصادي واستكمال برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة والجدول الموالي يوضح تغيرات معدل نمو الناتج المحلي الخام ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة

جدول رقم (3،9): يوضح تغيرات معدل نمو الناتج المحلي الخام ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة

2022 - 2015

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
معدل نمو الناتج المحلي الخام	3.7	3.2	1.7	1.4	0.8	5.1-	3.4	3.1
رصيد الميزان التجاري مليون دولار	17034-	17063-	10868-	4533-	6111-	10995-	1152	1772

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على بيانات البنك العالمي و إحصائيات التجارة الخارجية السنوية الصادرة عن وزارة المالية - المديرية العامة للجمارك.

من خلال الجدول يتبين أن معدل نمو الناتج المحلي الخام تراجع تدريجيا خلال الفترة 2015-2020 حيث سجل سنة 2015 معدلا بلغ 3.7% وفي سنة 2020 سجل معدل -5.1% وهو أول معدل سالب يسجله الناتج المحلي الخام في الجزائر حيث تسبب في ذلك ما يلي:

- تداعيات أزمة البترول سنة 2015؛

- الركود العالمي بسبب تفشي وبائي كوفيد 19؛

- تدني الطلب العالمي الكلي.

يذكر أن معدل نمو الناتج المحلي الخام قد تحسن خلال السنتين الموالتين ليبلغ سنة 2022 معدل 3.1% كما رافق تراجع معدل نمو الناتج المحلي تسجيل رصيد سالب الميزان التجاري بلغ 17034 - مليون دولار سنة 2015 وتحسن تدريجيا في سنوات الموالية ليعاود التراجع سنة 2020 ويبلغ -10595 مليون دولار ثم يتحسن سنة 2021 ويبلغ 1152 مليون دولار.

المطلب الثاني: تحليل العلاقة بين أسعار البترول ورصيد الميزان التجاري في الجزائر

يعد سوق النفط من أهم الأسواق العالمية نظرا لأهمية مادة البترول على الصعيد الدولي والداخلي بالنسبة للدول المصدرة أو المستوردة للبترول، فاستقرار أسعاره من شأنه المحافظة على توازن واستقرار المؤشرات الاقتصادية للدول المصدرة والمستوردة على حد سواء أما تذبذب أسعاره فيخل بالتوازنات العامة لجميع الدول.

أولا: الأزمات البترولية العالمية

تعتبر مادة البترول مادة استراتيجية في ظل التطور التكنولوجي والصناعي وانتشار وسائل النقل بكل أنواعها وحاجة الدول المتزايدة للطاقة مما يجعل الطلب عليها يتزايد من سنة لأخرى، حيث يتحدد سعر البرميل الواحد من البترول بتفاعل العرض والطلب بالإضافة لكمية الاحتياطي الموجود باعتبار أن البترول مادة غير متجددة، تتجه الدول المصدرة للبترول إلى إنشاء تكتلات وإبرام اتفاقيات قصد كبح معدلات الإنتاج والحفاظ على الأسعار عند المستوى المطلوب.

تعتبر الجزائر من البلدان المصدرة للبترول إذ يساهم قطاع المحروقات ب 98% من صادرات الجزائر خلال الفترة 1990-2022 كما أن إيرادات الجباية البترولية تعتبر أهم مورد مالي بالنسبة للدولة الجزائرية، مما يجعل

الاقتصاد الجزائري عرضة للتأثر البالغ بالتغيرات التي تحدث على أسعار البترول وذلك من خلال تأثير كل المؤشرات الاقتصادية الجزائرية بتغيرات سعر البترول، فقد تعرض سوق النفط لعدة أزمات أثرت بشكل سلبي على حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2022 يمكن إيجازها كما يلي:

- **الأزمة البترولية سنة 2008:** انعكست الأزمة المالية العالمية على سوق النفط فبعد تسجيل نتائج إيجابية خلال النصف الأول من السنة حيث تجاوزت أسعار برميل البترول 128 دولارا للبرميل، وتأثر الطلب العالمي على البترول خلال النصف الثاني من سنة 2008 بتداعيات الأزمة المالية مما جعل أسعار النفط تنخفض تدريجيا إذ وصلت إلى ما دون الأربعين دولارا للبرميل شهر ديسمبر 2008¹ ثم عاود سعر البرميل الارتفاع التدريجي بداية من سنة 2009.
- **الأزمة البترولية سنة 2015:** شهدت أسعار البترول تراجعا رهيبا سنة 2015 قدر بحوالي 60% عن السنة السابقة مستقرة عند 49.49 دولار للبرميل بعدما كان سعر البرميل الواحد 96.29 دولار للبرميل وكان ذلك نتيجة للأسباب التالية:
 - انكماش الطلب العالمي على البترول²؛
 - الاتفاق النووي الإيراني؛
 - حجم العرض المرتفع؛
 - ظهور ثروة الوقود الصخري كبديل للنفط؛
 - انفراد بعض الدول المنتجة بقرارها تجاه كمية الانتاج.
- **الأزمة الاقتصادية سنة 2019:** تراجعت أسعار البترول بداية من سنة 2019 لتبلغ 64.04 دولار للبرميل ثم وصل خلال سنة 2020 لقيمه 41.47 دولار للبرميل وذلك راجع للأسباب التالية:
 - الازمة الصحية العالمية جراء تفشي وباء كوفيد 19؛

¹ بن علي بن عزوز، ضايع دليلة، أزمات النفط واتجاهات السياسة المالية في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، العدد 02، مجلد 07، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2023، صفحة 197.

² ناجمي جمعة، لمطوش لطيفه، أثر إيرادات الحياية البترولية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1985-2018، مجلة الاستراتيجية والتنمية، مجلد 11، العدد 04، الجزائر، 2021، صفحة 52.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

- انكماش الاقتصاد العالمي؛
- تدني الطلب على البترول جراء الاجراءات الاحترازية لمكافحة وباء كوفيد 19؛
- تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي؛

ثانيا: تحليل العلاقة بين تغيرات سعر البترول ورصيد الميزان التجاري في الجزائر

تعتبر الصادرات من المحروقات أحد أهم مكونات الصادرات الجزائرية إن لم نقل أنها المكون الأساسي حيث إن رصيد الميزان التجاري شديد التأثير للتغير في كمية البترول المصدر أو سعره والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (3،10): يوضح تغيرات المتوسط السنوي لسعر برميل البترول مقوم بالدولار الأمريكي ورصيد

الميزان التجاري مقوم بمليون دولار أمريكي خلال الفترة 2000 – 2022

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المتوسط السنوي لسعر البترول برميل	27.6	23.12	24.36	28.1	36.05	50.59	61	69.04	94.1	60.86	77.38	107.46
رصيد الميزان التجاري م د	12867	9192	6816	11078	13775	25644	33157	32532	39819	5900	16581	26242
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	
المتوسط السنوي لسعر البترول برميل	109.45	105.87	96.29	49.49	40.76	52.51	69.78	64.04	41.47	77.78	82.26	
رصيد الميزان التجاري م د	21490	9946	4306	17034-	17063-	10868-	4533-	6111-	10595-	1152	1000	

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على بيانات البنك العالمي و إحصائيات التجارة الخارجية السنوية الصادرة عن وزارة المالية – المديرية العامة للجمارك.

من خلال الجدول نلاحظ وجود علاقة طردية بين تغيرات سعر البترول ورصيد الميزان التجاري فبمجرد انخفاض أسعار البترول يسجل رصيد الميزان التجاري تراجعا يصل إلى حد العجز وقد سجل ذلك خلال سنة 2009 عندما تراجعت أسعار النفط إلى 60 دولارا للبرميل متأثرة بالأزمة البترولية سنة 2008 رافق ذلك تراجع في الرصيد الإيجابي للميزان التجاري فسجل رصيدا قدر ب 5900 مليون دولار بعدما كان رصيده في نهاية 2008 رصيدا موجبا قدره 39810 مليون دولار، ثم تحسن رصيد الميزان التجاري تدريجيا متأثرا بتحسن أسعار

النفط خلال السنوات الموالية إلى غاية سنة 2015 أين سجل رصيد الميزان التجاري رصييدا سالبا قدر ب 17035- مليون دولار وذلك بفعل الأزمة البترولية سنة 2015 ، حيث تراجع سعر البرميل إلى ما دون 50 دولار للبرميل، ثم تحسنت أسعار البترول تدريجيا خلال السنوات الموالية غير أن مقدار التحسن لم يكن بالحجم الذي يسمح بإعادة رصيد الميزان التجاري إلى حالة الفائض، ما يلاحظ خلال سنة 2018 أن رصيد الميزان التجاري سجل رصييدا سالبا قدره 4533- مليون دولار، بينما بلغ سعر البرميل من النفط 69.78 دولار للبرميل وهو أعلى سعر مسجل خلال الفترة 2015 - 2018، أما خلال سنة 2019 ومع بداية الأزمة الصحية العالمية ودخول العالم في أزمة اقتصادية جراء تداعيات وباء كوفيد 19 تراجعت أسعار البترول لتصل إلى 41.47 دولار للبرميل الواحد كمتوسط خلال سنة 2020 مما أثر على رصيد الميزان التجاري الذي سجل عجزا قدر ب 10596- مليون دولار، ومع تحسن اسعار النفط سنة 2021 وتحسن أداء الاقتصاد العالمي حقق رصيد الميزان التجاري رصييدا موجبا قدر ب 1152 مليون دولار.

المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين معدلات التضخم وأسعار الفائدة ورصيد الميزان التجاري

تعتبر ظاهرة التضخم ظاهرة اقتصادية تؤثر سلبا على حالة اقتصاديات الدول، فارتفاع معدله مؤشر على أزمة وشبكة وحاجة السياسات النقدية والمالية إلى عملية تصحيح باتخاذ قرارات من شأنها إعادة الوضع إلى حالته السليمة، ومما لاشك فيه أن معدل التضخم يرتبط بالمتغيرات والمؤشرات الاقتصادية الأخرى على غرار رصيد الميزان التجاري.

أولا: تحليل العلاقة بين معدلات التضخم ورصيد الميزان التجاري

يرتبط معدل التضخم برصيد الميزان التجاري كون الأول يعكس أثمان السلع والخدمات والثاني يعكس اتجاه السلع من وإلى داخل البلد.

1. ماهية التضخم:

1.1 تعريف التضخم

تعددت تعاريف التضخم نقترح منها: "هو زيادة هامة ومستمرة في مستوى الأثمان"¹.
وعرف أيضا أنه²: "الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي، زيادة محسوسة تؤدي إلى سلسلة من الارتفاعات المستمرة في الأسعار".
وقد عرفه روبرتسون بأنه³: "عدم ملائمة الانتاج للاحتياجات الضرورية والاجتماعية وتوزيع غير عادل للدخول بين الفئات المساهمة في الانتاج".
يتفق جل الباحثين على أن التضخم هو الارتفاع المستمر في الأسعار وانخفاض في القوة الشرائية للوحدة الواحدة من النقد المحلي، حيث يتم استنتاج معدل التضخم عن طريق المتوسط الترجيحي لأسعار مجموعة من السلع والخدمات المستهلكة في البلد كما يشترط وجود ارتفاع محسوس وواضح للأسعار في بلد ما ويشترط أيضا استمرار الارتفاع لمدة زمنية غير قصيرة.

2.1 أسباب التضخم: يمكن ايجاز أسباب التضخم في النقاط التالية⁴:

- الفرق الكبير بين الطلب الكلي والعرض الكلي أو ما يسمى بفائض طلب الكلي سواء في سوق السلع أو سوق عناصر الانتاج؛
- الارتفاع كمي النقود المعروضة للتداول عن الكمية المطلوبة؛
- الارتفاع في الأسعار الناتج عن ارتفاع نفقات الانتاج كالأجور وارتفاع التكاليف التشغيلية للشركات أو ارتفاع أسعار المواد الأولية؛

¹ توماس ماير، جيمس إس دوسيتري، روبرت زد ألبير، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2002 ، صفحة 413.

² يحيوي نذير، انعكاسات سعر العملة على الميزان التجاري ومؤشرات أسعار الاستهلاك حالة الجزائر 1980-2013، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير علوم اقتصادية ، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015 / 2016 صفحة 57.

³ D H Robertson, **money**, London Macmillan, 1946 , P179.

⁴ Gregory N. Mankiw , **Macroéconomie**, 5 eme édition , Nouveaux Horizons- ARS , Paris, 2012, p 155.

- ارتفاع أسعار الواردات بأنواعها خصوصا تلك الوسيطة التي تستعمل للتصنيع والواردات بصفة عامة فارتفاع أسعارها يشكل ضغطا على الأسعار التي تتجه أيضا إلى الارتفاع؛
- الاحتكار يتجه بعض التجار إلى احتكار التعامل فيما ميادين تجارية معينة فيتحكمون في الأسعار ويدفعونها دائما للارتفاع مما ينعكس على حالة السوق عموما وتتجه الأسعار إلى الارتفاع

3.1 أنواع التضخم:

تعدد تصنيفات التضخم نقترح التصنيف التالي الذي يضم ثلاث مؤشرات:

- من حيث تحكم الدولة في الأسعار:
- التضخم المكبوت: هو تضخم خفي حيث لا يمكن للأسعار أن ترتفع نظرا لوجود قيود ورقابة حكومية على الأسعار تمنع ارتفاعها بتدخل مباشر للدولة يتم بوضع قيود وضوابط تمنع ذلك؛
- التضخم الظاهر: يتميز هذا النوع بكونه ظاهرا يمكن ملاحظته وهو استجابة لزيادة الطلب كما يتميز أيضا بعدم تدخل السلطات لكبح الارتفاع في الأسعار إذ تنتظر السلطات توقف الارتفاع في الأسعار بمجرد تحقيق التوازن الآلي بين العرض والطلب.
- من حيث قوه التضخم:
- التضخم الجامح: يتميز هذا النوع بالزيادة الكبيرة في الأسعار خلال فترة قصيرة من الزمن حيث تتبعها زيادة في الأجور مما يقلل من العوائد الأمر الذي يدفع أصحاب المصانع للزيادة مجددا في الأسعار
- التضخم الزاحف: يعتبر هذا النوع ناتج عن ارتفاع الأسعار التي تكون بسبب ارتفاع الأجور بنسبة أعلى من ارتفاع حجم الانتاج كما يتميز ببطئه واعتداله إلا أن استمراره وتجمع آثاره يمكن أن يؤدي إلى حدوث تضخم جامح¹.

¹ شوقي أحمد دنيا ، النقود والتضخم، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2017، صفحته 189.

- من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية:
- التضخم المستورد: هو ارتفاع في الأسعار المحلية المتأثرة بارتفاع أسعار الواردات.
- التضخم المصدر: يحدث نتيجة لقاعدة الدفع بالدولار التي تؤدي إلى زيادة احتياطات البنوك المركزية من العملات الأجنبية¹.

2. تحليل العلاقة بين التغير في معدلات التضخم ورصيد الميزان التجاري

من بين أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث عجز في الميزان التجاري وبالتالي العجز في ميزان المدفوعات الارتفاع في معدلات التضخم وذلك مرده إلى زيادة الطلب الكلي داخل الأسواق المحلية الذي يتزامن مع عجز الانتاج المحلي عن تلبية كل الاحتياجات وبالتالي اللجوء إلى الاستيراد قصد رفع حجم العرض وتغطية العجز وبالتالي تخفيض الأسعار هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن ارتفاع أسعار المنتجات المحلية يؤدي إلى فقدانها تنافسيتها مع المنتجات المستوردة التي يزداد الطلب عليها بما أنها أرخص نسبيا وهذا ما يشجع عملية الاستيراد، كما أن السلع المحلية الأعلى نسبيًا تفقد ميزتها التنافسية السعرية عند تصديرها وبالتالي انكماش حجم الصادرات والتأثير المباشر على رصيد الميزان التجاري.

الجدول رقم (3،11): تطور معدلات التضخم ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2000 – 2022

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل التضخم	0.34	4.23	1.42	4.27	3.96	1.38	2.31	3.68	4.86	5.74	3.91	4.52
رصيد الميزان التجاري	12867	9192	6816	11078	13775	25644	33157	32532	39819	5900	16581	26242
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	
معدل التضخم	8.89	3.25	2.92	4.78	6.4	5.59	4.27	1.95	2.42	7.23	9.30	
رصيد الميزان التجاري	21490	9946	4306	-17034	-17063	-10868	-4533	-6111	-10595	1152	1772	

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على بيانات البنك العالمي و إحصائيات التجارة الخارجية السنوية الصادرة عن وزارة المالية – المديرية العامة للجمارك.

¹ يجاوي نذير، مرجع سابق، صفحه 59.

من خلال جدول يلاحظ أن معدل التضخم سجل ارتفاع مفاجئا سنة 2001 عندما سجل معدل 4.23% بعدما كان 0.34% في سنة 2000 ثم عاود الانخفاض سنة 2002 بتسجيله 1.42% وقد رافق ذلك تسجيل رصيد الميزان التجاري تراجعاً ملحوظاً خلال ذات السنتين، أما سنة 2003 فقد سجل معدل التضخم 4.27% وهذا راجع للزيادات في الأجور الذي رافقه الارتفاع المحسوس في الأسعار، وسجل في السنتين المواليين انخفاضا متتالياً فخلال سنة 2004 كان معدله 3,96% وسنة 2005 سجل معدل 1.38% ثم بدأ الارتفاع التدريجي خلال السنوات الموالية ليصل في سنة 2008 إلى 4.86% ثم 5,74% سنة 2009 متأثراً بتداعيات الأزمة العالمية التي أثرت على قرارات واستراتيجيات السلطات الجزائرية وأدت إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار، يشار إلى أن رصيد الميزان التجاري قد سجل خلال سنة 2009 أدنى رصيد موجب خلال الفترة قدر بـ 5900 مليون دولار وقد سجل معدل التضخم معدلاً قياسياً خلال سنة 2012 قدر بـ 8.89% نتيجة للارتفاع القياسي في أسعار المواد الاستهلاكية الطازجة خلال السداسي الأول من سنة 2012 وارتفاع أسعار المواد المستوردة في الجزائر المتأثرة بارتفاع الطلب نظراً لانتهاج الدولة الجزائرية سياسة مالية توسعية وإقدام السلطات النقدية على إصدار كمية كبيرة من النقود¹،

سرعان ما تراجع معدل التضخم فقد سجل سنة 2013 معدلاً قدر بـ 3.25% ثم معدل 2.92% سنة 2014 وعاود الارتفاع سنة 2015 مسجلاً 4.78% أين تبنى البنك آنذاك سياسة استرجاع السيولة لمدة ستة أشهر بمعدل فائدة قدر بـ 1.5% بهدف امتصاص السيولة النقدية الموجودة²، وقد رافق ذلك تسجيل رصيد الميزان التجاري أول رصيد سالب وهذا راجع للأزمة البترولية سنة 2015 قدر بـ 17034 - مليون دولار وقد واصل معدل التضخم الارتفاع خلال سنة 2016 مسجلاً معدلاً قدر بـ 6.4% رافقه تسجيل رصيد سالب للميزان التجاري قدر بـ 17063 - مليون دولار، يذكر أنه بمرور السنوات سجل معدل التضخم تراجعاً مستمراً خلال الفترة 2017 إلى غاية 2019 ثم عاود الارتفاع مسجلاً سنة 2020 معدلاً بلغ 2.42% ومع حلول

¹ هيشير أحمد تيجاني، دراسة وتحليل العلاقة الاقتصادية بين مؤشري التضخم وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2016، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الأغواط، العدد 38، الجزائر، أوت 2019، صفحته 262.

² ناديه سحاب، دراسة العلاقة بين سعر الصرف والسياسات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر 1990 - 2014، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، الجزائر، 2017/2018، صفحته 136.

الأزمة الصحية العالمية ارتفع معدل التضخم مجددا ليحقق سنة 2021 معدلا بلغ 7.23 % ثم معدل 9.30% سنة 2022 والذي يعتبر معدلا قياسيا غير مسبوق نظرا لارتفاع أسعار المنتجات بفعل السياسة المالية والسياسة التجارية الحمائية التي أثرت على حجم العرض مما أدى إلى ارتفاع الأسعار المستمر يذكر أن الميزان التجاري حقق فائضا لأول مرة منذ ست سنوات بفعل الارتفاع التدريجي في أسعار البترول.

ثانيا: تحليل العلاقة بين سعر الفائدة وصيد الميزان التجاري

يعتبر سعر الفائدة من المؤشرات الهامة في الاقتصاد الكلي فهو وسيلة لتحقيق سياسة نقدية معينة لتحقيق أهداف آنية أو مستقبلية إذ يلعب سعر الفائدة دورا مهما في اتخاذ قرار الإقراض أو الاقتراض وقد ظهر جليا دوره في الاقتصاد الجزائري بعد اتخاذ السلطات الجزائرية لعدة قرارات تسعى من خلالها للقيام بما سمي بالتحريك المالي منذ 1990.

1. تعريف سعر الفائدة:

تعدد تعاريف سعر الفائدة نقترح منها:

- "هو ثمن الحصول على السلع أو الموارد الآن بدلا من المستقبل ويتحدد بالعرض والطلب"¹.
 - "هو السعر النقدي لاستعمال الأموال القابلة للإقراض"².
 - "ذلك السعر الذي يدفع مقابل استخدام أموال القروض المعبر عنه بنسبة مئوية من حجم القرض"³.
- من خلال ما سبق يمكن تعريف سعر الفائدة على أنه أداة للربط بين المقترضين والمقرضين فهو ثمن التخلي عن الأموال المقرضة لمدة زمنية معينة يدفعه المقترض للمقرض.

2. تحليل تطور سعر الفائدة في الجزائر وعلاقته برصيد الميزان التجاري:

تميزت أسعار الفائدة قبل سنة 1986 بالثبات النسبي غير أنه بعد الأزمة البترولية سنة 1986 أقدمت السلطات الجزائرية على تطبيق التحرير التدريجي لأسعار الفائدة معتمدة على مخطط وطني للقروض وتبني الحكومة

¹ توماس ماير، جيمس دوسمير، روبرت البيير، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، الطبعة الأولى، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2002، صفحة 352.

² حسن مسعود، أضواء على النظريات الاقتصادية المعاصرة، دار المعارف، بيروت، الطبعة رقم 1، 2001، صفحة 214.

³ دومينيك سالفونور، يوجين ديوليو، مبادئ الاقتصاد، ترجمة فؤاد صالح، أكاديمية بيروت، لبنان، 2001، صفحة 372.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

آنذاك إصلاحات تستهدف تحسين الوضعية الاقتصادية عموماً¹، وتبلور ذلك بصدور قانون النقد والقرض سنة 1990.

خلال السنوات الأولى لتطبيق التحرير المالي ارتفع كل من سعر الفائدة على الودائع وسعر الفائدة على القروض بشكل تدريجي فوصل الأول إلى حدود 19% خلال سنة 1995 والثاني إلى حدود 16% خلال ذات السنة وقد بلغ متوسط سعر الفائدة على الودائع خلال الفترة 1995-2001 معدل 10.68% وبلغ متوسط سعر الفائدة على القروض خلال ذات الفترة 13.55% أما بعد سنة 2001 فقد بدأ الانخفاض التدريجي لسعر الفائدة على الودائع ومعدل الفائدة على القروض ليبلغا بحلول سنة 2006 1.75% و8% على التوالي ثم يستقران عند القيم نفسها إلى غاية سنة 2022 والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (3،12): تطور سعر الفائدة على الودائع، القروض وسعر الفائدة الحقيقي وتطور رصيد الميزان

التجاري خلال الفترة 2000 – 2022

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
سعر الفائدة على الودائع (%)	7.5	6.25	5.33	5.25	3.65	1.9375	1.75	1.75	1.75	1.75	1.75	1.75
سعر فائدة الإقراض (%)	10	9.5	8.58	8.125	8	8	8	8	8	8	8	8
سعر الفائدة الحقيقي (%)	-10.3	10.0	7.2	-0.2	-3.8	-7.0	-2.3	1.5	-6.3	21.6	-7.0	-8.7
رصيد الميزان التجاري	12867	9192	6816	11078	13775	25644	33157	32532	39819	5900	16581	26242
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	
سعر الفائدة على الودائع (%)	1.75	1.75	1.75	1.75	1.75	1.75	1.75	1.75	1.75	1.75	1.75	
سعر فائدة الإقراض (%)	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	
سعر الفائدة الحقيقي (%)	0.5	8.1	8.3	15.5	6.4	1.5	1.2	8.5	13.7	-6.5	-9.8	
رصيد الميزان التجاري	21490	9946	4306	17034-	17063-	10868-	4533-	6111-	10595-	1152	1000	

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على بيانات البنك العالمي و إحصائيات التجارة الخارجية السنوية الصادرة عن وزارة المالية – المديرية العامة للجمارك.

¹ رملي مجّد، نزعي عز الدين، سعر الفائدة والنمو الاقتصادي في الجزائر تحقيق تجريبي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 3، الجزائر، 2020، صفحة 352.

من خلال الجدول يلاحظ أن سعر الفائدة الحقيقي تأرجح بين السالب والموجب فقد سجل أدنى معدل خلال الفترة سنة 2000 قدر ب -10.3% وخلال السنة الموالية سجل معدلا موجبا قدر ب 10% وهو ارتفاع قياسي ثم تراجع تدريجيا خلال السنوات الموالية ليبلغ سنة 2009 معدلا قياسيا مرتفعا مسجلا 21.6% وهو أعلى معدل يسجل خلال الفترة، يذكر أنه في نفس السنة سجل رصيد الميزان التجاري تراجعاً مهماً من 39819 مليون دولار في سنة 2008 إلى 5900 مليون دولار سنة 2009 كنتيجة للأزمة البترولية العالمية، ثم تراجع سعر الفائدة الحقيقي من جديد خلال السنوات الموالية ليعاود الارتفاع سنة 2015 مسجلا 15.5% وتزامن ذلك مع تسجيل تراجع كبير في رصيد الميزان التجاري من 4306 مليون دولار سنة 2014 إلى 17034 - مليون دولار سنة 2015 ثم تراجع سعر الفائدة الحقيقي خلال السنوات الموالية وينتهي الفترة بمعدل منخفض قدر ب 9.8 - % سنة 2022 كنتيجة لتداعيات الأزمة الصحية العالمية.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري

إن نمذجة الظواهر الاقتصادية سمح بمعرفة واستخراج العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية التي بموجبها يتم دراسة مسارها واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب لإصلاح اختلالاتها، وبعد التطرق لكافة الجوانب النظرية أصبح من الضروري بناء نموذج قياسي يوضح العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري، حيث اعتمدنا على نموذجين قياسيين لإظهار ذلك، فقد تم بناء نموذج خطي بسيط لتفسير هذه العلاقة ثم تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الذي يعتبر من النماذج الحديثة في تفسير العلاقة على المدى القصير والطويل، وقبل التطرق إلى ذلك تم استعراض المفاهيم المتعلقة بكل من الاقتصاد القياسي والنموذجين المختارين في الدراسة مرورا بشرح تطور المؤشرات الخاصة بالجزائر المستخدمة خلال الفترة الزمنية 2000 - 2022 .

المطلب الأول: مدخل إلى الاقتصاد القياسي

يعد الاقتصاد القياسي أحد فروع علم الاقتصاد الذي يستخدم في تطبيق الأساليب الكمية لتحليل الظواهر الاقتصادية وربطها بالرياضيات والطرق الإحصائية.

أولاً: مفهوم الاقتصاد القياسي

تزامن ظهور الاقتصاد القياسي مع إنشاء جمعية القياس الاقتصادي *société économétrie* سنة 1930¹ حيث أكد Ranger Frisch أن النظرية الاقتصادية والطرائق الإحصائية والعلوم الرياضية هي الأركان الأساسية في الاقتصاد القياسي.

1. تعريف الاقتصاد القياسي: إن مصطلح *économétries* يوناني الأصل وهي كلمة مكونة من جزئين *Economie* و وتعني اقتصاد و و *Matrices* وتعني قياس، أي القياس الاقتصادي حيث يهتم بقياس المتغيرات الاقتصادية، وقد عرفته كوتسيانيس بأنه "جمع علمي متناسق لطرائق ومفاهيم وتقنيات الرياضيات والإحصاء والاقتصاد وعلاقتها"².

¹ تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، صفحة 2.

² قصابي شعبان، بلعباس رابح، أثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة (ardl) خلال الفترة (2000-2018)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 1 مكر، جانفي 2020، صفحة 189.

وعرفه آوتس وكيلنجين Oates et H. Kelejian بأنه: "التحليل الكمي للسلوك الاقتصادي"¹. كما عرفه Maddala على أنه: "تطبيق طرق الاحصاء والرياضيات في تحليل المعطيات الاقتصادية لهدف التأكد الميداني من النظريات الاقتصادية ومن ثم قبولها أو رفضها"². من خلال ما سبق يمكن تعريف الاقتصاد القياسي على أنه فرع من الاقتصاد يتم فيه دمج معطيات النظريات الاقتصادية مع الطرق الاحصائية والرياضيات للحصول على تقييم كمي للمتغيرات الاقتصادية وتحديد سلوكها.

2. أهداف الاقتصاد القياسي: للاقتصاد القياسي ثلاثة أهداف رئيسية:

- اختبار النظرية الاقتصادية: يهدف الاقتصاد القياسي إلى اختبار مدى صحة النظرية الاقتصادية عن طريق التحليل والتقييم للوصول إلى قيم عددية تسمح باختبار مدى تأثير المتغير المستقل على سلوك المتغير التابع³؛
- اتخاذ القرارات ورسم السياسات: يساعد الاقتصاد القياسي على اتخاذ القرارات ورسم السياسات وذلك بعد الحصول على قيم عددية لمعاملات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات فيساعد بذلك رجال الأعمال والحكومات على اتخاذ قرارات سليمة لتسيير الوضع الحالي ووضع استراتيجيات وخطط مستقبلية⁴؛
- التنبؤ بالتغيرات الاقتصادية المحتملة: يمكن الاقتصاد القياسي الباحثين من إيجاد قيم عددية لمعاملات المتغيرات الاقتصادية التي تساعد متخذي القرار على التنبؤ باتجاهات تغييرها مستقبلا.

¹ وليد إسماعيل السيفو وأحمد مجد مشعل، مرجع سابق، صفحة 23.

² تومي صالح، مدخل لنظرية الاقتصاد القياسي دراسة نظرية مدعمة بأسئلة وتمارين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، صفحة 1.

³ وليد إسماعيل السيفو وأحمد مجد مشعل، مرجع سابق، صفحة 28.

⁴ حسين علي بخيت وسحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار البازوري، عمان، الأردن، 2007، صفحة 20.

3. منهجية البحث في الاقتصاد القياسي:

يمكن تحديد منهجية البحث في الاقتصاد القياسي بالخطوات التالية:

1.3. مرحله تعيين النموذج

تعتبر مرحلة صياغة النموذج من أصعب مراحل الاقتصاد القياسي ففيها يتم تحديد المتغيرات التي يشتمل عليها النموذج والمتغيرات التي يجب استبعادها منه¹، ويتم تحديد النموذج من خلال الفرضيات التي توفرها النظرية الاقتصادية انطلاقاً من العوامل التي تتحكم في الظاهرة وعلاقات التأثير بين المتغيرات فيما بينها، وبعد الاستقرار على المتغيرات المقبولة للإدراج في النموذج يتم ترميز المتغيرات وإدراجها في معادلة رياضية أو مجموعة معادلات $y=f(x_1 x_2 \dots x_n)$ وذلك لتحديد القيم بالصيغ الرياضية التي تعبر عن هذه العلاقات سواء كانت (خطية، غير خطية، بسيطة، متعددة) وتحديد أنسب الصيغ الرياضية المعبرة عن العلاقة بين متغيرات الدراسة حيث يتم اتباع الخطوات التالية²:

- القيام بتحليل تمهيدي من خلال تعريف الظاهرة الناتجة Y كما يتم تحديد العوامل المؤثرة فيها مع تحديد وحدات القياس أيضاً؛
- التأكد من وجود علاقة جدلية واضحة بين الظاهرة المدروسة والعوامل المؤثرة فيها؛
- جمع المعطيات عن كل العوامل المرتبطة بالظاهرة وترتيبها في جدول خاص مع مراعاة تسلسلها الزمني والمكاني؛
- التعرف على الشكل البياني للعلاقة محل الدراسة عن طريق تمثيل المعطيات المتعلقة بالمتغيرات؛
- اختيار أنسب الصيغ الرياضية التي تلائم مع الشكل الانتشاري، إذ يمكن أن تكون العلاقة خطية أو غير خطية في شكل معادلة من الدرجة الثانية أو الثالثة؛
- إدخال المتغير العشوائي U لتقدير الأخطاء المعيارية للمعادلة ولصياغة النموذج القياسي.

¹ حسين علي بخيت وسحر فتح الله، مرجع سابق، صفحة 21.

² علي مكيد، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007، صفحة 13.

2.3. مرحلة تقدير معلمات النموذج

يتم في هذه المرحلة معالجة البيانات عن المجتمع والعينة رياضيا وإحصائيا للحصول على قيم المعلمات التي تتفق مع الفرضيات الاقتصادية ومنها الحصول على الصياغة الرياضية للنموذج باستخدام التقنيات المناسبة وتم المرحلة باتباع الخطوات التالية:

- تجميع البيانات: يتم جمع البيانات عن المتغيرات التي يحتويها النموذج وهناك عدة أشكال للبيانات نذكر منها:

- بيانات على شكل سلاسل زمنية تعطي قيما للمتغيرات في فترات زمنية متتالية؛
- بيانات مقطعية تعطي قيم للمعلومات عن المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بوحدة اقتصادية مختلفة في نقطة زمنية معينة؛
- بيانات أخرى توجد بها متغيرات نوعية تؤثر على المتغير التابع ويتم تكميمها بإعطائها قيم عددية عادة ما تكون الصفر أو الواحد وتعرف بالمتغيرات الصورية أو ما يسمى بالمتغيرات الصماء¹.

- اختبار طريقة القياس المناسبة: تختلف الطرق القياسية التي يمكن استخدامها لقياس العلاقات الاقتصادية ونذكر منها²:

- طريقة المربعات الصغرى غير المباشرة؛
- طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين؛
- طريقة المربعات الصغرى على ثلاث مراحل.

¹ نعمة الله نجيب إبراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2002، صفحة 23.

² حمودي حاج صحراوي، قياس أثر الإصلاحات الاقتصادية على المؤسسة العمومية الاقتصادية باستعمال النماذج القياسية الاقتصادية دراسة ميدانية لبعض المؤسسات العمومية الاقتصادية، رسالة دكتوراه دولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2007، صفحة 217.

3.3 مرحلة تقييم المقدرات

يتم خلال هذه المرحلة تقييم معلومات النموذج من حيث الدلالة والمعنوية الإحصائية والمعنى الاقتصادي حيث هناك ثلاثة معايير أساسية يتم العمل بها أثناء عملية التقييم¹:

- المعايير الاقتصادية: تضع النظرية الاقتصادية قيودا مسبقة على حجم وإشارة المعلمات المقدره؛
- المعايير الاحصائية: تستهدف اختبار مدى ثقة الاحصائية للتقديرات الخاصة بمعلومات النموذج حيث يتم إجراء مجموعة من الاختبارات للتأكد من ذلك منها اختبار معامل التحديد، اختبار المعنوية وتسمى هذه الاختبارات اختبارات من الدرجة الأولى؛
- المعايير القياسية: تستهدف هذه المعايير التأكد من الافتراضات التي يقوم عليها المعايير والاحصائيات المنبثقة من الواقع حيث إن المعايير القياسية تستخدم لاختبار المعايير الاحصائيات لهذا سميت باختبارات من الدرجة الثانية ومن بينها: معايير الارتباط الذاتي، معايير الامتداد الخطي المتعدد.

ثانيا نماذج الانحدار الخطي:

يوجد نموذجان للانحدار الخطي هما:

1. الانحدار الخطي البسيط:

يستخدم النموذج الخطي ذو المتغيرين لاختبار الفرضيات حول العلاقة بين متغير تابع Y ومتغير مستقل X ويبدأ الانحدار البسيط برسم مجموعة قيم X و Y في شكل انتشار ثم يتم تحديد ما إذا كانت هناك علاقة خطية ممكنة عن طريق المشاهدة².

$$Y_i = b_0 + b_1 X_i \dots \dots \dots 1$$

وبما أنه من غير المتوقع وقوع النقاط تماما على الخط فإن العلاقة الخطية التامة في المعادلة 1 يجب تعديلها لكي تضم حد التشويش العشوائي أو حد الخطأ لتصبح كالتالي:

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، صفحة 44.
² دومنيك سالفادور، ترجمة سعدية حافظ منتصر، الاحصاء والاقتصاد القياسي سلسلة ملخصات شوم، الطبعة السادسة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 2012، صفحة 138.

$$Y_i = b_0 + b_1 X_i + \varepsilon_0 \dots \dots \dots 2$$

1.1 تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط بطريقة المربعات الصغرى العادية

تعتبر طريقة (o l s) المربعات الصغرى العادية أسلوب لتوفيق أفضل خط مستقيم لعينة مشاهدات

" Y،X" حيث تتضمن تصغير مجموع المربعات لانحرافات النقاط الرئيسية عن الخط إلى أدنى حد ممكن.

$$Min \sum (Y_i - \hat{Y}_i)^2 \dots \dots \dots 3$$

حيث إن:

Y_i : المشاهدات الفعلية

\hat{Y}_i : القيمة الموافقة المناظرة بحيث تكون:

$$Y_i - \hat{Y}_i = \sum i$$

ويعطي هذا الأسلوب المعادلتين التاليتين¹:

$$\sum Y_i = n\hat{b}_0 + \hat{b}_1 \sum X_i$$

$$\sum X_i Y_i = \hat{b}_0 \sum X_i + \hat{b}_1 \sum X_i^2$$

حيث n عدد المشاهدات

\hat{b}_1 ، \hat{b}_0 هما مقدرتان للمعلمتين الحقيقيتين b_1 و b_0

وبحل المعادلتين آنيا نحصل على:

$$b_1 = \frac{n \sum X_i Y_i - \sum X_i \sum Y_i}{n \sum Y_i^2 - (\sum X_i)^2}$$

¹دومنيك سالفادور، ترجمة سعدية حافظ منتصر، مرجع سابق، صفحة 139.

ونحصل على قيمة b_0 كما يلي:

$$\hat{b}_0 = \bar{Y} - \hat{b}_1 \bar{X}$$

حيث إن:

$$X_i = X_i - \bar{X}$$

$$Y_i = Y_i - \bar{Y}$$

وتكون معادلة الانحدار المقدرة بطريقة المربعات الصغرى OLS:

$$\hat{Y}_i = \hat{b}_0 - \hat{b}_1 \bar{X}$$

2 الانحدار الخطي المتعدد:

يقوم الانحدار الخطي المتعدد على فرضية وجود علاقة خطية بين متغير تابع Y وعدد من المتغيرات المستقلة (X_1, X_2, X_3, \dots) وحد عشوائي U_i^1 ، ويعبر عن العلاقة بالنسبة لـ n من المشاهدات و k من المتغيرات المستقلة بالشكل التالي²:

$$Y_i = B_0 + B_1 x_{i1} + B_2 x_{i2} + \dots + B_k x_{ik} + u_i$$

ويمكن كتابتها على شكل مصفوفات كالتالي:

$$\begin{pmatrix} Y_1 \\ \vdots \\ Y_n \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} x_{11} & x_{21} & x_{k1} \\ \vdots & \vdots & \vdots \\ x_{1n} & x_{2n} & x_{kn} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} B_0 \\ \vdots \\ B_n \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} u_i \\ \vdots \\ u_i \end{pmatrix}$$

وباختصار الصيغة السابقة نحصل على ما يلي³:

$$(n, 1) = (n, k + 1). (k + 1, 1) + (n + 1) \dots \dots \dots 1$$

حيث تعبر الصيغة 1 عن العلاقة الحقيقية المجهولة المراد تقديرها باستخدام البيانات المتوفرة عن المتغير

التابع Y والمتغيرات المستقلة $(X_1, X_2, X_3, \dots, X_k)$

¹ فروخي جمال، نظرية الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، صفحة 51.

² حسين علي بنحيت وسحر فتح الله، مرجع سابق، صفحة 135.

³ Bourbonnais. Régis, "Econométrie", Dunod, Paris, 2004, 5 eme édition, p 50.

1.2 فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

- يقوم نموذج الانحدار الخطي المتعدد على مجموعة من الفرضيات:
- وجود علاقة خطية بين المتغير التابع Y والمتغيرات المستقلة¹؛
 - يتم تحديد المتغيرات X_{ij} بدون اخطاء؛
 - التوقع الرياضي للخطأ معدوم $E(U_i)=0$ ؛
 - $\forall t$ تباين الخطأ ثابت $EE(U_i)^2 = \sigma_u^2$
 - استقلالية حد الخطأ عن جميع قيم المتغيرات المستقلة، أي أن التباين المشترك لحد الخطأ U_i وكل متغير من المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار يساوي الصفر أي²: $Cov(u_i, x_{ji})=0$ ؛
 - عدم وجود مشاكل التعدد الخطي بين المتغيرات التفسيرية؛
 - عدد الملاحظات أكبر من عدد السلاسل $n > k+1$.

2.2 تقدير معاملات النموذج الخطي المتعدد

يتم ذلك باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية بتقدير النموذج ويمكن كتابته كالتالي:

$$Y = \bar{Y} + U = X\hat{B} + U$$

حيث إن:

- Y : شعاع عمود من الدرجة $n.1$ ، يحتوي على القيم المقدرة للمتغير التابع Y ؛
- \hat{B} : شعاع عمود من الدرجة $(k+1).1$ ، يحتوي على مقدرات المربعات الصغرى $(B_0 B_1 \dots B_k)$ ، حيث يتم الحصول على قيم \hat{B} بجعل مجموع مربعات البواقي أقل ما يمكن أي³:

$$\text{Min} \sum_{i=1}^n U_i^2$$

$$\text{Min} \sum_{i=1}^n U_i^2 = \text{Min} \hat{U}U \quad \text{حيث إن:}$$

النموذج المقدر يكتب على الشكل التالي¹:

¹Greenes. William, " Econométrie ", Pearson, Paris, 2005, 5 eme édition, p 10

²هاري كلجيان ووالاس أوتس، مقدمة في الاقتصاد القياسي، المبادئ والتطبيقات، دار النشر العلمي و المطابع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2001، صفحة 202.

³ Bourbonnais. Régis, op.cit, p p -52.

$$Y_t = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 X_t + \hat{B}_2 X_{2t} + \dots + \hat{B}_k X_{kt} + e_t$$

حيث إن:

$$e_t = y_t - \hat{y}_t$$

يمثل البواقي.

3.2 اختبار الفرضيات في نموذج الانحدار المتعدد:

يتم العمل بمجموعة من المعايير القياسية والإحصائية التي تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلومات النموذج نذكر منها:

- اختبار معنويات المعلمات باستخدام إحصائية T : تستخدم إحصائية ستودنت لتقييم معنوية معالم النموذج وقياس تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع؛
- اختبار المعنوية الكلية للنموذج: باستخدام إحصائية فيشر F ومعامل التحديد R^2 يتم قياس القوة التفسيرية للنموذج حيث إن: معامل تحديث R^2 يظهر العلاقة بين المتغير التابع مع عدة متغيرات مستقلة ويعرف بأنه نسبة التغيرات المفسرة إلى التغيرات الكلية².
- اختبار فرضية F : يتم اختبار المعنويات الإحصائيات لكل المقدرات في آن واحد حيث تقيس إحصائية F مدى معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

ثالثا: مراحل تنفيذ الدراسة القياسية التطبيقية

لتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية يتوجب القيام بالخطوات التالية:

1. تحليل السلاسل الزمنية:

يتم افتراض استقرار بيانات السلاسل الزمنية إلا أن دراسة العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل يضعنا أمام مشكلة عدم استقرار السلاسل الزمنية وفي هذه الحالة يكون الانحدار بين متغيرات السلاسل الزمنية انحدارا زائف

¹قصابي شعبان، دراسة قياسية لمحددات سعر البترول العالمي وتأثيره على حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2020/2019، صفحة 194.

²عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، صفحة 230.

أي مضلل¹، وقد عرفت السلسلة المستقرة كما يلي: "السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك السلسلة التي لا تتغير مستوياتها عبر الزمن أي لا تتغير قيمة المتوسط فيها وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا أي لا يوجد فيها اتجاه لا بالزيادة ولا بالنقصان"².

وتعتبر السلسلة مستقرة من الدرجة الثانية إذا توفرت فيها خصائص الاستقرار التالية³:

- ثبات متوسط القيم *espérance* عبر الزمن؛
- أن يكون التباين *la covariance* بين أي قيمتين معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التباين؛
- ثبات التباين *la variance* عبر الزمن.

2 - اختبارات الاستقرار:

تعتبر الخطوة الأولى عند دراسة السلاسل الزمنية لتفادي الوقوع في المشاكل القياسية وهناك عدة اختبارات نقترح منها:

- اختبار ديكي فولر *Test Dicky Fuller* :

قدم Fuller سنة 1976⁴ أول محاولة لاختبار الجذر الأحادي ثم واصل البحث رفقة Dicky سنة 1997⁵ حيث يمكن إجراء الاختبار للتحقق من استقرارية السلسلة الزمنية، إذ يبنى الاختبار على ثلاثة عناصر هي صيغة النموذج، حجم العينة، مستوى المعنوية، ويعتمد الاختبار على فرضيتين وثلاثة نماذج:

- الفرضيتان:

¹ Sandrine Lardic.Valérie Mignon, **Op.cit.** , p211

² شرابي عبد العزيز، طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، صفحة 30.

³ تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 173.

⁴ FULLER W.A., "**Estimation and hypothesis testing for non-stationary time series**, Ph. D. Thesis, Iowa State University, Ames, United States of America, 1976.

⁵ DICKEY D.A. & FULLER W.A., "**Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series With a Unit Root**", Journal of the American Statistical Association, Vol. 74, N°366, United States of America, 1979, pp 427-431.

- الفرضية العدمية H_0 تعني أن السلسلة تحتوي على الجذر الأحادي وبالتالي فالسلسلة غير مستقرة
- الفرضية البديلة H_1 تعني أن السلسلة لا تحتوي على الجذر الأحادي وبالتالي فالسلسلة مستقرة
- النماذج:

- النموذج الأول: صيغة السير العشوائي بسيطة حيث لا يوجد بها اتجاه زمني ومع حد ثابت

"Processus sans trend sans constante"

- النموذج الثاني: صيغة السير العشوائي بسيطة بدون اتجاه زمني ومع حد ثابت

"processus sans trend avec constante"

- النموذج الثالث: صيغة السير العشوائي مع اتجاه وحد ثابت

"Processus avec trend avec constante"

يمكن الحصول على القيم الحرجة ضمن النتائج بتطبيق برنامج Eviews ومقارنتها بالقيم المقدرة فإذا كانت القيمة المقدرة أكبر من الحرجة نقبل فرضية العدم H_0 أما إذا كانت القيمة المقدرة أصغر من القيمة الحرجة نرفض الفرض العدمي H_0 ونقبل الفرض البديل H_1 .

- اختبار دي كي فولر الموسع:

تم تطوير اختبار ليصبح اختبار الموسع سنة 1981¹ بإضافة إمكانية تحويل نموذج من نوع $AR(1)$ إلى نموذج من نوع $AR(p)$ للتخلص من الارتباط الذاتي للحد العشوائي، وقد أصبح الاختبار أكثر قوة في الكشف عن استقرار السلاسل الزمنية وله القدرة على تحديد نوع عدم الاستقرار، حيث يمكن إرجاع السلسلة الزمنية مستقرة إذا سبق رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بعد الاختبار الأول حيث يمكن استعمال طريقة الفروقات أي التكامل فنقوم بأخذ الفروق الأولى ونعيد اختبار النماذج بالصيغ الثلاث للتأكد من استقرارها فإن لم تستقر تأخذ

¹ DICKEY D.A. & FULLER W.A. Likelihood Ratio Tests for autoregressive time series with a unit root, *Econometrica*, Vol 49, Issue 4, 1981, pp 1057-1072.

الفروق الثانية¹، يعتمد اختبار ADF على عدد التأخيرات أي درجة التأخير k التي تحدث باستعمال معيار Chwartz المطور سنة 1978² و الذي يرمز له اختصارا ب (SC) ومعيار Akaike المطور سنة 1974³ والذي يرمز له اختصارا ب (AIC)

- اختبار فيليب بيرون Test de Phillips-Perron

قدم كل من Philips و Perron سنة 1988⁴ اقتراحا باستعمال طريقة غير معيارية لتصحيح وجود الارتباط الذاتي على غرار ADF الذي يستعمل الطريقة المعيارية، يقوم الاختبار على فرضيتين وثلاثة نماذج - الفرضيتان:

الفرضية العدمية H_0 تعني أن السلسلة تحتوي على الجذر الأحادي وبالتالي فهي غير مستقرة؛

الفرضية البديلة H_1 تعني أن السلسلة لا تحتوي على الجذر الأحادي وبالتالي فهي مستقرة.

- النماذج:

النموذج الأول: بدون اتجاه زمني ولا حد ثابت؛

النموذج الثاني: بدون اتجاه زمني ومحد ثابت؛

النموذج الثالث باتجاه زمني ومحد ثابت.

يقوم الاختبار بمقارنة القيم المقدرة مع القيم الجدولية بنفس طريقة ADF ، بداية من اختبار الفرضية العدمية في النموذج الثالث ثم الثاني ثم الأول.

- اختبار التكامل المشترك La cointegration

يمثل التكامل المشترك التوازن الاقتصادي إحصائيا في المدى الطويل بين متغيرين متكاملين من نفس الدرجة حيث أثبتت النظرية الاقتصادية وجود علاقة في المدى الطويل بين متغيرين أو أكثر إذ تعتبر أن انحراف

¹ قصابي شعبان، دراسة قياسية لتحديدات سعر البترول العالمي وتأثيره على حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر ، 2020/2019، صفحة 194.

² Schwarz, G, "Estimating the Dimension of a Model," *Annals of Statistics*, 6, 1978, pp.461-464.

³ Akaike H., "A New Look at the Statistical Model Identification, *IEEE Transaction on Automatic control*", AC-19,

⁴ Phillips Peter C. B., & Perron Pierre, "Testing for a Unit Root in Time Series Regression" *Biometrika*, Vol. 75, N°2, Jun, United Kingdom, 1988, pp. 335-346.

المتغيرات الاقتصادية عن التوازن في المدى القصير لا يعني انفصالها تماما بل هناك قوى تعيدها إلى القيم التوازنية في المدى الطويل ولدراسة وتفسير هذه العلاقات والتأثيرات في المدى الطويل إحصائيا ظهر مصطلح التكامل المشترك بداية من سنة 1981 في كتابات Granger¹ ثم عاود الكتابة في نفس الموضوع سنة 1983²، ثم تم تفصيل الأمر سنة 1987³ من طرف Granger و Enjel .

- شروط التكامل المشترك:

من خلال ما سبق يمكن القول أن السلسلة مستقرة إذا كانت تستوفي شروط الاستقرار وهي متكاملة من الدرجة صفر، وإذا لم تستوفي شروط الاستقرار نقوم بإجراء التكامل للوصول إلى درجة استقرارها عن طريق الفروق، وتسمى حينها سلسلة متكاملة من الدرجة الأولى أي $I(1)$ ويتم استقصاء وجود العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية عن طريق المزج الخطي بين سلسلتين زمنيتين X_T من نوع Y_T اللتان ليس لهما أي انحراف أو اتجاه في الوسيط الذي ينتج عنه سلسلة زمنية من نوع $I(1)$ فإذا تم الحصول على علاقة توازن بين السلسلتين X_T و Y_T بالشكل التالي:

$$Y_t = a + X_t + \varepsilon_t$$

فهناك احتمال أن تكون هذه العلاقة علاقة تكامل مشترك حيث تكون العلاقة كالتالي:

$$\varepsilon_t = Y_t - a - bX_t$$

وهي تمثل البواقي التي تكون عبارة عن سلسلة مستقرة من الدرجة $I(0)$ ويمكننا حينها القول إنه يوجد

تكامل مشترك بين Y_T و X_T ومما سبق يمكن استخلاص شروط التكامل المشترك:

- أن تكون السلسلتان متكاملتان من نفس الدرجة؛

- أن تكون البواقي ε_t تشكل سلسلة مستقرة.

¹ GRANGER, C. W. **Some Properties of Time Series Data and their Use in Econometric Model Specification**, Journal of Econometrics, 16, 1981, pp.121–130.

² GRANGER, C. W. **Cointegrating Variables and Error Correcting Models**, Discussion Paper, N°. 83-13, UCSD, San Diego 1983.

³ ENGLE, R. F. GRANGER C. W. **Cointegration and Error Correction: Representation, Estimation and Testing**, Econometrica, 1987, pp 251–276.

- اختبار التكامل المشترك:

ظهرت العديد من اختبارات التكامل المشتركة حيث كان أولها اختبار طوره Granger و Enjel سنة 1987 ثم ظهر اختبار Johansen سنة 1991 ثم Phillips و Hansen سنة 1990 ثم قام Moore و Copeland في سنة 1995 بمقارنة الاختبارات الثلاث.

- اختبار التكامل المشترك Granger و Enjel :

يستعمل الاختبار في حالة وجود متغيرين اثنين فقط ويختبر الجذر الأحادي على بواقي علاقة التكامل المشترك ϵ_t ويقدر العلاقة بين المتغيرين في المدى الطويل عن طريق طريقة المربعات الصغرى العادية ثم يطبق اختبار ADF و PP بوضع الفرضيات التالية:

- السلسلة ϵ_t لها جذر أحادي وبالتالي لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرين؛
- السلسلة ϵ_t مستقرة وبالتالي يوجد تكامل مشترك بين المتغيرين¹.

- اختبار التكامل المشترك Johansen:

يستعمل الاختبار في حالة وجود أكثر من متغيرين على أن تكون متغيرات المدروسة متكاملة من نفس الدرجة، حيث يستخدم منهجية المصفوفات فيقوم بحساب عدد علاقات التكامل المشترك الموجودة من خلال حساب عدد أشعة التكامل المشترك ويمكننا من تقدير العلاقة في الأجل الطويل بين عدة متغيرات يشترط أن تكون متكاملة من نفس الدرجة، عند إجراء الاختبار يتم مقارنة القيم المقدرة مع القيم الجدولية ونختبر الفرضيات الخاصة بـ Johansen .

- نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

أظهرت الاختبارات المذكورة سابقا محدوديتها في تحديد التكامل المشترك في حال كانت السلاسل الزمنية غير متكاملة من الرتبة نفسها كما أن هذه الاختبارات لا تعطي نتائج دقيقة في حالة السلاسل الزمنية ذات العينات الصغيرة، ولحل هذه المشاكل ظهرت منهجية الانحدار الخطي الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) والتي

¹ قصابي شعبان مرجع سابق، صفحة 205 ،

طورها Shin و Pesaran سنة 2001 والتي دمج المطوران فيها نماذج الانحدار الذاتي مع نماذج فترات الإبطاء الموزعة وتسمح بفصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل.

- خصائص منهجية (ARDL):

يقدم نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع مجموعة من الخصائص نذكر منها¹:

- يعطي نموذج (ARDL) نتائج أكثر دقة في حالة السلاسل الزمنية ذات العينات الصغيرة؛
- يمكن تطبيق النموذج في حالة كان انحدار السلاسل من الرتبة 0 أي I_0 أو كان من الرتبة 1 أي I_1 وفي حالة وجودهما معا، والجدير بالذكر أن النموذج يكون غير فعال في حالة كان انحدار السلاسل من الرتبة 2 أي I_2 ؛
- يقوم (ARDL) باتخاذ عدد كافي من فترات الإبطاء للحصول على عملية توليد البيانات بغرض الحصول على طول فترة الإبطاء المثلى لكل متغير حيث يتم اختيار النموذج الملائم بالاعتماد على معايير إحصائية مختلفة منها:

- معيار Akaike Info Criterion يرمز له اختصارا ب (AIC)؛

- معيار Hannan-Quinn يرمز له اختصارا ب (HQC)

- معيار Schwarz Info Criterion يرمز له اختصارا ب (SIC)

- يقضي النموذج على المشاكل التي يمكن حدوثها نتيجة لوجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات المفسرة، كما يمكن نموذج (ARDL) من تقدير العلاقة قصيرة الأجل والعلاقة طويلة الأجل في آن واحد؛

- "يقدم النموذج تقديرا غير متحيز وذا كفاءة"².

من أجل استخدام نموذج ARDL يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط وهي:

¹ دهماني مجّد أدريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، الجزائر 2014، صفحة 254.

² Muhammad Afzal, OPENNESS, INFLATION AND GROWTH RELATIONSHIPS IN PAKISTAN An Application of ARDL Bounds Testing Approach, Pakistan Economic and Social Review, Vol :51, N :01, Pakistan, Summer2013, P 25.

- أن تكون السلاسل الزمنية ساكنة عند المستوى I_0 أو عند الفرق الأول I_1 أو خليط بينهما؛
- ينبغي أن يكون معامل تصحيح الخطأ القصير الأجل سالب ومعنوي ECM بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل عن طريق اختبار الحدود؛
- يتم استخدام معايير تحديد فترات الإبطاء مثل AIC أو غيره في تحديد رتبة النموذج واعتماد القيمة الأقل؛
- القيام باختبار النموذج النهائي وتقييمه والتأكد من التوزيع الطبيعي للأخطاء وتجانس تباين الأخطاء وكذلك عدم وجود ارتباط ذاتي بينها.

ولعل أهم الخطوات المتبعة لتطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة تنحصر في ما يلي¹:

- دراسة المتغيرات ووصفها بدقة واختبار الارتباط فيما بينها؛
- دراسة الاستقرارية واختبار جذور الوحدة؛
- تحديد درجة الإبطاء المثلى؛
- اختبار التكامل المشترك بالاعتماد على منهج الحدود؛
- تقدير النموذج في الأجل القصير والطويل؛
- تقييم جودة النموذج.

الصيغة العامة للنموذج:

يتشكل النموذج من $K+1$ من المتغيرات تشمل المتغير التابع Y وعدد K من المتغيرات المستقلة:

X_1, X_2, \dots, X_K ، وتكتب الصيغة العامة للنموذج على النحو التالي²:

¹صوان أسماء ، أثر التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر(2019-2020)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، صفحة: 250.

²عمير حمة، النفقات العامة وأثرها على النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة حالة الجزائر-دراسة قياسية(2018-2019)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار- عنابة، الجزائر، ص156.

$$\Delta y_t = c + \beta_0 y_{t-1} + \beta_1 x_{1t-1} + \beta_2 x_{2t-1} + \dots + \beta_k x_{kt-1} + \sum_{i=1}^p \alpha_0 \Delta y_{t-i} + \sum_{i=1}^{q1} \alpha_1 \Delta x_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q2} \alpha_2 \Delta x_{2t-i} + \dots + \sum_{i=0}^{qk} \alpha_k \Delta x_{kt-i} + \varepsilon_t$$

حيث:

Δ : تمثل الفروق من الدرجة الأولى؛

C : تمثل الحد الثابت؛

P : تمثل فترة إبطاء المتغير التابع y ؛

X_1, X_2, \dots, X_K : تمثل فترات إبطاء المتغيرات المستقلة X_1, X_2, \dots, X_K على التوالي؛

$\beta_1, \beta_2, \dots, \beta_K$: تمثل معاملات العلاقة في الأمد الطويل؛

$\alpha_1, \alpha_2, \dots, \alpha_K$: تمثل معاملات العلاقة في الأجل القصير؛

ε_t : تمثل حد الخطأ العشوائي.

المطلب الثاني: تحديد العلاقة بين سعر الصرف الرسمي وصيد الميزان التجاري بالاعتماد على الانحدار الخطي البسيط

بهدف تفصي العلاقة بين سعر الصرف الرسمي والميزان التجاري سنحاول وضع نموذج قياسي يمثل تأثير تقلبات سعر الصرف الرسمي على الميزان التجاري، وذلك اعتمادا على بيانات سنوية تم جمعها تشمل الفترة 2000 - 2022 حيث سنعتمد في هذا المطلب على نموذج الانحدار الخطي البسيط الذي يتيح تحديد العلاقة بين المتغيرين محل الدراسة، وقد استعملنا لتقدير النموذج سلسلة زمنية سنوية تمثل المتوسط السنوي لأسعار صرف الدينار

الجزائري الرسمية مقابل الدولار الأمريكي والقيمة الإجمالية السنوية للصادرات والواردات لتحديد التغيرات التي طرأت على الميزان التجاري.

أولاً: تقديم بيانات النموذج

تعتمد عملية اختيار المتغيرات المفسرة بالدرجة الأولى على النظريات الاقتصادية ثم على الدراسات السابقة وبدرجة أقل على واقع وخصائص الاقتصاد محل الدراسة، حيث إن بناء أي نموذج اقتصادي يكون بتحديد المتغير التابع والمتغيرات المفسرة إلى جانب عنصر حد الخطأ.

في هذه الدراسة سنحاول تفصي العلاقة بين سعر الصرف الرسمي والميزان التجاري خلال الفترة 2000 - 2022 وذلك من خلال دراسة المتغيرين التاليين:

- المتغير التابع: معدل التغطية والذي يرمز له بـ RXY حيث يتم حسابه بالعلاقة:

$$RXY = \frac{X}{Y}$$

حيث إن:

RXY : معدل التغطية

X : الصادرات

Y : الواردات

وقد تم الاعتماد على معدل التغطية لأنه يمنح دائماً قيمة موجبة تساعد على تقدير النموذج وتفادي المشاكل القياسية كما أنها تعكس حالة الميزان التجاري وقد تم الحصول على البيانات السنوية للصادرات والواردات من التقارير السنوية لوزارة المالية -مديرية الضرائب- يذكر أن قيم الصادرات والواردات مقدره بالدولار الأمريكي.

- المتغير المستقل: سعر الصرف الرسمي يرمز له بـ TCH وقد تم الحصول على بيانات سعر الصرف

الرسمي من منشورات بنك الجزائر واعتمدنا على المتوسط السنوي لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

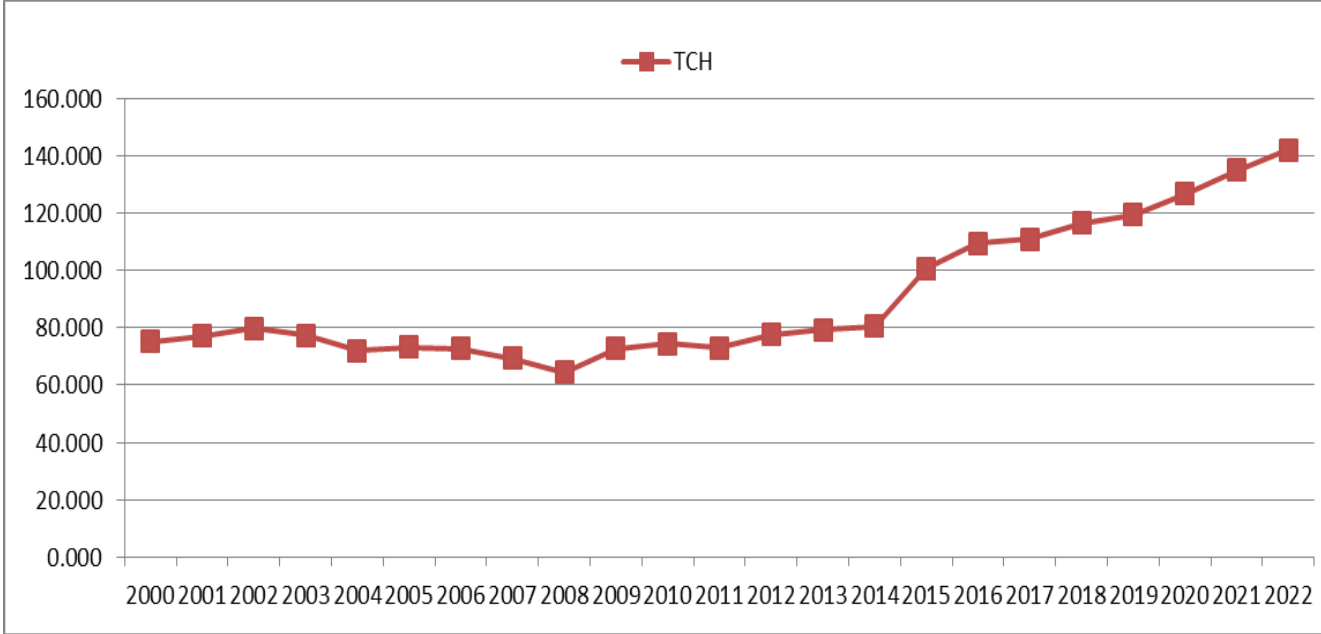
لقد تم إدخال اللوغاريتم النيبيري على بيانات كل من معدل التغطية RXY وسعر الصرف الرسمي TCH

ليصبح الترميز كالتالي: $LRXY$ بالنسبة لمعدل التغطية و $LTCH$ بالنسبة لسعر الصرف الرسمي.

- تحليل بيانات النموذج:

- يعطي الشكل الموالي التمثيل البياني للسلسلة الزمنية لسعر الصرف الرسمي:

الشكل رقم (3،19): منحى بياني لتغيرات سعر الصرف الرسمي خلال الفترة 2000-2022

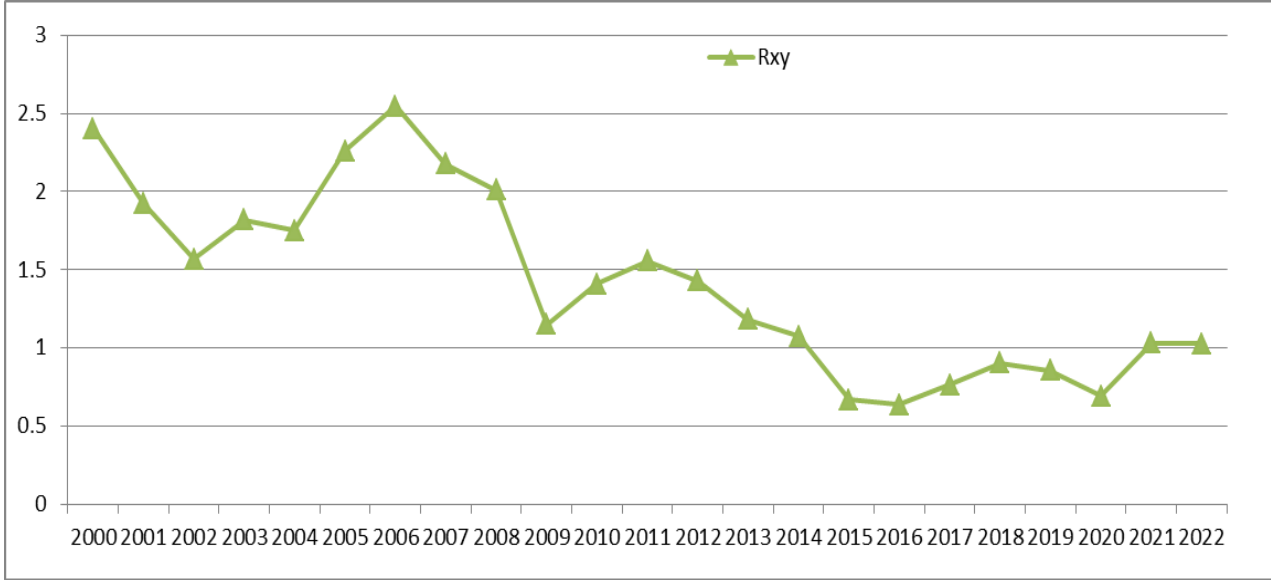


المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

من خلال الشكل يلاحظ أن سعر الصرف الرسمي يتجه للارتفاع عموماً بمرور سنوات فقد كان في سنة 2000 يقدر بـ 75.26 دينار مقابل الدولار الأمريكي الواحد ثم ارتفع خلال السنتين الموالتين، غير أنه تراجع في سنة 2004 ليصل إلى 72.06 دينار جزائري مقابل الدولار الواحد ثم استقر في السنوات الثلاث الموالية ليعود وينخفض مجدداً سنة 2008 متأثراً بالأزمة البترولية فقد سجل خلال ذات السنة 64.58 دينار للدولار الواحد ثم يعود للارتفاع التدريجي خلال سنوات الموالية ليسجل سنة 2022 قيمة 141.99، يذكر أن أعلى ارتفاع سجل كان سنة 2015 فقد قفز من 80 ديناراً مقابل الدولار الواحد سنة 2014 إلى 100 دينار مقابل الدولار الواحد سنة 2015.

- يعطي التمثيل البياني للسلسلة الزمنية لبيانات معدل التغطية الشكل الموالي:

الشكل رقم (3،20): منحني بياني لتغيرات معدل التغطية خلال الفترة 2000-2022



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

من خلال الشكل يلاحظ أن معدل التغطية تراجع بشكل ملحوظ خلال السنوات الأولى، فقد سجل في سنة 2000 معدلا قدر ب 2.4 ثم تراجع خلال سنتين الموالتين ليصل إلى 1.5 سنة 2002 ثم يعاود الارتفاع سنة 2003 ليسجل 1.81 ويستقر خلال السنة الموالية، يذكر أن معدل التغطية سجل ارتفاعا محسوسا ليصل لأعلى قيمة خلال الفترة سنة 2006 قدرت ب 2.54 وذلك نتيجة لارتفاع قيمة الصادرات مقارنة بالواردات، ثم بدأ بالتراجع التدريجي من جديد انطلاقا من سنة 2007 حيث سجل 2.17 وكان أكبر تراجع سجل في المعدل سنة 2009 كنتيجة لتدني قيمة الصادرات مقارنة بالواردات بسبب الأزمة البترولية سنة 2008. ويلاحظ أيضا التحسن الطفيف لمعدل التغطية المسجل سنة 2011 والذي بلغ 1.55 وما لبث إلا أن عاد للتراجع التدريجي خلال السنوات 2012 - 2015 يذكر أنه سجل ارتفاعا طفيفا سنتي 2017 و2018 على التوالي ثم يعود للتراجع مجددا خلال السنتين الموالتين ليصل إلى 0.69 سنة 2020 وذلك لتراجع قيمة الصادرات الناتج عن ركود الاقتصاد العالمي بسبب وباء كوفيد 19، ويلاحظ أن معدل التغطية عاد للتحسن خلال سنتي 2021-2022 وذلك نتيجة لعودة أسعار البترول للتحسن مجددا.

ثانيا : تقدير النموذج من الجانب الاحصائي

1. تقدير النموذج

يمكن دراسة مدى ارتباط سعر الصرف الاسمي برصيد الميزان التجاري بالاعتماد على نموذج

الإنحدار الخطي البسيط الذي يعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$RXY_t = c + \beta_1 CH_t + u_t$$

أما بالنسبة لصياغة اللوغارتمية فتكتب من الشكل التالي :

$$lRXY_t = c + \beta_1 lCH_t + u_t$$

حيث إن:

- RXY_t : يمثل معدل التغطية وهو المتغير التابع؛

- CH_t : يمثل سعر الصرف الاسمي وهو المتغير المستقل؛

- u_t : متغير عشوائي يعبر عن الأخطاء؛

- c و β_1 : معالم النموذج.

ومع افتراض تحقق الفرضيات التالية:

- نموذج خطي؛

- X_i قيم حقيقية غير متساوية؛

- الأمل الرياضي للأخطاء أو متوسط الأخطاء معدوم $(u_i) = 0$

- تجانس أو ثبات تباين الأخطاء Homoscedasticity: وتعني أن تشتت الأخطاء حول المتوسط

ثابت $V(u_i) = (u_i^2) = \delta_u^2$ مهما تكن i ؛

- عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء Autocorrélation بمعنى أن التباينات المشتركة للأخطاء معدومة

على طول العينة: $\text{COV}(u_i, u_j) = 0$ عندما تكون $i \neq j$ ؛

- الأخطاء مستقلة عن المتغير الشارح X : $\text{COV}(X_i, u_i) = 0$

- فرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء Normal distribution وتعني أن الأخطاء تتوزع وفق القانون الاحتمالي الطبيعي.

وبالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى أو طريقة المعقولة العظمى، تحصلنا على النتائج التالية :

الجدول رقم(3،13): تقدير معالم النموذج

Dependent Variable: LRXY
Method: Least Squares
Date: 10/07/23 Time: 06:55
Sample: 2000 2022
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.474809	1.093296	5.922284	0.0000
LTCH	-1.386825	0.243983	-5.684100	0.0000
R-squared	0.606070	Mean dependent var		0.269177
Adjusted R-squared	0.587312	S.D. dependent var		0.433496
S.E. of regression	0.278481	Akaike info criterion		0.364010
Sum squared resid	1.628589	Schwarz criterion		0.462749
Log likelihood	-2.186114	Hannan-Quinn criter.		0.388842
F-statistic	32.30899	Durbin-Watson stat		0.546480
Prob(F-statistic)	0.000012			

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

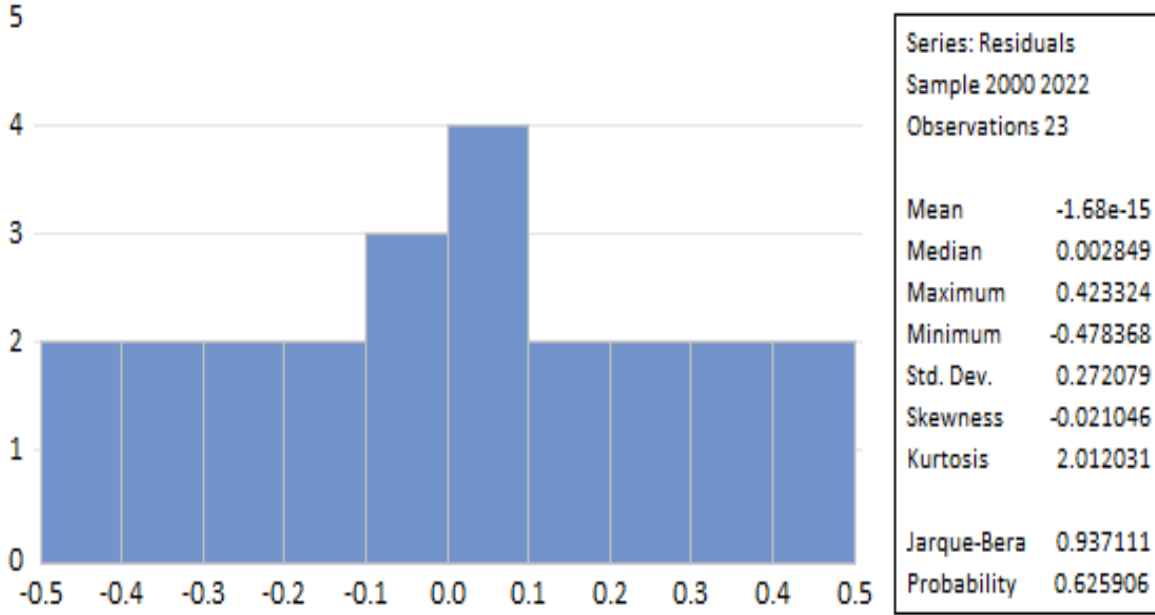
من خلال الجدول السابق يظهر أن النموذج ذو صياغة دلالية مقبولة إحصائياً، حيث أن قيمة الثابت C تساوي 6.47408 وهي ذات معنوية إحصائية، ومعلمة المتغير ITCH تساوي -1.38682 ولها معنوية إحصائية. كما نلاحظ أن المتغير المستقل ITCH يفسر 60% من تغيرات المتغير التابع Irxy وذلك لأن قيمة R^2 تساوي 60%، وقد أظهر اختبار المعنوية الإجمالية للمعاملات F-STATISTIC قيمة 32.3089 وهي ذات معنوية إحصائية .

2. اختبار صحة النموذج

يتم اختبار صحة النموذج باستعمال عدة اختبارات منها:

1.2 اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء

الشكل رقم (3،21): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الشكل يتضح أن احتمالية Jarque - Bera تساوي 0.93 وهي أكبر من 0.05 ومنه

نقبل فرضية عدم أي أنه لا يوجد تباين للأخطاء وهي تتوزع وفق قانون الاحتمال الطبيعي.

2.2 اختبار تجانس أو ثبات تباين الأخطاء

الجدول رقم (3،14): نتائج اختبار تجانس الأخطاء Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.206658	Prob. F(1,21)	0.2844
Obs*R-squared	1.249767	Prob. Chi-Square(1)	0.2636
Scaled explained SS	0.527200	Prob. Chi-Square(1)	0.4678

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 10/09/23 Time: 17:33
Sample: 2000 2022
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.241385	0.284606	-0.848136	0.4059
LTCH	0.069768	0.063514	1.098480	0.2844

R-squared	0.054338	Mean dependent var	0.070808
Adjusted R-squared	0.009306	S.D. dependent var	0.072834
S.E. of regression	0.072494	Akaike info criterion	-2.327681
Sum squared resid	0.110363	Schwarz criterion	-2.228942
Log likelihood	28.76833	Hannan-Quinn criter.	-2.302848
F-statistic	1.206658	Durbin-Watson stat	1.244590
Prob(F-statistic)	0.284430		

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الجدول يتضح أن تشتت الأخطاء حول المتوسط ثابت، حيث تقدر احتمالية f statistic بـ:

0.2844 وهي أكبر من 5%.

3.2 اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

الجدول رقم (3،15): نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

Breusch - Godfrey Serial Correlation LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	8.591316	Prob. F(2,19)	0.0022
Obs*R-squared	10.92238	Prob. Chi-Square(2)	0.0042

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 10/09/23 Time: 17:34

Sample: 2000 2022

Included observations: 23

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.843582	0.975495	-0.864773	0.3980
LTCH	0.191320	0.218660	0.874966	0.3925
RESID(-1)	0.787765	0.226531	3.477512	0.0025
RESID(-2)	-0.058201	0.270047	-0.215523	0.8317

R-squared	0.474886	Mean dependent var	-1.68E-15
Adjusted R-squared	0.391973	S.D. dependent var	0.272079
S.E. of regression	0.212156	Akaike info criterion	-0.106217
Sum squared resid	0.855195	Schwarz criterion	0.091260
Log likelihood	5.221498	Hannan-Quinn criter.	-0.056552
F-statistic	5.727544	Durbin-Watson stat	1.848198
Prob(F-statistic)	0.005754		

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الجدول يتضح أن هناك مشكل ارتباط ذاتي بين الأخطاء لأن احتمالية

$F - \text{statistic} (2,19) = 0.0022$ وهي أصغر من 0.05، ومن أجل حل مشكلة الارتباط الذاتي بين

الأخطاء نحدد نوع هذا الارتباط من خلال الكشف عن الارتباطات الداخلية الجزئية للنموذج، الشكل الموالي

يوضح ذلك:

الشكل رقم (3،22): اختبار **correlogram –Q-statistique**

Date: 10/07/23 Time: 07:28

Sample: 2000 2022

Included observations: 23

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.624	0.624	10.174	0.001
		2	0.285	-0.170	12.401	0.002
		3	0.178	0.128	13.312	0.004
		4	0.105	-0.057	13.649	0.009
		5	0.107	0.109	14.017	0.016
		6	-0.006	-0.210	14.018	0.029
		7	-0.151	-0.085	14.836	0.038
		8	-0.319	-0.291	18.735	0.016
		9	-0.431	-0.135	26.354	0.002
		10	-0.319	0.067	30.846	0.001
		11	-0.224	-0.047	33.259	0.000
		12	-0.271	-0.161	37.098	0.000

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الشكل يتضح أنه عند $p=1$ الحد الأول يختلف عن الصفر وهو خارج الحدود وبالتالي يمكن القول أن النموذج يعرف الانحدار الذاتي بدرجة $AR(1)$ ، وعليه ومن أجل التخلص من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء نظيف إلى النموذج $AR(1)$ ونعيد تقديره واختبار صحته.

ثالثا: تقدير النموذج المعدل

1. تقدير النموذج بالاعتماد على ARMA Maximum Likelihood

الجدول رقم (3،16): نتائج تقدير النموذج المعدل بالاعتماد على

ARMA Maximum Likelihood

Dependent Variable: LRXY
Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)
Date: 10/07/23 Time: 07:53
Sample: 2000 2022
Included observations: 23
Convergence achieved after 17 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.307259	2.376974	2.653483	0.0157
LTCH	-1.331315	0.528304	-2.519980	0.0208
AR(1)	0.744452	0.271959	2.737373	0.0131
SIGMASQ	0.035615	0.011320	3.146195	0.0053
R-squared	0.801864	Mean dependent var		0.269177
Adjusted R-squared	0.770579	S.D. dependent var		0.433496
S.E. of regression	0.207635	Akaike info criterion		-0.114169
Sum squared resid	0.819137	Schwarz criterion		0.083309
Log likelihood	5.312940	Hannan-Quinn criter.		-0.064504
F-statistic	25.63121	Durbin-Watson stat		1.706171
Prob(F-statistic)	0.000001			
Inverted AR Roots	.74			

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الجدول يتضح أن معاملات النموذج ذات معنوية إحصائية عند 5%، كما أن جودة توفيق النموذج خلال الفترة 2000-2022 تحسن وأصبح $R^2 = 0.801864$ وبالتالي فالمتغير المستقل يشرح 80% من المتغير التابع، ويتمتع النموذج بمعنوية إجمالية.

تدل إحصائية Durbin - Watson التي تساوي 1.706171 وهي قريبة من 2 على عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء وقد اعتمدنا على هذه الإحصائية لعدم إمكانية إجراء الاختبارات المتعلقة بالارتباط الذاتي. كما أن معادلة النموذج على النحو التالي:

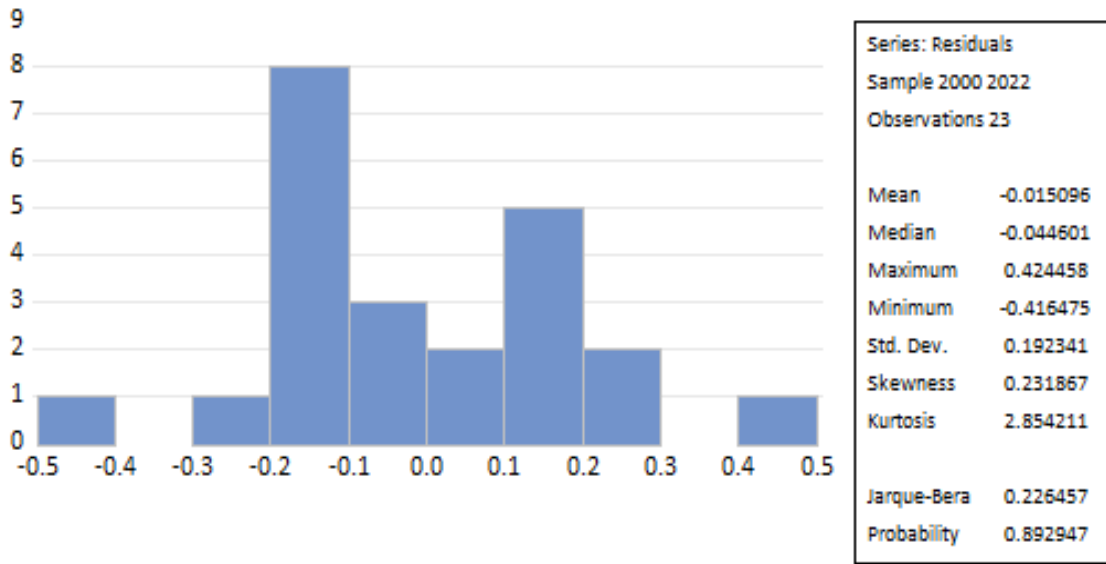
$$lRXY_t = 6.307259 + (-1.331315)lTCH_t + 0.7744452AR(1)$$

2. اختبار صحة النموذج المصحح

نقوم بنفس الاختبارات السابقة:

1.2 اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء للنموذج المصحح

الشكل رقم (3، 23): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء للنموذج المصحح



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الشكل يتضح أن احتمالية Jarque - Bera التي تساوي 0.892 تفوق 5 % وعليه نقول

أنه ليس هناك مشكل تباين للأخطاء كما أن منحنى النموذج يأخذ شكل قانون التوزيع الطبيعي.

2.2. اختبار تجانس أو ثبات تباين الأخطاء للنموذج المصحح

الجدول رقم (3،17): اختبار تجانس أو ثبات تباين الأخطاء اختبار

Breusch-Pagan-Godfrey للنموذج المصحح

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.298483	Prob. F(1,21)	0.5906
Obs*R-squared	0.322328	Prob. Chi-Square(1)	0.5702
Scaled explained SS	0.196043	Prob. Chi-Square(1)	0.6579

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 10/07/23 Time: 08:26
Sample: 2000 2022
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.070219	0.193988	-0.361973	0.7210
LTCH	0.023651	0.043291	0.546336	0.5906
R-squared	0.014014	Mean dependent var		0.035615
Adjusted R-squared	-0.032937	S.D. dependent var		0.048618
S.E. of regression	0.049412	Akaike info criterion		-3.094297
Sum squared resid	0.051273	Schwarz criterion		-2.995559
Log likelihood	37.58442	Hannan-Quinn criter.		-3.069465
F-statistic	0.298483	Durbin-Watson stat		2.256049
Prob(F-statistic)	0.590593			

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الجدول يتبين وجود تجانس تباين الأخطاء لأن احتمالية f statistic تقدر ب: 0.5906 وهي أكبر من 5%.

3.3 منحنى دالة الارتباط الذاتي للنموذج والأخطاء

الشكل رقم (3،24): منحنى دالة الارتباط الذاتي للنموذج

correlogram –Q-statistique

Date: 10/07/23 Time: 08:29

Sample: 2000 2022

Q-statistic probabilities adjusted for 1 ARMA term

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1 0.096	0.096	0.2433	
		2 -0.108	-0.118	0.5621	0.453
		3 -0.102	-0.081	0.8626	0.650
		4 -0.085	-0.081	1.0790	0.782
		5 0.200	0.203	2.3629	0.669
		6 0.054	-0.013	2.4618	0.782
		7 0.029	0.058	2.4927	0.869
		8 -0.182	-0.179	3.7676	0.806
		9 -0.365	-0.310	9.2306	0.323
		10 -0.114	-0.151	9.8006	0.367
		11 0.168	0.122	11.158	0.345
		12 -0.098	-0.263	11.661	0.390

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

الشكل رقم (3،25): correlogram Residuals Squared

Date: 10/07/23 Time: 08:30

Sample: 2000 2022

Included observations: 23

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 -0.128	-0.128	0.4272	0.513
		2 -0.196	-0.216	1.4771	0.478
		3 -0.118	-0.188	1.8774	0.598
		4 0.018	-0.085	1.8874	0.756
		5 -0.112	-0.212	2.2917	0.807
		6 0.206	0.119	3.7257	0.714
		7 -0.130	-0.176	4.3319	0.741
		8 -0.060	-0.092	4.4677	0.813
		9 -0.034	-0.107	4.5154	0.874
		10 -0.099	-0.272	4.9492	0.895
		11 -0.083	-0.238	5.2807	0.917
		12 0.377	0.146	12.706	0.391

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الشكل يتضح أن الحدود جميعها داخل المجال وعليه لا يوجد ارتباط ذاتي.

من خلال ما سبق يمكن قبول النموذج من الناحية الإحصائية، ويمكن قبول النموذج من الناحية الاقتصادية أيضا فهو متوافق مع ما جاءت به النظرية الاقتصادية فهناك أثر عكسي لتغير سعر صرف العملة المحلية على الميزان التجاري وذلك للأسباب التالية:

- يؤثر انخفاض سعر الصرف على الصادرات عكسيا كونها تكتسب ميزة تنافسية سعرية عند انخفاضه إذ يصبح ثمنها أقل وبالتالي يزداد طلب الخارجي عليها ويساهم ذلك في تحسن معامل التغطية وبالتالي يتحسن الميزان التجاري؛

- يؤثر انخفاض سعر الصرف طرديا على الواردات التي تصبح أعلى نسبيا فيفقدتها ذلك الميزة التنافسية السعرية وبمنح الفرصة للمنتجات المحلية وبذلك يرتفع معدل التغطية ويساهم ذلك في تحسن الميزان التجاري؛

- نتيجة لارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية فإن المستهلكين في الأسواق العالمية يضطرون لدفع وحدات نقدية أكثر للحصول على المنتجات الجزائرية وبالتالي يتجهون إلى البدائل المتاحة وبذلك يتأثر الطلب على المنتجات الجزائرية وتقلص قيمة الصادرات وذلك يؤدي إلى تراجع رصيد الميزان التجاري؛

- يجعل ارتفاع سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي السلع المستوردة أرخص نسبيا مما يحفز الطلب عليها وبالتالي يؤثر ذلك على القيمة الإجمالية للواردات التي تتجه نحو الارتفاع مما يؤثر سلبا على الميزان التجاري؛

المطلب الثالث: تحديد العلاقة بين سعر الصرف الرسمي والميزان التجاري بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

تشكل تقلبات أسعار الصرف وما ينتج عنها من آثار على المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية الكلية هاجسا للسلطات الجزائرية التي تسعى لتقليص الفجوة بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف التوازي وذلك للتقليل من

الاختلالات الموجودة في معظم المؤشرات الاقتصادية واستعمال سعر الصرف كأداة للتأثير الإيجابي في هذه المؤشرات ودفعها نحو الوضع المفضل لدى السلطات لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة، وبما أن لسعر الصرف محددات عديدة ارتأينا من خلال دراستنا تحديد مدى تأثير التغيرات في مؤشرات وقيم محددات سعر الصرف على رصيد الميزان التجاري في الجزائر وذلك من خلال بيانات سنوية تغطي الفترة 2000-2022 في الجزائر.

أولاً: عرض بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات وتحليلها

1. تحديد المتغيرات والتحليل الوصفي للسلاسل الزمنية

نستهدف من خلال الدراسة استقصاء العلاقة بين تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري ورصيد الميزان التجاري الجزائري وتحديد أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، حيث تعتمد دراستنا التطبيقية على سلاسل زمنية لكل من رصيد الميزان التجاري ومحددات سعر الصرف المتمثلة في: سعر الصرف الاسمي، المتوسط السنوي لأسعار البترول، المعدل السنوي للتضخم، المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي، أسعار الفائدة على الودائع، وقد تم جمع البيانات من مصادر مختلفة فبيانات رصيد الميزان التجاري تم الحصول عليها من التقارير السنوية للتجارة الخارجية المنشورة من طرف وزارة المالية - مديرية الجمارك - أما سعر الصرف الرسمي فتم الحصول على بياناته السنوية من الموقع الرسمي لبنك الجزائر وفيما يخص بيانات سعر البترول فتم الحصول عليها من الاحصائيات السنوية لمنظمة أوبك أما بيانات معدل التضخم ومعدل نمو الناتج المحلي وسعر الفائدة على الودائع فتم الحصول عليها من قواعد بيانات البنك الدولي.

سنقوم خلال الدراسة باستخدام الأساليب الكمية القياسية لتقصي العلاقة الموجودة بين الميزان التجاري وتقلبات سعر الصرف وبناء نموذج قياسي يوضح تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وستكون المتغيرات كالتالي:

- المتغير التابع: رصيد الميزان التجاري ويحسب بالفرق بين الصادرات والواردات حيث يرمز له بالرمز XY.

المتغيرات المستقلة:

- سعر الصرف الرسمي: هو سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ويرمز له بالرمز TCH حيث يثل متوسط أسعار الصرف خلال السنة؛
 - متوسط سعر البترول: هو متوسط سعر برميل البترول الجزائري المسمى صحاري بلند بالدولار الأمريكي خلال السنة، ويرمز له بالرمز OP؛
 - معدل التضخم: هو النسبة المئوية للتغير في الأسعار التي يدفعها المستهلكون خلال سنة، ويرمز له بالرمز INF؛
 - معدل نمو إجمالي الناتج المحلي: يمثل نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة، ويرمز له بالرمز RPIB؛
 - أسعار الفائدة على الودائع: يمثل نسبة الفائدة على الودائع المطبقة خلال السنة ويرمز له بالرمز TIR.
- يذكر أنه قد تم التحليل التفصيلي للسلاسل الزمنية لكل المتغيرات في المبحث الثاني من الفصل الثالث.

2. اختبار استقرارية بيانات السلاسل الزمنية (Stationary Test):

يستهدف اختبار جذر الوحدة فحص خواص السلاسل الزمنية لكل المتغيرات الاقتصادية والتأكد من مدى سكونها، كما يستهدف أيضا تحديد رتبة تكامل كل متغير على حدى، وقصد اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج محل الدراسة نستخدم اختبار ديكي فولر **Dickey and Fuller (ADF)** واختبار فيليب بيرون **Phillip Piron (PP)** حيث يقوم كلا الاختبارين على اختيار الفرضيتين التاليتين¹:

- H_0 : يوجد جذر الوحدة في السلسلة أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة؛
 - H_1 : لا يوجد جذر الوحدة في السلسلة أي أن السلسلة الزمنية مستقرة.
- حيث يتم إجراء هذين الاختبارين للسلاسل الزمنية الاصلية عند المستوى أولا وإذا ظهر عدم استقرارها عند المستوى يتم أخذ الفرق الأول ثم الفرق الثاني وهكذا إلى أن تستقر، ويتم رفض فرضية العدم القائلة بوجود مشكلة

¹ Obben, J **The Demand For Money in Brunei. Asian Economic Journal** , 02 (12), . (1998). 109-121.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

جذر لوحة إذا كانت القيمة المطلقة المحسوبة لاختبار (ADF) والقيمة المطلقة المحسوبة لاختبار (PP) أكبر من القيم المطلقة للقيمة الحرجة عند مستوى دلالة 0.05^1 ، تجدر الإشارة إلى أن اختباري (ADF) و (PP) يتم إجراؤهما بثلاثة صيغ (حد ثابت واتجاه، حد ثابت، بدون حد ثابت واتجاه)²، الجدول الموالي يوضح نتائج الاختبارات:

جدول رقم (3،18): يوضح نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستعمال (ADF) و (PP)

مستوى التكامل	None		Intercept		Tend and intercept		نوع النموذج		نوع الاختبار
	الاحتمال	إح المحسوبة	الاحتمال	إح المحسوبة	الاحتمال	إح المحسوبة	الفرق	المتغير	
(I) ₁	0.1231	-1.49538	0.4780	-1.57502	0.5330	-2.07015	Level	XY	ADF
	0.0000	-4.84964	0.0013	-4.73193	0.0074	-4.61821	1st dfference		
(I) ₁	0.9984	2.973018	0.9994	1.779331	0.9600	-0.70336	Level	TCH	
	0.0111	-2.63568	0.0361	-3.17557	0.0120	-4.37848	1st dfference		
(I) ₁	0.4920	-0.48998	0.0996	-2.64831	0.0544	-3.59990	Level	INF	
	0.0002	-4.33071	0.0030	-4.36545	0.0388	-3.83236	1st dfference		
(I) ₁	0.2454	-1.07650	0.0278	-3.29242	0.0127	-4.32285	Level	RPI B	
	0.0000	-7.57603	0.0000	-7.38409	0.0000	-7.19156	1st dfference		
(I) ₁	0.6146	-0.16680	0.3273	-1.89737	0.6249	-1.89114	Level	OP	
	0.0001	-4.40958	0.0027	-4.38702	0.0135	-4.31796	1st dfference		
(I) ₁	0.0688	-1.80101	0.6585	-1.19271	0.5890	-1.96178	Level	TIR	
	0.0001	-4.38326	0.0017	-4.60572	0.0091	-4.51583	1st dfference		
(I) ₁	0.1231	-1.49538	0.4780	-1.57502	0.5330	-2.07015	Level	XY	
	0.0000	-4.85135	0.0012	-4.74274	0.0073	-4.62613	1st dfference		

¹ Gujarati, D. **Basic Econometrics**, McGraw-Hill New York, 2003, p2021.

² خالد لافي النيف، هناء محمد الحنطي، اختبار فرضية كالدور للنمو في الاقتصاد الأردني 1977 – 2015، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، الأردن، صفحة 26.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

$(I)_1$	0.9984	2.973018	0.9993	1.736943	0.9811	-0.39318	Level	TCH	PP
	0.0141	-2.53390	0.0400	-3.12431	0.0002	-6.34109	1st dfference		
$(I)_1$	0.7004	0.088224	0.0581	-2.92899	0.0685	-3.46452	Level	INF	
	0.0000	-7.24725	0.0000	-8.60578	0.0000	-10.1441	1st dfference		
$(I)_1$	0.0901	-1.66297	0.0299	-3.25760	0.0133	-4.30026	Level	RPI B	
	0.0000	-8.13218	0.0000	-7.91504	0.0000	-7.68023	1st dfference		
$(I)_1$	0.6501	-0.06479	0.3330	-1.88413	0.5901	-1.95965	Level	OP	
	0.0001	-4.41676	0.0025	-4.42385	0.0110	-4.42240	1st dfference		
$(I)_1$	0.0663	-1.81917	0.6613	-1.18609	0.5436	-2.04971	Level	TIR	
	0.0001	-4.38326	0.0017	-4.60581	0.0091	-4.51572	1st dfference		

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12)

بعد إجراء اختبار استقرارية بيانات السلاسل الزمنية وتدوينها في الجدول أعلاه يمكن استنتاج ما يلي:

- كل السلاسل الزمنية لكل المتغيرات غير مستقرة في المستوى لأن احصائية اختباري (ADF) و (PP) غير معنوية، وفي هذه الحالة نقوم بإدخال الفروقات من الدرجة الأولى؛
- بعد معالجة السلاسل الأصلية بطريقة الفروقات الأولى تبين أن كل السلاسل مستقرة في الفرق الأول وتتوفر على شرط الاستقرار كون القيم المطلقة لإحصائية اختباري (ADF) و (PP) أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها في النماذج الثلاثة وهذا يثبت أن:
- السلسلة الزمنية لرصيد الميزان التجاري XY مستقرة عند الفرق الأول وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الأولى $(I)_1$ ؛
- السلسلة الزمنية لمتوسط سعر الصرف الإسمي TCH مستقرة عند الفرق الأول وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الأولى $(I)_1$ ؛
- السلسلة الزمنية لمعدلات التضخم INF مستقرة عند الفرق الأول وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الأولى $(I)_1$ ؛
- السلسلة الزمنية للمتوسط السنوي لأسعار البترول OP مستقرة عند الفرق الأول وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الأولى $(I)_1$ ؛

- السلسلة الزمنية لمعدلات الفائدة على الودائع TIR مستقرة عند الفرق الأول وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الأولى $(I)_1$.

إذن: من خلال نتائج اختبار جذر الوحدة وجدنا أن السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج كلها مستقرة عند الفرق الأول $(I)_1$ ، مما يتيح تقدير نموذج ARDL من أجل تحديد وقياس العلاقة في الأجل القصير والطويل بين رصيد الميزان التجاري ومحددات سعر الصرف.

ثانيا: استقصاء العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأجل الطويل والقصير

- لتحري وجود علاقة في الأجل الطويل والقصير بين رصيد الميزان التجاري ومحددات سعر الصرف نقوم بما يلي:

- اختبار الحدود **Test Bound** لتحديد العلاقة في الأجل الطويل

نعتمد في هذه الحالة على دراسة تحقق إحدى الفرضيتين:

- H_0 : تدل على عدم وجود علاقة في الأجل الطويل تتجه من المتغيرات المفسرة إلى المتغير التابع وتحقق الفرضية إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من I_1 Bound ؛

- H_1 : تدل على وجود علاقة في الأجل الطويل تتجه من المتغيرات المفسرة إلى المتغير التابع وتحقق الفرضية إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من I_1 Bound .

الجدول رقم (3،19): نتائج تقدير اختبار الحدود Test Bound

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	6.777970	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
		Finite Sample:		
Actual Sample Size	21	10%	2.331	3.417
		5%	2.804	4.013
		1%	3.9	5.419
		Finite Sample:		
		10%	2.407	3.517
		5%	2.91	4.193
		1%	4.134	5.761

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12)

من خلال الجدول نلاحظ أن f-statistic المحسوبة تساوي 6.777970 وهي أكبر من إحصائية Bound I(1) التي تساوي 4.193 عند مستوى معنوية 5%، في هذه الحالة نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة مما يعني وجود علاقة في الأجل الطويل تتجه من المتغيرات المفسرة إلى المتغير التابع.

- اختبار التكامل المشترك وفق نموذج ARDL

نقوم بإجراء اختبار التكامل المشترك لتقصي وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين المتغيرات، وكذا تحديد طبيعة علاقة التوازن في المدى الطويل ويتضمن ذلك أن العلاقة بينهم تكاملية حيث يشترط لوجود التكامل وجود

متجه تكاملي واحد على الأقل بين المتغيرات في اختبار $ardl^1$ ، الذي يعد أفضل بديل كونه لا يتطلب أن تكون المتغيرات المقدرّة من نفس رتبة التكامل.

وقد طور Shin و Pesaran سنة 2001 أسلوب اختبار الحدود Bound Test بدمج نماذج الانحدار الذاتي Autoregressive Model ونماذج فترات الإبطاء الموزعة Distributed Long Model حيث تكون السلسلة الزمنية في هذه المنهجية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر²، ويتيح استخدام $ardl$ الحصول على تقدير مكونات العلاقة في الأجلين الطويل والقصير معا في الوقت نفسه.

¹ قصابي شعبان، بلعباس رابح، أثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ($ardl$) خلال الفترة (2000-2018)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 1 مكر، جانفي 2020، صفحة 337.

² Pesaran, h., Smith, R. J., & Shin, Y. Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships. *Journal of Applied Econometrics*, Vol. 16, No. 3, Germany, 2001.P 289-326.

الجدول رقم (20,3): نتائج تقدير نموذج ardl

Dependent Variable: XY				
Method: ARDL				
Date: 10/04/23 Time: 14:04				
Sample (adjusted): 2002 2022				
Included observations: 21 after adjustments				
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (2 lags, automatic): TCH INF RPIB OP TIR				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 486				
Selected Model: ARDL(2, 0, 2, 2, 2, 1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
XY(-1)	0.214000	0.357282	0.598966	0.5711
XY(-2)	0.635095	0.217334	2.922215	0.0266
TCH	449.2554	173.3325	2.591871	0.0411
INF	-1164.729	452.1204	-2.576147	0.0420
INF(-1)	-2040.505	518.2501	-3.937298	0.0076
INF(-2)	-911.7966	797.6607	-1.143088	0.2966
RPIB	-165.2037	338.0692	-0.488668	0.6424
RPIB(-1)	2629.110	502.1583	5.235620	0.0019
RPIB(-2)	1728.357	664.8553	2.599599	0.0407
OP	709.4316	55.93569	12.68299	0.0000
OP(-1)	-296.0804	192.2721	-1.539903	0.1745
OP(-2)	-215.2746	174.3351	-1.234832	0.2631
TIR	242.3590	826.6831	0.293170	0.7793
TIR(-1)	840.0350	876.5653	0.958326	0.3749
C	-56012.95	25629.88	-2.185455	0.0715
R-squared	0.993958	Mean dependent var	8762.190	
Adjusted R-squared	0.979859	S.D. dependent var	16732.03	
S.E. of regression	2374.577	Akaike info criterion	18.55883	
Sum squared resid	33831683	Schwarz criterion	19.30492	
Log likelihood	-179.8678	Hannan-Quinn criter.	18.72075	
F-statistic	70.50093	Durbin-Watson stat	3.143782	
Prob(F-statistic)	0.000018			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12)

من خلال الجدول يلاحظ أن نتائج الاختبارات الاحصائية لمعادلة الإنحدار تشير إلى جودة النموذج المقدر من خلال معامل التحديد R-squared الذي يساوي 0.99 وهو يوضح أن النموذج يفسر 99% من

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري

التغيرات الحاصلة في رصيد الميزان التجاري، كما تؤكد النتائج أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة ليست زائفة حيث إن معنوية (f-statistic) Prob عند مستوى الدلالة أقل بكثير من 1% وتساوي 0.000018. أما 1% فهو مقدار الخطأ أو المتغيرات الأخرى التي لم يتم إدراجها في النموذج.

كما يلاحظ أن نموذج ardl قدر كالتالي: (2, 0, 2, 2, 2, 1)

- تقدير منهجية معامل تصحيح الخطأ

الجدول رقم (3،21): نتائج تقدير منهجية معامل تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(XY)				
Selected Model: ARDL(2, 0, 2, 2, 2, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 10/04/23 Time: 14:08				
Sample: 2000 2022				
Included observations: 21				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(XY(-1))	-0.635095	0.130124	-4.880691	0.0028
D(INF)	-1164.729	211.6990	-5.501814	0.0015
D(INF(-1))	911.7966	265.1055	3.439373	0.0138
D(RPIB)	-165.2037	191.3063	-0.863556	0.4210
D(RPIB(-1))	-1728.357	352.1538	-4.907960	0.0027
D(OP)	709.4316	28.93576	24.51747	0.0000
D(OP(-1))	215.2746	77.11893	2.791462	0.0315
D(TIR)	242.3590	374.8676	0.646519	0.5419
CointEq(-1)*	-0.150905	0.015491	-9.741231	0.0001
R-squared	0.986573	Mean dependent var		-353.3333
Adjusted R-squared	0.977622	S.D. dependent var		11224.36
S.E. of regression	1679.079	Akaike info criterion		17.98741
Sum squared resid	33831683	Schwarz criterion		18.43506
Log likelihood	-179.8678	Hannan-Quinn criter.		18.08456
Durbin-Watson stat	3.143782			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12)

من خلال الجدول نستنتج ما يلي:

- معلمة معدل التضخم (inf) جاءت سالبة حيث قدرت ب (-1164.181) ومعنوية (0.0015) أي أنه توجد علاقة عكسية في الأجل القصير بين معدلات التضخم ورصيد الميزان التجاري وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث إن ارتفاع الأسعار يحفز الطلب على الواردات التي تزيح رصيد الميزان التجاري نحو التدهور.
- معلمة معدل التضخم (inf) في الفترة السابقة ($t-1$) جاءت موجبة حيث قدرت ب (911.7966) ومعنوية (0.0138) أي أنه توجد علاقة طردية في الأجل القصير بين معدلات التضخم للفترة السابقة ورصيد الميزان التجاري،
- معلمة معدل نمو الناتج المحلي السنوي ($RPIB$) جاءت سالبة حيث قدرت ب (-165.2037) وغير معنوية (0.4245) أي أنه لا توجد علاقة في الأجل القصير بين معدل نمو الناتج ورصيد الميزان التجاري حيث يمكن تفسير ذلك بأن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي السنوي لا يؤثر على رصيد الميزان التجاري في الأجل القصير لأن وتيرة الارتفاع ليست بالقوة التي تسمح بالتأثير على الميزان التجاري.
- معلمة معدل نمو الناتج المحلي السنوي ($RPIB$) في الفترة السابقة ($t-1$) جاءت سالبة حيث قدرت ب (-1728.357) ومعنوية (0.0027) أي أنه توجد علاقة في الأجل القصير بين معدل نمو الناتج المحلي للفترة السابقة ورصيد الميزان التجاري؛
- معلمة المتوسط السنوي لأسعار البترول (op) جاءت موجبة حيث قدرت ب (709.4316) ومعنوية (0.0000) أي أنه توجد علاقة طردية في الأجل القصير بين المتوسط السنوي لأسعار البترول ورصيد الميزان التجاري وذلك يؤكد الارتباط الوثيق للاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، إذ تحقق المؤشرات الاقتصادية نتائج إيجابية عند ارتفاع أسعار البترول وهذا يتطابق مع الدراسات السابقة؛
- معلمة المتوسط السنوي لأسعار البترول (op) في الفترة السابقة ($t-1$) جاءت موجبة حيث قدرت ب (215.2746) ومعنوية (0.0315) أي أنه توجد علاقة طردية في الأجل القصير بين المتوسط

السنوي لأسعار البترول للفترة السابقة ورصيد الميزان التجاري، بالإضافة لتأثير الميزان التجاري بالنتائج المحققة في ذات السنة فهو يتأثر بنتائج الفترة السابقة؛

- معلمة المعدل السنوي لأسعار الفائدة على الودائع (Tir) جاءت موجبة حيث قدرت ب(244.6242) وغير معنوية (0.5381) أي أنه لا توجد علاقة في الأجل القصير بين المعدل السنوي لأسعار الفائدة على الودائع ورصيد الميزان التجاري؛

كما يلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ CointEq قد ظهر بإشارة سالبة (-0.150445) ومعنوي (0.0001) مما يؤكد وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، والقيمة -0.150445 تمثل سرعة الرجوع إلى وضع التوازن أي أنه يتم تصحيح 15% من الاختلال في كل سنة وبالتالي فالرجوع إلى الوضع المتوازن يستغرق 6 سنوات وتتمثل معادلة التكامل المشترك طويلة الأجل المتمثلة في المتغير التابع رصيد الميزان التجاري والمتغيرات المفسرة المتمثلة في: (سعر الصرف الرسمي، معدل التضخم، متوسط أسعار البترول، معدل نمو الناتج المحلي، سعر الفائدة على الودائع) كالتالي:

$$XY = -373087.47 + (2992.16)TCH + (27897.29)RPIB + (1317.60)OP - (27366.92)INF + (7205.06)TIR$$

من خلال المعادلة أعلاه نستنتج ما يلي:

- أثبت النموذج وجود علاقة طردية في الأجل الطويل بين سعر الصرف الرسمي والميزان التجاري حيث أن زيادة سعر الصرف الدينار الجزائري بوحدة واحدة يقابلها زيادة إيجابية تقدر ب 2992.16 وحدة في رصيد الميزان التجاري الجزائري؛

- أثبت النموذج وجود علاقة طردية في الأجل الطويل بين معدل نمو الناتج المحلي والميزان التجاري حيث أن زيادة معدل نمو الناتج المحلي بوحدة واحدة يقابلها زيادة إيجابية تقدر ب 27897.29 وحدة في رصيد الميزان التجاري الجزائري وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية فارتفاع معدل النمو الاقتصادي من شأنه رفع الصادرات وكبح الواردات نظرا لتوفر الحاجيات محليا؛

- أثبت النموذج وجود علاقة طردية في الأجل الطويل بين معدل أسعار البترول والميزان التجاري حيث أن زيادة سعر برميل البترول بوحدة واحدة يقابلها زيادة إيجابية تقدر ب 1317.60 وحدة في رصيد الميزان التجاري الجزائري وهو ما يتوافق مع الدراسات السابقة ويعتبر من خصوصيات الاقتصاد الجزائري المرتبط بقطاع المحروقات؛
- أثبت النموذج وجود علاقة عكسية في الأجل الطويل بين معدل التضخم والميزان التجاري حيث أن ارتفاع معدل التضخم بوحدة واحدة يقابلها تراجع رصيد الميزان التجاري ب 27366.92 وحدة وهو ما يتوافق مع الدراسات السابقة والنظرية الاقتصادية فالارتفاع المستمر للأسعار يؤثر سلبا على رصيد الميزان التجاري.
- أثبت النموذج وجود علاقة طردية في الأجل الطويل بين معدل أسعار الفائدة على الودائع والميزان التجاري حيث أن زيادة سعر برميل البترول بوحدة واحدة يقابلها زيادة إيجابية تقدر ب 7205.06 وحدة في رصيد الميزان التجاري الجزائري ؛

ثالثا: الاختبارات الاحصائية لنموذج ARDL:

يتم التأكد من صحة النموذج بالاعتماد على نتائج الاختبارات التالية:

1. اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء باستعمال LM Test

الجدول رقم (3،22): نتائج تقدير اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء باستعمال LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	2.911609	Prob. F(2,4)	0.1658
Obs*R-squared	12.44883	Prob. Chi-Square(2)	0.0020

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12)

من خلال الجدول يلاحظ أن قيمة prob.F (2,4) تساوي 0.1658 وهي قيمة أكبر من 0.05 وبالتالي فإننا نقبل فرض عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء فهي مستقلة فيما بينها ونرفض الفرض البديل أي وجود ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء.

2. اختبار عدم تجانس تباينات الأخطاء Breusch - Pagan-Godfrey Test

الجدول رقم (3،23): نتائج تقدير اختبار عدم تجانس تباينات الأخطاء

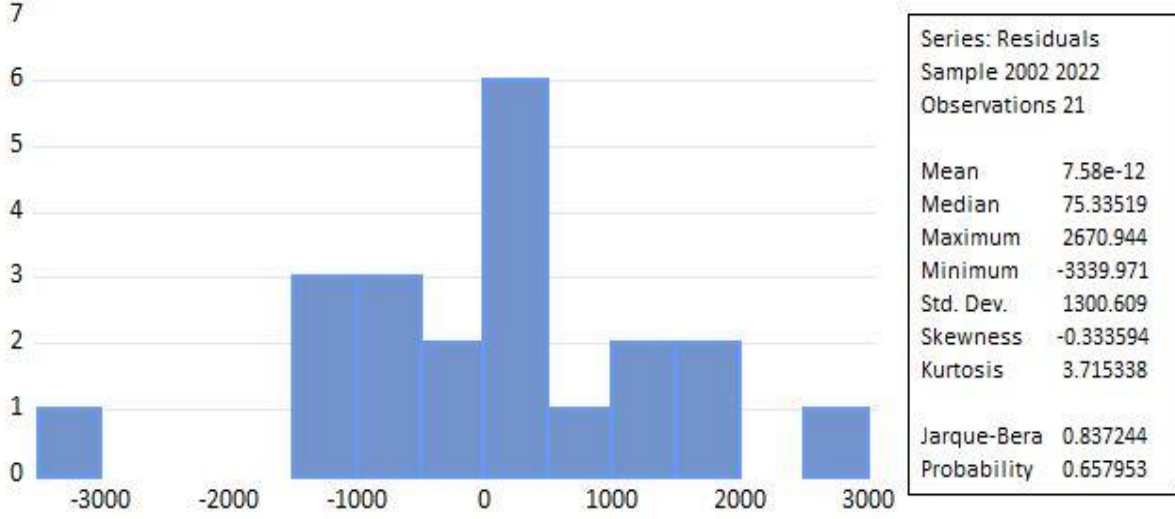
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	1.243510	Prob. F(14,6)	0.4170
Obs*R-squared	15.61749	Prob. Chi-Square(14)	0.3373
Scaled explained SS	1.730888	Prob. Chi-Square(14)	1.0000

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12)

من خلال الجدول يلاحظ أن احتمالية اختبار عدم تجانس تباينات الأخطاء prob.F (14, 6) تساوي 0.4170 وهي أكبر من 5% وبالتالي نرفض الفرض البديل H_1 ونقبل فرض عدم H_0 أي أن النموذج المقدر خال من مشكلة عدم التجانس، فالبواقي لها تباين متجانس والفروقات بين تبايناتها غير معنوية.

3. اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر Jarque-Bera :

الشكل رقم (3،26): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews12)

من خلال الشكل نلاحظ أن اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر Jarque-Bera أعطى القيمة الاحتمالية الاحصائية (Jarque-Bera) تساوي 0.657953 وهي أكبر من 0.05 وبالتالي فالبواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

ومن خلال نتائج الاختبارات التي جاءت على النحو التالي:

- البواقي لها نفس التباين؛
- البواقي مستقلة فيما بينها؛
- البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

فإنه يمكننا أن نعتمد على هذا النموذج في تفسير الأثر الذي تلحقه تقلبات سعر الصرف على رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 وذلك بعد أن اجتاز كل الاختبارات الاحصائية لمعامله و اختبارات الدرجة الأولى والاختبارات القياسية للبواقي.

خلاصة الفصل

سعت الجزائر منذ استقلالها إلى تطوير نظام ملائم للصراف يمكنها من مراقبة حركة العملات الأجنبية من الداخل إلى الخارج ومن الخارج إلى الداخل كما يحافظ النظام على قابلية تحويل الدينار الجزائري إلى أي عملة أجنبية، فقد شهد نظام الصراف عدة تغيرات تزامنت مع وضعية الاقتصاد الوطني في كل مرحلة إذ لجأت الجزائر إلى تخفيض سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في مناسبات عديدة تحت ضغط المؤسسات المالية الدولية المقرضة مما أثر على متغيرات الاقتصاد الكلي عموماً، كما كان لنظام سعر الصراف الصارم نتائج تمثلت في ظهور وانتشار سوق الصراف الموازية وظهور مؤشر موازي سمي بسعر الصراف الموازي وقد أثر وجوده بشكل سلبي على أداء الاقتصاد الجزائري عموماً.

كما سعت الجزائر للحفاظ على إيجابية رصيد الميزان التجاري و تقليص تبعيته لقطاع المحروقات التي ظلت تشكل نسبة من الصادرات فاقت 95% في جل سنوات الدراسة ما يعتبر عجزاً هيكلياً يستدعي القيام بإصلاحات جذرية على كافة الأصعدة، وهو ما تحاول الجزائر القيام به من خلال تشجيع الانتاج والانتاج للتصدير وانتهاج سياسات تجارية حمائية، ولقد ظهر أثر ذلك خلال سنة 2021 عندما تجاوزت الصادرات خارج المحروقات لأول مرة 10 %، يعتبر الاتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري للجزائر فهو الزبون الأول والمورد الأول لها، وتسعى الجزائر لتنويع شركائها التجاريين من خلال إبرام اتفاقيات جديدة وإعادة النظر في الاتفاقيات التجارية المبرمة سابقاً.

من أجل دراسة علاقة سعر الصراف والميزان التجاري تم الاعتماد على نموذج الانحدار البسيط ونموذج ardl وقد أثبت النموذج الأول موجود علاقة بين سعر الصراف الرسمي و معدل تغطية الصادرات للواردات، أما النموذج الثاني فقد ضم متغيرات اقتصادية تعتبر محددات سعر الصراف تم إدراجها بناء على ما ورد في الدراسات السابقة والنظرية الاقتصادية وخصوصية الاقتصاد الجزائري تمثلت في المتوسط السنوي لسعر البترول والمعدل السنوي للنتائج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى المعدل السنوي للتضخم ومعدل الفائدة على الودائع ، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة مما دل على وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل تتوافق مع النظرية الاقتصادية، ما يعني أن المتغيرات تظهر سلوكاً مشابهاً في الأجل الطويل، وفي نموذج تصحيح

الخطأ دل اختبار تصحيح الخطأ المقدر على أن العودة إلى التوازن تستغرق 6 سنوات وأن الخطأ يصحح بمعدل سنوي بلغ 15% كما أظهر النموذج وجود علاقة في الأجل القصير توافقت أيضا مع النظرية الاقتصادية .

الخاتمة

الخاتمة

أولاً: نتائج الدراسة

تم الوصول لمجموعة من النتائج عند دراسة الجانب النظري والتطبيقي حيث تم التطرق في الدراسة إلى أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة قياسية لحالة الجزائر 2000-2022 وفيما يلي نتائج الدراسة:

- الجانب النظري:

لقد شملت دراستنا لموضوع أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري تغطية الجانب النظري لسعر الصرف الذي يمثل وسيلة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصادات العالمية فهو مؤشر هام يعكس قوة العملة المحلية وترتيبها ضمن العملات الأجنبية وهو نتيجة الطلب الخارجي على العملة المحلية إذ يتم تحديده في أسواق العملات الأجنبية بتفاعل قوى العرض والطلب أو تتولى الحكومات تحديده عن طريق آليات معينة على أن تسمح بتغييره في مجال محدد، وقد أعطت عدة نظريات اقتصادية تفسيرات لتغيرات سعر الصرف وآليات تحديده وقياسه غير أن ارتباط سعر الصرف المتشعب بجل المتغيرات الاقتصادية صعب تقديم تفسير شامل لهذه التغيرات حيث تسعى الحكومات للوصول إلى سعر صرف توازني يساعد على تحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة ولا يضر بالعلاقات التجارية السائدة، كما يواجه سعر الصرف أخطار متعددة تسعى الحكومات إلى تقليلها ما أمكن ذلك من خلال التدخل في أسواق النقد الأجنبي واستعمال آليات التحوط من خطر الصرف الأجنبي.

كما تطرقنا للجوانب النظرية المتعلقة بالميزان التجاري كونه جزء من ميزان المدفوعات وهو الذي يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية إذ تعكس حالته وضعية الاقتصاد المحلي عموماً ومدى ارتباطه بالاقتصاد العالمي ويتعرض ميزان المدفوعات لاختلالات تصنف من العادية إلى الخطيرة حسب درجتها فالاختلال الناتج عن ظروف طارئة يصنف ضمن الاختلالات العادية، أما الاختلال المزمن فهو مؤشر خطير يستوجب تدخلاً لإصلاحه بتوظيف السياسات المالية والنقدية والسياسات التجارية كما يتوجب البحث عن موطن الخلل والتدخل في الوقت المناسب، فاختلال أحد الأقسام يؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات ككل، وقد يكون مصدر الاختلال في ميزان المدفوعات اختلال الميزان التجاري الذي يرتبط بمتغيرات اقتصادية داخلية أو خارجية، تتمثل الداخلية في مدى قدرة الاقتصاد المحلي على تغطية الأسواق بما تحتاجه بغرض إشباع رغبات

المستهلكين أما الخارجية فتتمثل في مدى مرونة الطلب الأجنبي على المنتجات الوطنية والسياسات التجارية المطبقة من طرف الشركاء التجاريين.

- الجانب التطبيقي:

من خلال تحليل تطور نظام الصرف في الجزائر تبين أن الجزائر انتقلت من نظام صرف مرتبط بالفرنك الفرنسي غداة الاستقلال إلى نظام صرف معوم لتقدير قيمة الدينار ومن أهم محطات تطور نظام الصرف في الجزائر إقدام السلطات على تخفيض قيمة الدينار بقرار رسمي سنة 1991 وسنة 1994 وإقدامها على ربط الدينار بسلة من العملات الصعبة تلاه إنشاء سوق لصرف العملات بين البنوك ثم إنشاء نظام للرقابة على الصرف.

ولعل من بين نتائج إنشاء نظام للرقابة على الصرف ظهور وانتشار الأسواق الموازية لصرف العملات الأجنبية مقابل الدينار وتداول العملات الأجنبية بسعر صرف موازي مما أثر على المؤشرات العامة للاقتصاد الوطني ودفع بالسلطات إلى البحث عن حلول الاستعجالية قصد القضاء على الظاهرة.

أما تحليل تطور الميزان التجاري فقط أوجد ارتباطا وثيقا برصيد الميزان التجاري بسعر البترول إذ يسجل الميزان التجاري رصيذا موجبا في حالة ارتفاع واستقرار أسعار البترول ويعود لتسجيل رصيد سالب في حالة حدوث أزمات بترولية وتراجع أسعاره، حيث إن تركيبة الصادرات تشير إلى تواجد المحروقات في المرتبة الأولى بنسبة فاقت 96%، أما الواردات فتتركب من التجهيزات الصناعية و الفلاحية والمواد الاستهلاكية والغذاء و مواد أخرى بنسب متفاوتة.

وقد أظهر التحليل أيضا تصدر الاتحاد الأوروبي قائمة زبائن الجزائري بنسبة فاقت 57% من إجمالي الصادرات وتصدر قائمة موردي الجزائر بنسبة بلغت 52%.

حيث تسعى الجزائر إلى تنمية الصادرات خارج المحروقات من خلال تحفيز المصدرين ودعمهم و انتهاز سياسات تجارية تُخدم المنتجات المحلية وتساعد المصدرين فقد أظهرت النتائج تحسن نسبة الصادرات خارج المحروقات في السنتين الأخيرتين.

كما أظهر تحليل أثر محددات سعر الصرف على الميزان التجاري نتائج متباينة فقد تبين وجود أثر محدود لمعدل نمو الناتج المحلي على الميزان التجاري فكلاهما مرتبط بأسعار البترول كما أظهر معدل التضخم تأثيرا ملحوظا على الميزان التجاري، أما أسعار البترول فقد ظهر تأثيرها على الميزان التجاري ، ولم يظهر أثر سعر

الفائدة على الودائع على الميزان التجاري فتغيراته محدودة كون السلطات النقدية لا تعتمد عليه للتأثير على المتغيرات الاقتصادية نظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري.

- أظهرت نتائج النمذجة القياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري النتائج التالية:
- بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط تم تأكيد وجود علاقة بين سعر الصرف الرسمي و معدل تغطية الصادرات للواردات وبالتالي وجود علاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري؛
 - بالاعتماد على نموذج التكامل المشترك ذي الفجوات الزمنية المتباطئة (ardl) تم تأكيد وجود تكامل مشترك بين محددات سعر الصرف المتمثلة في: سعر الصرف الرسمي، سعر البترول، معدل التضخم، معدل نمو الناتج المحلي، أسعار الفائدة على الودائع والميزان التجاري.

ثانيا: اختبار الفرضيات:

بالعودة إلى التساؤلات المطروحة في مقدمة البحث وبالاعتماد على الجانب النظري والتطبيقي من الدراسة يمكن اختبار صحة الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى:

إثبات الفرضية الأولى والتي تقتضي وجود أثر عكسي لتقلبات سعر الصرف على معدل تغطية الصادرات للواردات في الجزائر حيث أكدت الدراسة القياسية صحة هذه الفرضية فقد قدر معدل الارتباط بين سعر الصرف الرسمي ومعدل تغطية الصادرات للواردات ب (-1.331315) وهذا المعامل معنوي إحصائيا عند مستوى معنويه 5% ويفسر هذا التحليل وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الرسمي ومعدل تغطية الصادرات للواردات.

- الفرضية الثانية:

إثبات الفرضية الثانية حيث أن الدراسة القياسية أكدت وجود علاقة توازنية في الأجل القصير والطويل بين محددات سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري في الجزائر، أي أن رصيد الميزان التجاري يتأثر بكل من سعر الصرف الرسمي وسعر البترول ومعدل التضخم ومعدل نمو الناتج المحلي وسعر الفائدة على الودائع فقد أظهر نموذج (ardl) ما يلي:

- في الأجل الطويل:

- وجود علاقة توازنية بين محددات سعر الصرف والميزان التجاري؛
- يؤثر كل من سعر الصرف الرسمي و معدل نمو الناتج المحلي وسعر البترول وسعر الفائدة على الودائع طرديا على الميزان التجاري في الأجل طويل بالجزائر.

- في الأجل القصير:

- يؤثر معدل التضخم عكسيا في الميزان التجاري؛
- لا يؤثر معدل نمو الناتج المحلي في الميزان التجاري في الجزائر؛
- يؤثر سعر البترول طرديا في الميزان التجاري في الجزائر؛
- لا يؤثر سعر الفائدة على الودائع في الميزان التجاري في الجزائر.

ثالثا: التوصيات واقتراحات الدراسة:

من خلال النتائج التي توصلنا إليها سنحاول تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي نرى أنه يمكن

العمل بها:

- إيلاء أهمية بالغة لسياسة سعر الصرف كونها وسيلة لتحقيق أهداف السياسة النقدية؛
- اتخاذ تدابير من شأنها القضاء على سوق الصرف الموازي من بينها إنشاء مكاتب للصرف ورفع القيمة التي يمكن للأفراد الحصول عليها من النقد الأجنبي؛
- تفعيل دور البورصة وإعطاء حيوية لتداول الأسهم والسندات؛
- مضاعفة الجهود لتنويع الصادرات خارج المحروقات بوضع تدابير إضافية لتسهيل عملية التصدير والانتاج للتصدير؛
- تفعيل دور قطاع السياحة كونه قطاع مدر للعملة الصعبة؛
- الانضمام لتكتلات اقتصادية وتجارية لتسهيل عمليات التصدير؛
- تقليص فاتورة الاستيراد من خلال وضع آليات لكبح تدفق المواد الاستهلاكية من الخارج.

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

1. إبراهيم المصري، الاقتصاد الدولي، دار الحكمة، مصر، 2013.
2. أحمد عبد الموجود مُجَّد عبد اللطيف، تقلبات سعر صرف الدولار وأثرها على اقتصاديات الدول العربية المصدرة للبترول (أوبك)، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2017.
3. أحمد فريد مصطفى، سمير مُجَّد السيد حسين، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الإسكندرية، مصر، 2000.
4. إيمان عطية ناصف، هشام مُجَّد عمارة، مبادئ الاقتصاد الكلي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2006.
5. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
6. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
7. بلعزوز بن علي، مُجَّد الطيب أُمَّجَّد، دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.
8. توفيق محب خلة، الاقتصاد النقدي والمصرفي دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2011.
9. توماس ماير، جيمس دو سمير، روبرت البير، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، الطبعة رقم 1، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2002.
10. تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.
11. جميل مُجَّد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
12. جورج كوبر، الأزمة المالية العالمية وخرافة السوق الكفاء، ترجمة محمود عبيد الجواد، نَهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2010.
13. جيمس غاربر، الاقتصاد الدولي، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق، سوريا، 2013.

14. حسن مسعود، أضواء على النظريات الاقتصادية المعاصرة، دار المعارف، بيروت، الطبعة رقم 1، 2001.
15. حسين علي بجيت وسحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2007.
16. حمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
17. خليل سامي، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005.
18. دومنيك سالفادور، ترجمة سعدية حافظ منتصر، الاحصاء والاقتصاد القياسي سلسلة ملخصات شوم، الطبعة السادسة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 2012.
19. دومنيك سالفونور، يوجين ديوليو، مبادئ الاقتصاد، ترجمة فؤاد صالح، أكاديمية بيروت، لبنان، 2001.
20. راتول مُجد، مطبوعة الاقتصاد الدولي، الجزائر، 2006/2005.
21. رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
22. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.
23. زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للنشر مطابع الأمل، بيروت، لبنان، 1999.
24. زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، مصر، 2003.
25. سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005.
26. سعيد موسى، آخرون، التمويل الدولي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
27. سمية زايرار، مُجد موساوي، المالية الدولية بين السياسات والنظم المختلفة، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2020.
28. سهير ابراهيم الشوملي، إدارة مالية دولية، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020.
29. السيد أحمد عبد الخالق، الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية الدولية، عمان، الأردن، 1999.
30. السيد مُجد أحمد السريتي، أحمد فتحي خليل الخضراوي، الاقتصاد الدولي، دار فاروس العلمية، الاسكندرية، مصر، 2017.

31. شرابي عبد العزيز، طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
32. شقيري نوري موسى، وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012،
33. شوقي أحمد دنيا ، النقود والتضخم، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2017.
34. صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات التجربة المصرية في سعر صرف الجنيه المصري، دار النهضة العربية، ، مصر، 2000.
35. صلاح الدين حامد، أسعار صرف العملات، مجلة إضاءات مالية و مصرفية، المجلد 12، الكويت، 2011.
36. طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.
37. عادل حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، بدون دار نشر، بيروت، لبنان، 2003.
38. عاطف وليم أندراوس، الاقتصاد الظلي: مفاهيم، المكونات، الأسباب، الأثر على الموازنة العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2005.
39. العامري سعود جايد مشكور ، المالية الدولية، نظرية وتطبيق، الطبعة الأولى، جامعة البصرة، العراق، 2005.
40. العامري سعود جايد مشكور، المالية الدولية: نظرية وتطبيق، الطبعة الثانية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
41. عبد الحق بو عتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مؤتمر إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن، 27 أبريل 2007.
42. عبد الحميد مرغيث، النقود والتمويل الدولي، الإدارة العامة للطباعة والنشر، الرياض، 2019.
43. عبد الرحمان يسري أحمد، إيمان محب زكي، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2007.
44. عبد الرحمن مُجَّد السلطان، النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، 2018.

45. عبد الرزاق بن الزاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازني، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2016.
46. عبد القادر السيد متولي، الإقتصاد الكلي " النظرية و السياسات "، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون و موزعون، عمان، الأردن، 2010.
47. عبد القادر مُجَّد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر، 2005.
48. عبد الحميد قدي ، السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
49. عبد الحميد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
50. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2016.
51. عدنان تايه النعيمي ،إدارة العملات الجنبية ،الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
52. عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، در مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999.
53. علي مكيد، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007.
54. فروخي جمال، نظرية الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
55. كاظم عبادي الجاسم، جغرافية التجارة الدولية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
56. كمال سي مُجَّد، ورفيقة صباغ، المالية الدولية و الأزمات المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2017،
57. كويل برايان، صفقات العملة الآجلة، الطبعة العربية الأولى، دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر، 2006.
58. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2007.
59. مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية "الاشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 1998.

60. مجدي محمود شهاب، وسوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، الأردن، 2006 .
61. مجيد ضياء الموسوي، تقلبات أسعار الصرف، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.
62. مُجّد أحمد السرييني، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009.
63. مُجّد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر ، 2006.
64. مُجّد العربي، الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006.
65. مُجّد مطر فايز، إدارة المحافظ الاستثمارية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
66. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
67. محمود عزت اللحام، علي فلاح الضلاعين، مصطفى يوسف كافي، علام مسلم الباكور، العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.
68. مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1997.
69. مروان عبد المالك ذنون، اقتصاديات التجارة الخارجية، شركة دار الأكاديميون للنشر و التوزيع، الأردن، 2020.
70. موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، التمويل الدولي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأذن، 2008.
71. نشأت نبيل مُجّد الوكيل، التوازن النقدي و معدل الصرف، شركة ناس للطباعة، القاهرة، مصر، 2006.
72. نعمة الله نجيب إبراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2002.
73. هاري كلجيان ووالاس أوتس، مقدمة في الاقتصاد القياسي، المبادئ والتطبيقات، دار النشر العلمي و المطابع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2001.
74. هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي - النظرية والتطبيقات - ، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة، الشارقة، الإمارات، 2010.

75. هزاع مفلح، التمويل الدولي، منشورات جامعة حلب كلية الاقتصاد، سوريا، 2007.
76. هويشار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
77. هيل عجمي الجنابي، رمزي يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.
78. الوكيل نشأت، التوازن النقدي ومعدل الصرف دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة الأولى، شركة ناس للطباعة، القاهرة، مصر، 2006.
79. وليد إسماعيل السيفو وأحمد مُجد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
80. يونس محمود، علي عبد الوهاب نجا، أسامة أحمد الفيل، التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2015.

ثانيا: الأطروحات والرسائل

1. اسماعيل صاري، الأداء الاقتصادي لأنظمة سعر الصرف حالة عينة مختارة من الدول، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2018/2017.
2. أمير صفية، أثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف حالة الجزائر (1986- 2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة الجبلاي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2020/2019.
3. بربري مُجد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العوامة الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011/2010.
4. بن زعمة سليمة، العلاقة بين سعر الصرف الدينار و الميزان التجاري للفترة 2002 – 2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2020/2019.
5. بو رعدة حورية، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد تخصص الاقتصاد الدولي، جامعة وهران، الجزائر، 2014/2013.

6. بو عروج لمياء، تقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية وآثارها على الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية 1999 – 2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2015/2014.
7. بو حركات بوعلام، أثر تغير أسعار الصرف العملات الرئيسية على الإيرادات البترولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجيلالي الياصب سيدي بلعباس، الجزائر، 2020.
8. تمار أمين، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري - حالة الجزائر - للفترة 1986-2015 (دراسة قياسية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2018/2017.
9. جعفري عمار، اشكالية اختيار نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة 1990 – 2010، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013/2012.
10. جمال مساعدي، أثر تغير سعر الصرف على الميزان المدفوعات في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1996-2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة 8 ماي قلمة، الجزائر، 2019.
11. حمودي حاج صحراوي، قياس أثر الإصلاحات الاقتصادية على المؤسسة العمومية الاقتصادية باستعمال النماذج القياسية الاقتصادية دراسة ميدانية لبعض المؤسسات العمومية الاقتصادية، رسالة دكتوراه دولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2007.
12. حنان قدور، اتجاهات البنوك المركزية في إدارة مخاطر الصرف الأجنبي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2022.
13. دحماني محمد أدريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014.
14. دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015/2014.
15. رحمة بن عيني، سياسة سعر الصرف وتحديد دراسته قياسية للدينار الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015/2014.

16. سعيدي نعمان، الأساليب التقليدية في تسيير مخاطر الصرف و مدى ملائمتها للاقتصاديات النامية حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014/2013.
17. الصادق عثمان حميدة، أثر سياسات سعر الصرف على أداء متغيرات الاقتصاد الكلي دراسة قياسية 1992 – 2003 أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة أم درمان الاسلامية، السودان، 2008.
18. صوان أسماء، أثر التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2019-2020.
19. عبيدات عبد الكريم، النظام النقدي الدولي وخيارات أنظمة سعر الصرف في الدول النامية دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018/2017.
20. عمر مؤذن، تغير سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات في الفترة ما بين 1990-2010، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد ومالية دولية، جامعة المدية، الجزائر، 2012/2011.
21. عمير حمة، النفقات العامة وأثرها على النمو الاقتصادي في ظل الاصلاحات الاقتصادية الراهنة حالة الجزائر-دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار- عنابة، الجزائر، 2019-2018.
22. قماش نجيب، إشكالية سوق الصرف الموازي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2020/2019.
23. لخضر عزي، صرف الدينار بين واقعية السوق وصندوق النقد الدولي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
24. مُجَّد جبوري، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013/2012.

25. مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التجارة الدولية، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2011/2010.
26. مولاي عبد القادر، التصدير كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007/2006.
27. نادية سحاب، دراسة العلاقة بين سعر الصرف والسياسات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر 1990 – 2014، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، الجزائر، 2018/2017.
28. نجة مسمش، الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1980 – 2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018/2017.
29. نعمان سعدي، سياسة الصرف في إطار برنامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي برنامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1998.
30. يحياوي نذير، انعكاسات سعر العملة على الميزان التجاري ومؤشرات أسعار الاستهلاك حالة الجزائر 1980 – 2013، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير علوم اقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016 / 2015.
31. يوسف عبد الباقي، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.

ثالثا: المقالات والدوريات

1. بالطاهر علي، سياسة التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد1، السداسي الثاني، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2004.
2. بن علي بن عزوز، ضايع دليلة، أزمات النفط واتجاهات السياسة المالية في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، العدد 02، مجلد 07، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2023.
3. بو صبع مصعب إبراهيم، متطلبات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي لتنويع الاقتصاد الوطني وترقية الصادرات، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، مجلد رقم 11، عدد رقم 2، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2018.
4. بوعتروس عبد الحق، قارة ملاك، آثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الانسانية، العدد 27، الجزائر، 2007.
5. خالد لافي النيف، هناء مُجَّد الحنطي، اختبار فرضية كالدور للنمو في الاقتصاد الأردني 1977 – 2015، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، الأردن.
6. دردوري لحسن، لفليطي لخضر، سياسة سعر الصرف في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 1، جامعة المسيلة، الجزائر، مارس 2017.
7. رملي مُجَّد، نزعي عز الدين، سعر الفائدة والنمو الاقتصادي في الجزائر تحقيق تجربي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 3، الجزائر، 2020.
8. شعيب بونوة، خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر نمذجة قياسية للدينار الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 5، الجزائر، 2011.
9. صبحي حسون الساعدي، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 7، العراق، 2011.
10. صلاح الدين حامد، أسعار صرف العملات، مجلة إضاءات مالية و مصرفية، العدد 12، الكويت، 2011.

11. عبد المجيد قدي، آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة مُجد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الثاني، جوان 2002.
12. عمارة البشير، نماذج النمو الاقتصادي والاقتصاد الجزائري، مجلة دفاتر، مجلد 16، العدد 02، 2020، الجزائر.
13. قاسم جبار خلف، الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية في الاقتصاد العراقي للمدة 2010 – 2016، مجلة واسط للعلوم الانسانية المجلد 4 العدد 41، العراق، 2018.
14. قصابي شعبان، بلعباس رابح، أثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة (ardl) خلال الفترة (2000-2018)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 1 مكرر، الجزائر 2020.
15. اللحياني ليلي، استراتيجية الدولة الجزائرية لترقية الصادرات من الانفتاح الاقتصادي إلى سياسة تجارية لصالح الصادرات خارج قطاع المحروقات، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، الجزائر، مجلد رقم 12، العدد 3، 2023.
16. ماحي زكرياء، بنية صبرينة، أثر سياسات التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990 – 2020، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 7 العدد 2، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، سبتمبر 2022.
17. مبارك بو عشة، السياسات النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية ، مجلة العلوم الانسانية، العدد 12، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 1999.
18. مُجد الناصر حميداتو، أثر سياسة سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1989 – 2014) مجلة الباحث، عدد 16، الجزائر، 2016.
19. مُجد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات واعادة التقييم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 3، العدد الرابع، الجزائر، جوان 2006.
20. ملاك قارة، سوق الصرف الموازي في الجزائر وإجراءات مكافحتها دراسة حالة: باعة العملات في السوق الموازي بمدينة قسنطينة، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 10، العدد 01، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2022، صفحة 417.

21. ملوح فضيلة، مكيد علي، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2018، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، مجلد 17، عدد خاص، 2020.
22. ناجي جمعة، مطوش لطيفة، أثر إيرادات الجباية البترولية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1985-2018، مجلة الاستراتيجية والتنمية، مجلد 11، العدد 04، الجزائر، 2021.
23. هشام سفيان صلواتشي، مصطفى حبشي، مسعود حبشي، استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر تحديات ورهانات، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، المجلد 2، العدد 1، 2020.
24. هيشر أحمد تيجاني، دراسة وتحليل العلاقة الاقتصادية بين مؤشري التضخم وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2016، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الأغواط، العدد 38، الجزائر، أوت 2019.
25. يوسف جزان، أحمد دعاس، غاندي هندي، أثر تعويم الروبل في الميزان التجاري الروسي تحليل الميزان التجاري الروسي 2010 - 2016، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 39، العدد 5، سوريا، 2017.

ربعا: المداخلات

1. مُجد راتول، ورقة بحثية بعنوان " تحولات الدينار الجزائري واشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات"، المقدمة بملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية الواقع والتحديات، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 14-15، ديسمبر 2004.

خامسا: القوانين والتقارير

- القوانين:

1. المرسوم التنفيذي رقم 2 - 453، المؤرخ في 2022/12/21، المحدد لصلاحيات وزير التجارة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 85 - 202.

2. المادة الثانية من المرسوم 91-37 المؤرخ في 13 فيفري 1991 المتعلق بشروط التدخل في التجارة الخارجية، الجريدة الرسمية، العدد 12.
 3. المرسوم التنفيذي رقم 18-02 المؤرخ في 7 جانفي 2018 المتضمن منع استيراد المنتجات.
 4. القانون رقم 64-111 المؤرخ في 10 أفريل 1964.
- التقارير:

1. إحصائيات التجارة الخارجية السنوية الصادرة عن وزارة المالية - المديرية العامة للجمارك- <https://douane.gov.dz> تاريخ الزيارة 2022/04/22.
2. بيان مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2021.
3. البيانات المنشورة على الموقع الرسمي لبنك الجزائر، <https://www.bank-of-algeria.dz/ar> تاريخ الزيارة 2022/01/10.
4. البيانات المنشورة على الموقع الرسمي للبنك العالمي، <https://data.Albankaldawli.org> تاريخ الزيارة 2021/03/15.
5. دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة إدارة التكنولوجيا والخدمات العامة، صندوق النقد الدولي، 2009.
6. كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، 1998.

II. المراجع باللغات الأجنبية:

أولا: الكتب

1. Akaike H, "A New Look at the Statistical Model Identification, IEEE Transaction on Automatic control", AC-19, 1974.
2. Andrew Harrison et Autre, Buisines international et mondialisations, Edition de P O E C K 1^{ere} Edition, Bruxelles, Belgique, 2004.
3. Andrew Harrison et Autre, Buisines international et mondialisations, Edition de P O E C K 1ere Edition, Bruxelles, Belgique, 2004.
4. Bourbonnais. Régis, Econométrie", Dunod, Paris,2004, 5 eme édition.

5. D H Robertson money London Macmillan, 1946.
6. Fontaine Patrice, Gestion financière internationale, Dalloz, Paris, 1997.
7. Frederic S.Mishkin " the economic of money, banking , and financial market", 4th edition, Harper Collins college publishers, Canada, 1994.
8. Frederic S.Mishkin, Stanley, G. Eakins, Financial Markets and Institutions, 9eme edition, Pearson Education Limited, United Kingdom, 2018.
9. FULLER W.A., "Estimation and hypothesis testing for non-stationary time series, Ph. D. Thesis, Iowa State University, Ames, United States of America, 1976.
10. Greenes. William, " Econométrie ", Pearson, Paris,2005, 5 eme edition.
11. Gregory N. Mankiw , Macroéconomie, 5 eme édition , Nouveaux Horizons- ARS , Paris, 2012.
12. Gujarati, D. Basic Econometrics. New York. McGraw-Hill. 2003.
13. Larbi Dohni, Carol Hainaut, Le taux de change : Déterminants, Opportunités et risques, de Boeck, Bruxelles, 2004.
14. Lehu .Le marché parallèle, l'encyclopédie du marketing, 2008.
15. Michel Jura , Technique Financière Internationale, 2eme Edition, Dunod, France, 2003.
16. Paul Krugman, Maurice Obstfeld, Marc Melitz, Economie internationale, 9eme Edition, pearson education France, 2012.
17. Philippe d'arvisenet, Jean pierre petit, économie internationale la place des banques, dunod, paris, 1999.
18. Robert Carbaugh, International Economics, South-Western Cengage Learning, Mason, USA, 12th Ed, 2009.
19. Robert M . DUNN – John H . MUTTI : International Economics , 6th Edition, Routledge, United states of America, 2003
20. Sampat Mukherjee, Modern Economic Theory, New Age International Publishers, New Delhi, India, 2nd Ed, 2005.
21. Topsacalian Patrick, Principes de finance Internationale, Economica, Paris, 1992.

1. Al-Raisi A, Pattanaik S, Pass-Through of Exchange Rate Changes to Domestic Prices in Oman, CBO Occasional Paper No. 2005-1.
2. DICKEY D.A. & FULLER W.A., "Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series With a Unit Root", Journal of the American Statistical Association, Vol. 74, N°366, United States of America, 1979.
3. DICKEY D.A. & FULLER W.A. Likelihood Ratio Tests for autoregressive time series with a unit root, Econometrica, Vol 49, Issue 4, 1981.
4. ENGLE, R. F. GRANGER C. W. Cointegration and Error Correction: Representation, Estimation and Testing, Econometrica, Vol: 55, N: 2, 1987.
5. GRANGER, C. W. "Cointegrating Variables and Error Correcting Models", Discussion Paper, N°. 83-13, UCSD, San Diego 1983.
6. GRANGER, C. W. "Some Properties of Time Series Data and their Use in Econometric Model Specification" Journal of Econometrics, 16, 1981.
7. Miguel Kiguel, Stephen A. O'Connell Parallel Exchange Rates in Developing Countries, The World Bank Research Observer, Vol. 10, No. 1 (Feb., 1995).
8. Muhammad Afzal, OPENNESS, INFLATION AND GROWTH RELATIONSHIPS IN PAKISTAN An Application of ARDL Bounds Testing Approach, Pakistan Economic and Social Review, Vol :51, N :01, Pakistan, Summer 2013.
9. Obben, J The Demand For Money in Brunei. Asian Economic Journal, Vol: 02, N: 12, 1998.
10. Pesaran, h., Smith, R. J., & Shin, Y. Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships. Journal of Applied Econometrics, Vol. 16, No. 3, Germany, 2001.
11. Phillips Peter C. B., & Perron Pierre, "Testing for a Unit Root in Time Series Regression" Biometrika, Vol. 75, N°2, Jun, United Kingdom, 1988.
12. Sandrine Lardic. Valérie Mignon, économie des séries temporelles macroéconomiques et financières, economica, paris, 2002.

13. Schwarz, G."Estimating the Dimension of a Model," Annals of Statistics, (06), 1978.

ثالثا: التقارير والقوانين

1. instruction n°79-95 du 27 décembre 1995 portant organisation et fonctionnement du marché interbancaire des changes.

الملاحق

ملحق رقم 1: السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

	inf	متوسط op	الصادرات x مليون	الواردات y	معدل Rxy	سعر الصرف الرسمي CH	نسبة PIB	رصيد الميزان التجاري xy	سعر % ir
	معدل التضخم	سعر البترول دولار أمريكي	دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	تغطية الصادرات للواردات	للدینار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي	نمو الناتج	(مليون دولار أمريكي)	الفائدة على الودائع
السنوات	inf	op	x	Y	Rxy	TCH	pib	xy	ir
2000	0.34	27.60	22031.00	9164.00	2.40	75.26	3.80	12867.00	10.00
2001	4.23	23.12	19132.00	9940.00	1.92	77.22	3.00	9192.00	9.50
2002	1.42	24.36	18825.00	12009.00	1.57	79.68	5.60	6816.00	8.58
2003	4.27	28.10	24612.00	13534.00	1.82	77.39	7.20	11078.00	8.13
2004	3.96	36.05	32083.00	18308.00	1.75	72.06	4.30	13775.00	8.00
2005	1.38	50.59	46001.00	20357.00	2.26	73.28	5.90	25644.00	8.00
2006	2.31	61.00	54613.00	21456.00	2.55	72.65	1.70	33157.00	8.00
2007	3.68	69.04	60163.00	27631.00	2.18	69.29	3.40	32532.00	8.00
2008	4.86	94.10	79298.00	39479.00	2.01	64.58	2.40	39819.00	8.00
2009	5.74	60.86	45194.00	39294.00	1.15	72.65	1.60	5900.00	8.00
2010	3.91	77.38	57053.00	40472.00	1.41	74.39	3.60	16581.00	8.00
2011	4.52	107.46	73489.00	47247.00	1.56	72.94	2.90	26242.00	8.00
2012	8.89	109.45	71866.00	50376.00	1.43	77.54	3.40	21490.00	1.75
2013	3.25	105.87	64974.00	55028.00	1.18	79.37	2.80	9946.00	1.75
2014	2.92	96.29	62886.00	58580.00	1.07	80.58	3.80	4306.00	1.75
2015	4.78	49.49	34668.00	51702.00	0.67	100.69	3.70	-17034.00	1.75
2016	6.40	40.76	30026.00	47089.00	0.64	109.44	3.20	-17063.00	1.75
2017	5.59	52.51	35191.00	46059.00	0.76	110.97	1.30	-10868.00	1.75
2018	4.27	69.78	41797.00	46330.00	0.90	116.59	1.20	-4533.00	1.75
2019	1.95	64.04	35823.00	41934.00	0.85	119.35	1.00	-6111.00	1.75
2020	2.42	41.47	23796.00	34391.00	0.69	126.78	-5.10	-10595.00	1.75
2021	7.23	77.78	38557.00	37405.00	1.03	135.06	3.40	1152.00	1.75
2022	9.30	82.26	40000.00	39000.00	1.03	141.99	3.10	1752.00	1.75

ملحق رقم 2 : نتائج اختبار استقرارية بيانات السلاسل الزمنية ADF للسلسلة الزمنية XY

Null Hypothesis: D(XY) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.618215	0.0074
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(XY,2)
Method: Least Squares
Date: 10/12/23 Time: 01:38
Sample (adjusted): 2002 2022
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(XY(-1))	-1.082081	0.234307	-4.618215	0.0002
C	796.2789	5704.084	0.139598	0.8905
@TREND("2000")	-99.61680	424.6280	-0.234598	0.8172
R-squared	0.542365	Mean dependent var	204.5238	
Adjusted R-squared	0.491517	S.D. dependent var	16513.37	
S.E. of regression	11775.36	Akaike info criterion	21.71697	
Sum squared resid	2.50E+09	Schwarz criterion	21.86619	
Log likelihood	-225.0282	Hannan-Quinn criter.	21.74935	
F-statistic	10.66633	Durbin-Watson stat	2.020633	
Prob(F-statistic)	0.000880			

Null Hypothesis: D(XY) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.731939	0.0013
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(XY,2)
Method: Least Squares
Date: 10/12/23 Time: 01:36
Sample (adjusted): 2002 2022
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(XY(-1))	-1.080108	0.228259	-4.731939	0.0001
C	-398.0221	2508.114	-0.158694	0.8756
R-squared	0.540966	Mean dependent var	204.5238	
Adjusted R-squared	0.516806	S.D. dependent var	16513.37	
S.E. of regression	11478.80	Akaike info criterion	21.62478	
Sum squared resid	2.50E+09	Schwarz criterion	21.72426	
Log likelihood	-225.0602	Hannan-Quinn criter.	21.64637	
F-statistic	22.39124	Durbin-Watson stat	2.017663	
Prob(F-statistic)	0.000145			

ملحق رقم 3 : نتائج اختبار استقرارية بيانات السلاسل الزمنية ADF للسلسلة الزمنية TCH

Null Hypothesis: D(TCH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.378484	0.0120
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TCH,2)
Method: Least Squares
Date: 10/12/23 Time: 01:40
Sample (adjusted): 2002 2022
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TCH(-1))	-1.013196	0.231403	-4.378484	0.0004
C	-3.294902	2.522171	-1.306376	0.2079
@TREND("2000")	0.534770	0.212796	2.513068	0.0217
R-squared	0.516402	Mean dependent var	0.236938	
Adjusted R-squared	0.462669	S.D. dependent var	6.827278	
S.E. of regression	5.004591	Akaike info criterion	6.190152	
Sum squared resid	450.8268	Schwarz criterion	6.339370	
Log likelihood	-61.99660	Hannan-Quinn criter.	6.222536	
F-statistic	9.610498	Durbin-Watson stat	2.053410	
Prob(F-statistic)	0.001447			

Null Hypothesis: D(TCH) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.635685	0.0111
Test critical values:		
1% level	-2.679735	
5% level	-1.958088	
10% level	-1.607830	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TCH,2)
Method: Least Squares
Date: 10/12/23 Time: 01:41
Sample (adjusted): 2002 2022
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TCH(-1))	-0.541233	0.205348	-2.635685	0.0159
R-squared	0.256859	Mean dependent var	0.236938	
Adjusted R-squared	0.256859	S.D. dependent var	6.827278	
S.E. of regression	5.885497	Akaike info criterion	6.429307	
Sum squared resid	692.7815	Schwarz criterion	6.479047	
Log likelihood	-66.50773	Hannan-Quinn criter.	6.440102	
Durbin-Watson stat	2.053376			

ملحق رقم 4 : نتائج اختبار استقرارية بيانات السلاسل الزمنية ADF للسلسلة الزمنية OP

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.387020	0.0027
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OP,2)
Method: Least Squares
Date: 10/12/23 Time: 01:41
Sample (adjusted): 2002 2022
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OP(-1))	-1.003487	0.228740	-4.387020	0.0003
C	2.824522	4.482906	0.630065	0.5362
R-squared	0.503215	Mean dependent var		0.426667
Adjusted R-squared	0.477069	S.D. dependent var		28.19646
S.E. of regression	20.38999	Akaike info criterion		8.958358
Sum squared resid	7899.281	Schwarz criterion		9.057836
Log likelihood	-92.06276	Hannan-Quinn criter.		8.979947
F-statistic	19.24594	Durbin-Watson stat		2.003729
Prob(F-statistic)	0.000317			

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic
Elliott-Rosenberg-Stock DF-GLS test statistic	-4.467313
Test critical values:	
1% level	-2.679735
5% level	-1.958088
10% level	-1.607830

*Mackinnon (1996)

DF-GLS Test Equation on GLS Detrended Residuals
Dependent Variable: D(GLSRESID)
Method: Least Squares
Date: 11/26/23 Time: 18:38
Sample (adjusted): 2002 2022
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GLSRESID(-1)	-0.997680	0.223329	-4.467313	0.0002
R-squared	0.499340	Mean dependent var		0.426667
Adjusted R-squared	0.499340	S.D. dependent var		28.19646
S.E. of regression	19.95106	Akaike info criterion		8.870890
Sum squared resid	7960.899	Schwarz criterion		8.920629
Log likelihood	-92.14434	Hannan-Quinn criter.		8.881685
Durbin-Watson stat	1.997428			

ملحق رقم 5 : نتائج اختبار استقرارية بيانات السلاسل الزمنية ADF للسلسلة الزمنية RPIB

Null Hypothesis: D(RPIB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.191561	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 10/12/23 Time: 01:53
Sample (adjusted): 2002 2022
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RPIB(-1))	-1.482823	0.206189	-7.191561	0.0000
C	-0.175717	1.273374	-0.137993	0.8918
@TREND("2000")	0.014274	0.094742	0.150656	0.8819
R-squared	0.741910	Mean dependent var		0.023810
Adjusted R-squared	0.713233	S.D. dependent var		4.904886
S.E. of regression	2.626598	Akaike info criterion		4.900819
Sum squared resid	124.1823	Schwarz criterion		5.050037
Log likelihood	-48.45860	Hannan-Quinn criter.		4.933203
F-statistic	25.87151	Durbin-Watson stat		1.998358
Prob(F-statistic)	0.000005			

Null Hypothesis: D(RPIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.384098	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 10/12/23 Time: 01:54
Sample (adjusted): 2002 2022
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RPIB(-1))	-1.481497	0.200633	-7.384098	0.0000
C	-0.004409	0.558248	-0.007899	0.9938
R-squared	0.741584	Mean dependent var		0.023810
Adjusted R-squared	0.727983	S.D. dependent var		4.904886
S.E. of regression	2.558154	Akaike info criterion		4.806841
Sum squared resid	124.3389	Schwarz criterion		4.906320
Log likelihood	-48.47184	Hannan-Quinn criter.		4.828431
F-statistic	54.52491	Durbin-Watson stat		1.998991
Prob(F-statistic)	0.000001			

ملحق رقم 6 : نتائج اختبار استقرارية بيانات السلاسل الزمنية ADF للسلسلة الزمنية TIR

Null Hypothesis: D(TIR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.605728	0.0017
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TIR,2)
Method: Least Squares
Date: 11/26/23 Time: 17:42
Sample (adjusted): 2002 2022
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TIR(-1))	-1.056786	0.229450	-4.605728	0.0002
C	-0.391356	0.318166	-1.230038	0.2337

R-squared	0.527513	Mean dependent var	0.023810
Adjusted R-squared	0.502645	S.D. dependent var	1.982719
S.E. of regression	1.398281	Akaike info criterion	3.598757
Sum squared resid	37.14860	Schwarz criterion	3.698235
Log likelihood	-35.78695	Hannan-Quinn criter.	3.620346
F-statistic	21.21273	Durbin-Watson stat	1.999520
Prob(F-statistic)	0.000193		

Null Hypothesis: D(TIR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.515837	0.0091
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TIR,2)
Method: Least Squares
Date: 11/26/23 Time: 17:45
Sample (adjusted): 2002 2022
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TIR(-1))	-1.062847	0.235360	-4.515837	0.0003
C	-0.627769	0.706121	-0.889039	0.3857
@TREND("2000")	0.019503	0.051688	0.377312	0.7104

R-squared	0.531220	Mean dependent var	0.023810
Adjusted R-squared	0.479134	S.D. dependent var	1.982719
S.E. of regression	1.430949	Akaike info criterion	3.686117
Sum squared resid	36.85709	Schwarz criterion	3.835334
Log likelihood	-35.70423	Hannan-Quinn criter.	3.718501
F-statistic	10.19879	Durbin-Watson stat	2.003238
Prob(F-statistic)	0.001093		

ملحق رقم 7 : نتائج اختبار استقرارية بيانات السلاسل الزمنية PP للسلسلة الزمنية XY

Null Hypothesis: D(XY) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.626134	0.0073
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.19E+08
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.08E+08

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(XY,2)
Method: Least Squares
Date: 11/26/23 Time: 18:04
Sample (adjusted): 2002 2022
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(XY(-1))	-1.082081	0.234307	-4.618215	0.0002
C	796.2789	5704.084	0.139598	0.8905
@TREND("2000")	-99.61680	424.6280	-0.234598	0.8172

R-squared	0.542365	Mean dependent var	204.5238
Adjusted R-squared	0.491517	S.D. dependent var	16513.37
S.E. of regression	11775.36	Akaike info criterion	21.71697
Sum squared resid	2.50E+09	Schwarz criterion	21.86619
Log likelihood	-225.0282	Hannan-Quinn criter.	21.74935
F-statistic	10.66633	Durbin-Watson stat	2.020633
Prob(F-statistic)	0.000880		

Null Hypothesis: D(XY) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.742745	0.0012
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.19E+08
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.10E+08

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(XY,2)
Method: Least Squares
Date: 11/26/23 Time: 18:02
Sample (adjusted): 2002 2022
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(XY(-1))	-1.080108	0.228259	-4.731939	0.0001
C	-398.0221	2508.114	-0.158694	0.8756

R-squared	0.540966	Mean dependent var	204.5238
Adjusted R-squared	0.516806	S.D. dependent var	16513.37
S.E. of regression	11478.80	Akaike info criterion	21.62478
Sum squared resid	2.50E+09	Schwarz criterion	21.72426
Log likelihood	-225.0602	Hannan-Quinn criter.	21.64637
F-statistic	22.39124	Durbin-Watson stat	2.017663
Prob(F-statistic)	0.000145		

ملحق رقم 8 : نتائج اختبار استقرارية بيانات السلاسل الزمنية PP للسلسلة الزمنية TCH

Null Hypothesis: D(TCH) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.124314	0.0400
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	29.00022
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	26.60277

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TCH,2)
Method: Least Squares
Date: 11/26/23 Time: 18:08
Sample (adjusted): 2002 2022
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TCH(-1))	-0.704559	0.221868	-3.175574	0.0050
C	2.243396	1.387642	1.616696	0.1224

R-squared	0.346726	Mean dependent var	0.236938
Adjusted R-squared	0.312343	S.D. dependent var	6.827278
S.E. of regression	5.661526	Akaike info criterion	6.395657
Sum squared resid	609.0047	Schwarz criterion	6.495135
Log likelihood	-65.15440	Hannan-Quinn criter.	6.417246
F-statistic	10.08427	Durbin-Watson stat	1.975949
Prob(F-statistic)	0.004979		

Null Hypothesis: D(TCH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 12 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.341092	0.0002
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	21.46794
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.258375

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TCH,2)
Method: Least Squares
Date: 11/26/23 Time: 18:09
Sample (adjusted): 2002 2022
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TCH(-1))	-1.013196	0.231403	-4.378484	0.0004
C	-3.294902	2.522171	-1.306376	0.2079
@TREND("2000")	0.534770	0.212796	2.513068	0.0217

R-squared	0.516402	Mean dependent var	0.236938
Adjusted R-squared	0.462669	S.D. dependent var	6.827278
S.E. of regression	5.004591	Akaike info criterion	6.190152
Sum squared resid	450.8268	Schwarz criterion	6.339370
Log likelihood	-61.99660	Hannan-Quinn criter.	6.222536
F-statistic	9.610498	Durbin-Watson stat	2.053410
Prob(F-statistic)	0.001447		

ملحق رقم 9 : نتائج اختبار استقرارية بيانات السلاسل الزمنية PP للسلسلة الزمنية OP

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.422403	0.0110
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	371.8382
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	211.3526

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(OP,2)
Method: Least Squares
Date: 11/26/23 Time: 18:14
Sample (adjusted): 2002 2022
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OP(-1))	-1.012498	0.234485	-4.317964	0.0004
C	6.978710	10.17491	0.685875	0.5015
@TREND("2000")	-0.344388	0.753260	-0.457197	0.6530

R-squared	0.508918	Mean dependent var	0.426667
Adjusted R-squared	0.454353	S.D. dependent var	28.19646
S.E. of regression	20.82814	Akaike info criterion	9.042050
Sum squared resid	7808.602	Schwarz criterion	9.191268
Log likelihood	-91.94153	Hannan-Quinn criter.	9.074434
F-statistic	9.326880	Durbin-Watson stat	2.013319
Prob(F-statistic)	0.001661		

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.423856	0.0025
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	376.1562
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	263.7238

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(OP,2)
Method: Least Squares
Date: 11/26/23 Time: 18:13
Sample (adjusted): 2002 2022
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OP(-1))	-1.003487	0.228740	-4.387020	0.0003
C	2.824522	4.482906	0.630065	0.5362

R-squared	0.503215	Mean dependent var	0.426667
Adjusted R-squared	0.477069	S.D. dependent var	28.19646
S.E. of regression	20.38999	Akaike info criterion	8.958358
Sum squared resid	7899.281	Schwarz criterion	9.057836
Log likelihood	-92.06276	Hannan-Quinn criter.	8.979947
F-statistic	19.24594	Durbin-Watson stat	2.003729
Prob(F-statistic)	0.000317		

انتقل إلى الإعدادات لتنشيط Windows

ملحق رقم 10 : نتائج اختبار استقرارية بيانات السلاسل الزمنية PP للسلسلة الزمنية RPIB

Null Hypothesis: D(RPIB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-7.680230	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	5.913442
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	4.531401

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(RPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 11/26/23 Time: 18:21
Sample (adjusted): 2002 2022
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RPIB(-1))	-1.482823	0.206189	-7.191561	0.0000
C	-0.175717	1.273374	-0.137993	0.8918
@TREND("2000")	0.014274	0.094742	0.150656	0.8819

R-squared	0.741910	Mean dependent var	0.023810
Adjusted R-squared	0.713233	S.D. dependent var	4.904886
S.E. of regression	2.626598	Akaike info criterion	4.900819
Sum squared resid	124.1823	Schwarz criterion	5.050037
Log likelihood	-48.45860	Hannan-Quinn criter.	4.933203
F-statistic	25.87151	Durbin-Watson stat	1.998358
Prob(F-statistic)	0.000005		

Null Hypothesis: D(RPIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-7.915041	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	5.920898
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	4.506910

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(RPIB,2)
Method: Least Squares
Date: 11/26/23 Time: 18:20
Sample (adjusted): 2002 2022
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RPIB(-1))	-1.481497	0.200633	-7.384098	0.0000
C	-0.004409	0.558248	-0.007899	0.9938

R-squared	0.741584	Mean dependent var	0.023810
Adjusted R-squared	0.727983	S.D. dependent var	4.904886
S.E. of regression	2.558154	Akaike info criterion	4.806841
Sum squared resid	124.3389	Schwarz criterion	4.906320
Log likelihood	-48.47184	Hannan-Quinn criter.	4.828431
F-statistic	54.52491	Durbin-Watson stat	1.998991
Prob(F-statistic)	0.000001		

ملحق رقم 11 : نتائج اختبار استقرارية بيانات السلاسل الزمنية PP للسلسلة الزمنية TR

Null Hypothesis: D(TR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.515728	0.0091
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.755100
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.748243

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TR,2)
Method: Least Squares
Date: 11/26/23 Time: 17:54
Sample (adjusted): 2002 2022
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TR(-1))	-1.062847	0.235360	-4.515837	0.0003
C	-0.627769	0.706121	-0.889039	0.3857
@TREND("2000")	0.019503	0.051688	0.377312	0.7104

R-squared	0.531220	Mean dependent var	0.023810
Adjusted R-squared	0.479134	S.D. dependent var	1.982719
S.E. of regression	1.430949	Akaike info criterion	3.686117
Sum squared resid	36.85709	Schwarz criterion	3.835334
Log likelihood	-35.70423	Hannan-Quinn criter.	3.718501
F-statistic	10.19879	Durbin-Watson stat	2.003238
Prob(F-statistic)	0.001093		

Null Hypothesis: D(TR) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.605816	0.0017
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.768981
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.758459

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TR,2)
Method: Least Squares
Date: 11/26/23 Time: 17:53
Sample (adjusted): 2002 2022
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TR(-1))	-1.056786	0.229450	-4.605728	0.0002
C	-0.391356	0.318166	-1.230038	0.2337

R-squared	0.527513	Mean dependent var	0.023810
Adjusted R-squared	0.502645	S.D. dependent var	1.982719
S.E. of regression	1.398281	Akaike info criterion	3.598757
Sum squared resid	37.14860	Schwarz criterion	3.698235
Log likelihood	-35.78695	Hannan-Quinn criter.	3.620346
F-statistic	21.21273	Durbin-Watson stat	1.999520
Prob(F-statistic)	0.000193		